مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٨ | العدد (٦٧) | ربيع ٢٠١٤

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – ربيع ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-mail: mesc@mesc.com.jo, info@mesj.com

http://www.mesj.com

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ صناعة الأزمات تعصف بالأمن والاستقرار العربي

التحرير

البحوث والدراسات

١٣ ثورات الربيع العربي: السمات والآثار المرتقبة على النظام الشرق أوسطي

عبير الغندور

٤٥ التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل الربيع العربي: ٢٠١١-٢٠١٤

عدنان هياجنة

تحليل استراتيجي

٧٥ الخلفية الثقافية للتقارب الإيراني الأمريكي

رشيد يلوح

المقالات والتقارير

٩٧ تحديات الاستقرار السياسي في مصر بعد استفتاء ٢٠١٤

خيري عمر

١١١ التحول في جنوب السودان وأثره على الاستقرار الإقليمي

أنور السيد كامل

١٢١ أثر التضخم الاقتصادي في الأردن وانعكاساته على المواطن الأردني

أحمد زكريا صيام

١٣٣ قراءة في نتائج الانتخابات البلدية التركية لعام ٢٠١٤

محمد عابد

المقال الافتتاحي

صناعة الأزمات تعصف بالأمن والاستقرار العربي

يبدو أن "الحرب على الإسلام السياسي" حلّت في عدد من الدول العربية محل "الحرب على الإرهاب" التي سادت العالم طيلة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (٢٠٠١-٢٠١٠)، خاصة بعد نجاح هذا التيار في صناديق الاقتراع من خلال الانتخابات العامة الحرة، وتعزّز هذا الاستبدال في أعقاب الانقلاب على المسار الديمقراطي بمصر في تموز/ يوليو ٢٠١٣، حيث أُسقِط المفهوم نفسه على معارضي الانقلاب "الحرب على الإرهاب"، فضلاً عن أن الحكومة المصرية المؤقتة أصدرت قراراً يصف جماعة الإخوان المسلمين في مصر بأنها "منظمة إرهابية بالعضوية والتأييد"، وهو قرار ظهر كجزء من صراع سياسي تشهده البلاد منذ الانقلاب، ومن اللافت أن هذه التوجهات تقاطعت مع توجهات حكومات عربية، خاصة في كلٍّ من العراق وسوريا، رغم الاختلاف الكبير بين واقع هذه الدول.

وفي السياق ذاته، يأتي الاتهام بأن "جماعات التكفير والعنف" خرجت من تحت عباءة جماعة الإخوان المسلمين، رغم أن التحليل يمكن أن يذهب في اتجاه مناقض بأن أفكار هذه الجماعات وتوجهاتها لم تجد لها مكاناً في الإطار الفكري والسياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما دفعها إلى أن تخرج على خط الجماعة وتتخذ مساراً آخر، خاصةً أن جماعة الإخوان قد أعلنت مراراً رفضها لأعمال هذه الجماعات وتوجهاتها، وهو ما يشير إلى أن المحافظة على وجود جماعة الإخوان وفكرها، وإدماجها في الحياة السياسية الديمقراطية، يشكل فرصة لتحجيم تأييد جماعات العنف والتكفير في صفوف الشباب، كما يُمكن أن يوفّر محضناً آمناً ومعتدلاً وسياسياً يتعايش مع مختلف مكونات

المجتمع، وذلك بدلاً من مواجهة جماعات "العنف والتكفير والإرهاب" في عدد من الدول العربية التي اتجهت سياستها الرسمية إلى المغامرة بمصالح الوطن والوحدة الوطنية، وتعطيل فرص التحول الديمقراطي السلمية وإقصاء تيار الإسلام السياسي المعتدل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أحزاباً وجماعات قد تمثلت أفكار هذا التيار مثل حزب "الحرية والعدالة" وحزب "الرفاه أو السعادة" في تركيا، وحزب "الجماعة الإسلامية" في باكستان، وحزب "ماشومي" في أندونيسيا وغيرها، وهي جماعات لا تنتهج العنف وسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي.

ونظراً لثقل تيار الإسلام السياسي وامتداداته في الوطن العربي فمن المتوقع أن يكون لتوجهات بعض الحكومات، في إقصائه ومحاربته، تداعيات كبيرة على المشاركة السياسية لقطاعات كبيرة من المجتمعات العربية، ومن أبرزها قطاع الشباب عموماً، والمتدين منه على وجه الخصوص، والذي يرى في انسداد مسار التحول الديموقراطي انكساراً لآماله في الحرية والإبداع والمشاركة السياسية، بعيداً عن عنف الدولة والاعتقالات، حيث يبقى حاضراً في وعي هذا الجيل من الشباب مشهد الماضي الدكتاتوري القريب في ظل الحكومات السابقة، مع كل ما يمثله من فساد وتبعية وتخلف اجتماعي واقتصادي.

وفي ظل تراجع الحريات، وعودة أجواء القمع، فإنه لا يُتوقع لكثير من القوى الاجتماعية والسياسية أن تنحى باتجاه المعارضة الجادة لبعض الأنظمة العربية القائمة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خلق مجتمعات تعاني خوفاً وفضاءً سياسياً مُصطنعَاً لا يمكنه أن يقدم البدائل للنظام القائم، وذلك في عودة إلى الزعيم "الملهم والأوحد" والأبوية غير الديمقراطية في العمل السياسي، وكل ذلك تحت ذريعة منع وصول الإسلاميين الى الحكم، وهي الذريعة ذاتها التي استخدمتها بعض الحكومات العربية لإقناع الولايات المتحدة في التخلي عن توجهاتها للإصلاح السياسي والديمقراطي في المنطقة العربية بعد إطلاق الدول الصناعية الثماني لمشروع الإصلاح في الشرق الأوسط عام ٢٠٠٤، حيث عمدت بعض هذه

الحكومات إلى التخويف من حكم الإسلاميين و"تصنيع ودعم" نماذج متطرفة من الحركات الإسلامية لخدمة توجهاتها في الإمساك بالسلطة وتعطيل أي تحول ديموقراطي حقيقي.

كما تحمل هذه المواجهة، إن استمرت، مخاطر متحققة على الأمن والاستقرار في المنطقة، حيث سينعش ذلك تيارات متشددة، بل وتيارات عنفية مقابل عنف الدولة، ولذلك بطبيعة الحال انعكاسات طويلة الأمد على الاقتصاد والتنمية والاستثمارات، فضلاً عن تأثيرها على البنية الاجتماعية والثقافية.

وعلاوةً على ذلك، فإن فرص تحقق نظرية الديمقراطية والحكم الرشيد، بوصفها نهجاً معاصراً، ستتضاءل في بعض الدول العربية، ما يهدد بِردّة عن الديمقراطية وعن الحريات نحو الدكتاتورية وإرهاب الدولة، ويفقد القوى السياسية والاجتماعية، ومنها الإسلامية، الفرص المتكافئة لتحقيق البرامج والأهداف السياسية، كما سيشجع ذلك على مزيد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، ويتسبب بتراجع الشفافية والمحاسبة في هذه البلدان.

وعلى صعيد آخر، ستؤدي المواجهة العنفية مع تيار الإسلامي السياسي العريض في الشارع العربي إلى استمرار الفجوة بين المشروع السياسي للدولة والمشروع الاجتماعي للقوى الاجتماعية، وخاصة الإسلامية منها، في ظل فقدان الثقة بالنهج الديمقراطي نتيجة الصمت الغربي أو دعمه غير المعلن للانقلاب على المسار الديمقراطي، وهو ما يمكن أن يفضي إلى تفاقم الأزمة في العلاقات العربية الشعبية مع العالم الغربي بسبب تزايد الاتهامات الموجَّهة للغرب بازدواجية المعايير في التعامل مع المنطقة، لا سيما عندما يقبل بما يسلكه حلفاؤه في المنطقة العربية من ممارسات تتعارض مع القانون الدولي والمواثيق الإنسانية ضد تيار منتخب ديمقراطياً، وهو ما يجعل حديث الغرب عن الديمقراطية محلّ نقد كبير، ويُوفر لجماعات متطرفة على شاكلة القاعدة "ذخيرة لا تنضب".

ومن المرجح، في حال استقرار توجهات إقصاء الإسلام السياسي في أي دولة عربية، أن لا تقف حدود الإقصاء عند هذا التيار، وإنما ستصل إلى ممارسة السلطة الحاكمة، أيا كانت، مثل هذه التوجهات وبدرجات متفاوتة مع خصومها السياسيين، أو مع القوى الاجتماعية

التي تخالفها بالتوجه الفكري، أو مع الشركات التي تنافس مصالحها، وبالتالي فإن شكل النظام السياسي سيبقى رهناً باستمرار طبقة محددة في السلطة وتفردها في ممارستها، وهو ما سيجعل هذه التوجهات مدخلاً خطيراً لتمزيق المجتمع وبث روح الفتنة والكراهية بين أبنائه.

وفيما يتعلق بالمستقبل، فإن حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي التي تعدّ جزءاً من الماضي وجزءاً من الحاضر، ستبقى على الأرجح جزءاً هاماً من المستقبل العربي، ويجدر بالآخرين- من غير التيار الإسلامي- أن يدركوا أهمية التعامل معها وفق قواعد اللعبة الديمقراطية لبناء دول ديمقراطية مستقرة وناهضة وآمنة فكرياً واجتماعياً وسياسياً، وإن جاءت هذه الديمقراطية في جولة بالإسلاميين للسلطة فهي قد لا تأتي بهم في جولات أخرى، حيث إن من أهم مقتضيات نجاح التحول الديمقراطي إلغاء ظواهر التهميش والإقصاء التي تُشكِّل عادة بؤراً تُقوِّض أي مسار ديمقراطي في العالم، فكيف إذا كان الإقصاء لمن يفوزون بانتخابات حرة مرات عدة ثم يُجرَّمون ويودعون في السجون!

وأخيراً، فإن توجهات "شيطنة" تيار الإسلام السياسي تعدّ "صناعة رسمية" للشرّ في المنطقة، ورعاية أمنية لتشكيل جماعات العنف والتكفير، فضلاً عن أنها توجهات ضارة حتى لمصالح الحكومات التي تمولها أو تشجعها.

والمطلوب اليوم إذن حوار عربي شامل لإبعاد شبح العنف والتطرف والتكفير عن المنطقة، ويُسمح فيه للعقلاء الذين لا تخلو منهم دولنا وأمتنا العربية العظيمة من أخذ دورهم، وذلك لوقف الاستنزاف الداخلي في بلادنا، ومنع نشر الكراهية بين أبنائها، وتحقيق نظريات الشراكة الوطنية، ووقف ظواهر الإقصاء والتهميش الفكري والحزبي والطائفي والإثني، حتى تتمكن كل دولة من تحقيق مفهوم الجماعة الوطنية في المجتمع، ثمّ في الأمة القومية على مستوى العالم العربي، مما يوفر للأمة هيبة وقوة ونجاحاً يحقق لها فرصة الدور الإقليمي الرائد والمستقل، وهو الدور الذي لا زال يرسم لها في دوائر الأمن وكواليس السياسة للدول الأخرى.

التحرير

البحوث والدراسات

ثورات الربيع العربي: السمات والآثار المرتقبة على النظام الشرق أوسطي

د. عبير الغندور*

يعيش العالم على مدى العقود التي تلت نهاية نظام الثنائية القطبية السوفييتية-الأمريكية موجة عولمة مصحوبة بما اصطلح على تسميته الموجة الثالثة للديمقراطية، ويقع عالمنا العربي في صميم تفاعلات تلك الموجتين، بحكم سعيٍ غربيٍّ عامّ، وأمريكي بوجه خاص، لتفكيك صورة نمطية تزعم استعصاءه من بين كل أقاليم العالم المعاصر على التحول الديمقراطي، فموجة العولمة معنية بقوة بإحداث تحول في عالمنا العربي باتجاه تعزيز مفردات النظام الليبرالي الحر، بما فيها الخصخصه واليد الخفيه للسوق وتهميش دور الدولة، وفي القلب منها الحكومة لصالح قوى المجتمع المدني والشركات والمشروع الخاص، وهي معنية من جهة أخرى بالتمكين لإسرائيل عبر عملية هندسة للشرق الأوسط من مدخل الدمقرطة تارة، وحقوق الإنسان تارة أخرى.

وفي الداخل العربي تتفاعل رؤى قوى سياسية مستفيدة من الوضع القائم لتتضافر في إعاقه التغيير والتصدي لرياحه، وقوى سياسية أخرى تنشد التغيير وتتلمس أسبابه.

ولقد بيّنت خبرة ما بات يعرف بالربيع العربي أن المخاض لن يكون سهلاً، وأن التحول سيحتاج إلى زمن، وسيمر بعملية متشابكة غير متوازية، فهناك عوامل عديدة في الداخل والخارج تتفاعل في تلك المعادلة، وإن كانت التجربة في بلدان الربيع العربي تشير حتى الآن إلى أن هذه الثورات ستؤدي حتماً إلى تغيير في تركيبة النظم السياسية الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط ونوعيتها من بداية عهد الاستقلال حتى الآن، وهي النظم التي روّجت لها الولايات المتحدة والغرب بمقولة أنها لا تسير مع نهج التاريخ، وأنها محصَّنة

* أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة حلوان- جمهورية مصر العربية.

من الاتجاهات التي تؤثر في أرجاء العالم الأخرى بسبب افتقارها إلى خبرة ديمقراطية سابقة، كما أن أغلبها ليس فيه إلا القليل من إمكانية الانتقال حتى إلى شبه الديمقراطية[١].

ومن المؤيدين لهذه المقولة (هادسون) الذي أكد على أن واقع الدول العربية لا يبشر بخير على الإطلاق من حيث المؤسسات الديمقراطية، حتى إن دراستها لن تكون ذات جدوى بحكم الاستثنائية العربية، وإن كانت كحالات مضادة لمعرفة صحة الفرضيات من عدمها الخاصة بنجاح المؤسسات الديمقراطية في أماكن أخرى[2].

وتأتي أهمية هذه الدراسة من بحثها في نقطة ما إذا كان لجدلية الرؤى الراغبة في بقاء النظام السابق على ما هو عليه التأثير الأكبر مقابل تلك الراغبة في تغييره، على أساس أن ذلك سيحكم مصير فكرة إعادة تشكيل النظام الشرق أوسطي، وهو ما تُعنى هذه الدراسة بالبحث فيه واستشراف مستقبله.

وعلى ضوء ذلك، تتحدد إشكالية هذه الدراسة بجدلية التفاعل بين القوى الراغبة في التغيير والقوى الراغبة في بقاء الوضع على ما هو عليه في منطقة الشرق الأوسط، وستستعرض الدراسة توصيف المرحلة الانتقالية التي تمر بها دول الربيع العربي ما بعد الثورة، والتغير في النظام الإقليمى الشرق أوسطي في ضوء هذه الثورات.

أولاً: توصيف المرحلة الانتقالية التي تمر بها دول الربيع العربي ما بعد الثورة

تحركت ثورات الربيع العربي جميعها بمنطق الإصلاح السياسي وليس الثورة والتغيير الجذري، متأثرة بحمولة بيئة النظام السابق وعبء الدولة العميقة، وهذا هو ما أدى إلى إجهاض الحالة الثورية المصرية، وإلى تعثر كل من الحالات الليبية والتونسية واليمنية، وإلى حرب أهلية في سوريا.

ورغم قيام هذه البلدان بوضع دستور متوافق عليه نسبياً، وإقامة مؤسسات تمثيلية بناء على انتخابات نزيهة، والقبول بمبدأ التداول السياسي السلمي للسلطة، والإقرار بالتعددية السياسية، إلا أن الديمقراطية في هذه البلدان لم تكن اختياراً

سياسياً، ولم تكن ترجمة لنمط من التفكير ومنظومة قيم وأخلاقيات للمناقشة والمنافسة، وذلك لسبب بدهيّ بأن هذه الديمقراطية لم تكن ثمرة قواعد استقرت وحظيت بالاحترام على غرار البلدان الديمقراطية العريقة، بل كانت، ولا تزال، بدايات لتحول ناشئ صوب الديمقراطية يواجه مخاضاً عسيراً ولا يعرف قواعد مستقرة بعد ... ولم تكن كذلك نتاج الاتفاق على قواعد العقد الاجتماعى، بل كانت هذه الديمقراطية ضرورة رأتها مؤسسات الدولة العميقة- التي ما تزال ترفض الديمقراطية كنظام حكم، وإن قبلت بها مرحلياً بوصفه أسلوباً لتسيير الاختلافات وللظهور بمظهر ديمقراطي يعبر عن أن زمن القهر والاستبداد ولّى إلى الأبد- رأتها لازمةً للتحايل على عملية الانتقال الديمقراطي.

لذلك، كان من الطبيعى حدوث تحالف بين القوى الرافضة للتغيير وجهات أمنية ما تزال متشبِّثة بالسلطة، وإعلام عامّ وخاصّ يسيطر عليه إعلاميون مدافعون عن الأنظمة الحاكمة السابقة أو متعاونون معها، ومؤسسات دولة عميقة متعددة، لتبرير الاستبداد بدلاً من القيام بإنجاح الانتقال إلى النظام الديمقراطي، ونشر ثقافة المواطنة والمشاركة وتشجيع الشعب للمساهمة في صناعة القرار السياسي والمجتمعي.

واللافت للنظر أن القوى المطالبة بالتغيير التي خرجت لتطالب بالحرية في مواجهة الاستبداد أخفقت في منع انقلاب الثورة إلى ما هو أسوأ من النظم التي قامت عليها، وذلك بسبب حقيقة مفادها أن الثورة ليست هي مجرد التغيير الجذريّ للواقع السياسي، بل هي تغييرٌ لواقع، وبناءٌ لطريقة في التفكير، وتأسيسٌ لنمط من السلوك يتجاوز حدود تغيير الواقع لإيجاد بدائل تمكن لمكتسبات هذا التغيير في مواجهة محاولات إطاحتها وإجهاضها، وبذلك تُحصَّن الثورة من الانتكاس والسماح بالحفاظ على مكتسباتها.

وبتحليل المشهد السياسي في بلدان الربيع العربي، نجد أن القوى المطالبة بالتغيير بمختلف تياراتها السياسية فشلت مرحلياً في إيجاد سبل كفيلة بحماية مكتسبات الثورة لاحتواء محاولات الالتفاف عليها، والنتيجة كانت هي إعادة إنتاج النظام القديم تحت مسمّى الثورة المضادة.

وبوجه عام، اتسمت المرحلة الانتقالية لبلدان الربيع العربي بعدد من السمات، أبرزها:

أ. أن هذه الثورات لم تنته بالإطاحة بحكامها المستبدين، لأن هذه الأنظمة المستبدة أقامت مؤسسات وشبكات مصالح مرتبطة بمصالحها، وأعادت تجميع نفسها مرة أخرى لاحتواء هذه الثورات، وبالتالي فإن عملية التحول الديمقراطي لن تكون بالأمر اليسير، بل ستكون عملية طويلة الأمد ومؤلمة قد تشهد دول منطقة الشرق الأوسط خلالها تغييرات وهزات جديدة.

ب. فشل قوى التغيير في بلدان الربيع العربي، والتي قادت الحركات الاحتجاجية، في إدارة مسار الثورة وفي إدارة مجتمع ما بعد الثورة بسبب افتقادها لعاملين مهمين هما: الناظم الأيديولوجى والكتلة التنظيمية.

ج. أن توقعات الشعوب العربية في بلدان الربيع العربي كانت مفرطة في التفاؤل، حيث اعتقدت هذه الشعوب أن إقامة النظام الديمقراطي هو شرط كاف لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لهذه الثورات، وهو ما لم يتحقق حتى الآن.

د. معاناة مشروع التحول الديمقراطي في مجتمع ما بعد الثورة في بلدان الربيع العربي من صعوبات كبيرة، وذلك لأن الثورة كتغيير جذري لا تكفي لبناء دولة ديمقراطية دون وجود الحد الأدنى من الفكر المدنيّ في المجتمع.

ه. شيوع ظاهرة ضياع المسار الناظم لحركة المجتمع، فقد صار المجتمع في هذه البلدان قابلاً للدخول في مسارات شديدة التباين تمتد من إمكانية التطور السريع والمؤسسي صوب الحرب الأهلية[٣].

ثانياً: ثورات الربيع العربي والتغير في النظام الإقليمي الشرق أوسطي

ترتبط الثورات بالنظام الدولي تأثيراً وتأثراً، لذلك سيكون لهذه الثورات العربي، حال نجاحها في تحقيق النموذج الثوري في الداخل، سيكون لها تأثير في هيكل النظام

الدولي أحادى القطبية ومنظومة قيمه، لأن نجاحها لا بد أن يؤثر في توازن القوى الدولية، وسيكون لها حال فشلها أيضاً تأثير في هيكل هذا النظام الدولي.

ولأننا في عصر الدور العالمي الأمريكي، فمن المتوقع أن يكون للنظام الدولي السائد المحيط بثورات الربيع العربي أهمية كبيرة، من حيث كونه حليفاً مع هذه الثورات أو ضدها، ومن حيث كون طبيعة هذه الثورات وأهدافها تستقيم ومصالحه أو لا.

وتمثل ثورات الربيع العربي بالنسبة للنظام الدولي السائد تحدياً يطرح، بشأن مستقبل السياسات الخارجية لدول منطقة الشرق الأوسط الثائرة وغيرها، يطرح أسئلة حول قدرة المنطقة على تحدّي إعادة التشكيل التي مورست عليها منذ نهاية الحرب الباردة من جانب القوى السائدة في النظام الدولى، بل اختبار هذا النظام الدولي القائم على أساس هيمنة طرف أو أطراف معينة على القرار العالمي والسياسات الدولية، ومدى التغير الذي قد يصيبه.

ورغم أنه من المبكر الحديث الآن عن السمات الرئيسة للنظام الشرق أوسطي الجديد، إلا أن التحديات التي باتت تواجهها هذه البلدان تطرح عدداً من الأسئلة المتعلقة بطبيعة هذا النظام الإقليمى الجديد وشكل سياساته: هل ستطرح الأنظمة الجديدة مشروعها القومي للتنمية انطلاقاً من هويتها الحضارية التي تستحضر مقوماتها العربية والإسلامية؟ والتي لن تركز على الداخل فقط، بل على تدعيم المحيط العربي الإسلامي، وعلى وجه الخصوص القضايا العربية والإسلامية، وهل سيكون لهذا التوجه في أولويات دوائر السياسة الخارجية لهذه البلدان أثر مباشر على الصراع العربي- الإسرائيلى؟ أو على صعيد البرنامج النووي الإيراني؟ وما هي السمات الرئيسة لهذا النظام الإقليمى الجديد؟ هل سيعيد هذا النظام الإقليمي الجديد البازغ النظر في شبكة تحالفاته مع الغرب؟ والتي طالما قامت على التبعية والخضوع لهيمنة الغرب والاستسلام لأحادية النظام العالمي ليؤكد على استقلالية قراره السياسي، لا سيما أن مفردات الخطاب الثوري الذي طرحته قوى التغيير للتعامل مع الخارج قد

عكس هويتها العربية وانتماءها للدائرة العربية والإسلامية، وأعاد التفكير في مفهوم الدوائر الخارجية لصالح الدوائر الحضارية القريبة وبانفتاح على الدوائر الأخرى.

وتتحدث أدبيات العلاقات الدولية عن بدء أفول نجم الولايات المتحدة التي ظلّت تهيمن على النظام الدولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك لصالح قوى بازغة جديدة تتطلع للمشاركة في ترتيبات هذا النظام الدولي(٤).

ويمكن القول إن عمليات انتقال القوة بين القوى التقليدية والقوى البازغة، ونشر القوة من الدول إلى الفاعلين من غير الدول، أصبحت حاضرة أيضاً في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما أن الثورات العربية ما زالت تؤثر على موازين القوى على المستوى الإقليمي وتتحدى التحالفات التي كانت قائمة والقوى التقليدية التي تحكمت في المنطقة قبيل اندلاع هذه الثورات، فقد سرّعت هذه الثورات من وتيرة العمليات الجارية لتحوّل القوة ونشرها، وفتحت المجال لمجموعة من الفاعلين الجدد والقدامى للحصول على النفوذ وتشكيل هياكل قوى جديدة مداها الكامل لا يزال غير واضح وربما تستمر عملية التحوّل سنوات، وقد توفر فرصاً، فضلاً عن تهديدات للمنطقة.

كما أنها قد تعيد تعريف هياكل التحالفات القديمة وفقاً لخطوط تقسيم جديدة، وقد تكون هذه التحالفات المحتملة حكومات ثورية مقابل أنظمة حاكمة تحافظ على الوضع الراهن، أو أنظمة علمانية مقابل أنظمة إسلامية(٥).

وفي خضم هذه التحولات، يمكن لهذه التطورات أن تؤدي إلى حالة تقوم فيها دول المنطقة نفسها بتشكيل النظام الإقليمي المستقبلي دون تدخل نشط من القوى الخارجية، وتشكيل واقع جيوسياسي جديد لصياغة العلاقة بينها وبين القوى الإقليمية والدولية الأخرى، أو أن يؤدي فراغ القوة إلى قيام القوى الخارجية بمحاولة كسب مزيد من النفوذ في المنطقة.

وسيتم استعراض التأثير المتوقع للقوى الفاعلة في النظام الإقليمي الجديد للشرق الأوسط على النظام الإقليمي الشرق أوسطي، سواء كانت قوى تقليدية كالولايات

المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو قوى دولية جديدة كروسيا والصين والهند والبرازيل، أو قوى إقليمية كتركيا وقطر، وكل هذا في ظل نجاح ثورات الربيع العربي أو في ظل فشلها الكلي أو الجزئي، وذلك على التفصيل الآتى:

١. الولايات المتحدة الأمريكية

تطرح الثورات العربية إشكالية النظام الإقليمي الجديد الجاري تشكيله والقوى الفاعلة في هذا النظام، فهل ستنفرد الولايات المتحدة بتشكيل خريطة هذا النظام الإقليمي الجديد أم ستشاركها قوى دولية جديدة لها مصالحها في المنطقة التي ربما ستكون مغايرة عن المصالح الغربية، مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا؟ وهل يعكس التنافس بين الغرب وهذه القوى الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، في جوهره، التنافس بين هذه القوى على المستوى العالمي ورغبة هذه القوى الجديدة في المشاركة في ترتيبات النظام العالمي الجديد الذي من المؤهل أن يتجه صوب التعددية القطبية؟ لا سيما في ظل استمرار تراجع الاقتصاد الأمريكي وفقدان الولايات المتحدة لحلفائها التقليديين في بلدان الربيع العربي، ورفض أوباما المسعى الفلسطيني للحصول على عضوية الأمم المتحدة عام ٢٠١٢، وعدم مساندتها للأنظمة الأوتوقراطية في المنطقة فقط، بل لقوى الثورة المضادة في بلدان الربيع العربي لاحتواء هذه الثورات وإجهاضها، وإن تطلب الأمر الإطاحة بأنظمتها الشرعية حتى لا تتهدد مصالحها[٦].

والسؤال المطروح هنا: هل تستطيع قوى التغيير أن تحيّد الدور الأمريكي الذي سيحاول فرض إرادته على هذه الثورات واحتواءها وحصارها وتقييدها بكافة الطرق حتى لا تحقق استقلالية كاملة، والتأثير في مسارها لمنع تحقيق أهدافها لما فيها من إخلال بميزان القوى العالمية السائد منذ نهاية الحرب الباردة، واستخدام أدوات وآليات متنوعة للدفاع عن الوضع الدولي القائم، وعما يجب أن يكون عليه العالم وفق الرؤية الأمريكية؟

تدل الشواهد حتى الآن على أن الولايات المتحدة على وجه الخصوص تتحرك جاهدة لإجهاض هذه الثورات العربية رفضاً منها لإعادة تشكيل النظام العالمي الذي يهيمن عليه النموذج الحضاري الغربي الرأسمالي حالياً، لأن نجاح هذه الثورات العربية

يعني أنها ستصبح نموذجاً للتغيير الإقليمي من ناحية، ونموذجاً لتغيير نمط الحوار بين الغرب والعالم الإسلامي من ناحية ثانية، كما ستصبح من ناحية ثالثة مدخلاً من مدخلات تغيير النظام العالمي ليصبح أكثر عدالة وإنسانية(٧).

فمصر بعد الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ على سبيل المثال تخلت عن سياسة عزل غزة وإغلاق الحدود معها، وقامت بدور وساطة لدفع المصالحة بين حماس والسلطة الفلسطينية وتحذير إسرائيل من الاعتداء على غزة، وأعادت ترتيب أولويات دوائر سياساتها الخارجية، وسعت إلى التوازن في خطابها بشأن العلاقات المصرية- الإيرانية، الأمر الذي اعتبرته إسرائيل إعادة رسم خريطة التوازنات والتحالفات الإقليمية في المنطقة والاستقلال أو الانفصال عن التحالف التقليدي مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد كان لهذه التغييرات في السياسة الخارجية المصرية ما بعد الثورة تأثير في محيطها العربي والإقليمي، حيث باتت مصر مهتمة باستقرار المنطقة وأمنها بمفهوم جديد يحقق مصلحة شعبها، وهو ما يتنافى مع المفهوم الأمريكي الذي يعطي أولوية للاستقرار على التغيير، وهو استقرار يسمح باستمرار التوازنات الإقليمية الكبرى على صعيد الصراع العربي- الإسرائيلي وتأميناً لمصادر النفط وإمداداته.

ولعل هذا الأمر يفسر سبب انتهاج إدارة أوباما سياسة حذرة من الثورات العربية في بدايات اندلاعها، والتحول الذي طرأ على موقف الإدارة الديمقراطية من هذه الثورات لاحقاً مثلما عبّر عنه أوباما نفسه في خطابه بتاريخ ١٩/ ٥/ ٢٠١١ عندما أعلن أن المبادئ التي ستقوم عليها السياسة الأمريكية في المنطقة ستكون العمل على تعزيز الإصلاحات داخل دول الربيع العربي ودعم عمليات التحول نحو الديمقراطية من خلال برامج المساعدات التي ستقدمها الولايات المتحدة إلى هذه البلدان(٨)، ولم يكن ذلك نتاج تغير في إدراك القيادة السياسية الأمريكية بأن الشعوب العربية تريد أنظمة شرعية لديها برنامج وطني تسعى إلى تحقيقه، وتعطي الأولوية للدائرة العربية والإسلامية والبحث عن المشترك لتحقيق التكامل العربي وإحياء التعاون العربي- العربي غير الخاضع بالضرورة

لإملاءات الغرب ومصالحه، وإلا ما كانت الولايات المتحدة لتتخوف من وصول أنظمة إسلامية إلى سدة الحكم في دول الربيع العربي، وقد أتت عن طريق انتخابات حرة نزيهة وتبنّت النموذج الغربى الذي تروّج له الولايات المتحدة بشقيه: السياسي والليبرالي(٩).

وبالنسبة للدور الأمريكي في المنطقة، فإنه وإن استمر متمثلاً في استمرار بقاء القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج، واستخدام الولايات المتحدة الأداة الاقتصادية والدبلوماسية لتدعيم المكانة والنفوذ في المنطقة، إلا أن وضع المهيمن الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة في المنطقة خلال تسعينيات القرن العشرين، والذي تجسد في وضع الهيمنة العسكرية في بدايات الألفية الجديدة بالتدخل الأمريكي العسكري في أفغانستان ثم العراق، لن يكون السمة المحددة للعلاقات بين الولايات المتحدة ودول الربيع العربي(١٠).

٢. الاتحاد الأوروبي

بادر الاتحاد الأوروبي إلى تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لبلدان الربيع العربي من خلال برامج الشراكة المقدمة في إطار سياسة الجوار الجغرافي التي عبّرت عنها ثلاث وثائق صادرة عن المفوضية العليا للاتحاد الأوروبي في آذار/ مارس ٢٠١١ ثم أيار/ مايو ٢٠١١ ثم آذار/ مارس ٢٠١٣، واستهدفت جميعها الانخراط الفعال لأوروبا في شؤون منطقة الجوار الجنوبي.

ونستعرض بإيجاز أشكال الدعم الأوروبي لهذه البلدان كما حددته الوثائق الثلاث على الوجه التالي:

- **وثيقة "الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع دول جنوب المتوسط"**

أكدت الوثيقة على استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم لدول الجوار الجنوبي الذين لديهم الرغبة في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن هذا

الدعم يظل مشروطاً بمدى التقدم الملموس الذي تحرزه هذه البلدان في المجالات الثلاثة التالية:

١- التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات، مع التركيز بشكل خاص على الحريات الأساسية، والإصلاحات الدستورية، وإصلاح النظام القضائي، ومكافحة الفساد.

٢- شراكة أقوى مع الشعب، وتقديم الدعم للمجتمع المدني، وتعزيز فرص التبادل والاتصالات بين الشعب الأوروبي وشعوب هذه البلدان، مع التركيز بشكل خاص على الشباب.

٣- النمو المستدام والشامل ودعم التنمية الاقتصادية، خاصة تقديم الدعم إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاهتمام بالتدريب المهني والتعليمي، وتحسين الصحة ونظم التعليم، والتنمية في المناطق الأكثر فقراً.

أما عن أشكال المساعدة التي اقترح الاتحاد الأوروبي تقديمها لبلدان الربيع العربي ومنظمات المجتمع المدني على المدى المتوسط والطويل فقد تمثلت في:

أ. تقديم المعونات الإنسانية التي قدرت بحوالى ٣٠ مليون يورو.

ب. تسهيل التعاون القنصلي، وتأمين عمليات إجلاء اللاجئين العالقين على الحدود.

ت. سحب ٢٥ مليون يورو من الصندوق الأوروبي للاجئين لتقديمها لهذه البلدان.

ث. زيارات ممثل المفوضية الأوروبية أو نائبه إلى كل من تونس ومصر، وعقد اجتماع التنسيق الدولي في بروكسل.

ج. دعم عملية التحول الديمقراطي، حيث تم تخصيص مبلغ قدره ١٧ مليون يورو لتونس لدعم عملية التحول الديمقراطي في المدى القصير، وشملت الدعم لوضع إطار قانوني ملائم لإجراء الانتخابات ولقيام بعثة المراقبة

الأوروبية على الانتخابات بتقديم الدعم لعمل اللجنة الوطنية للانتخابات والإصلاح الدستورى وتقديم الدعم الإضافي للمجتمع المدني.

كما طرح الاتحاد الأوروبي إجراء مراجعة لسياسة الجوار الجغرافي الجنوبي وتعديلها، والتحرك نحو الوضع المتقدم في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، وتعزيز الحوار السياسي من خلال انتهاج عدة خطوات، هي:

أ. جعل الإصلاحات السياسة تسير جنباً الى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية داخل هذه البلدان.

ب. تقديم مزيد من الدعم لتلك البلدان التي هي على استعداد لتعزيز الحقوق السياسية والحريات والمساءلة والمشاركة من خلال الالتزام بإصلاحات محددة وقابلة للقياس، وإعادة النظر في تقديم هذا الدعم عندما تحيد هذه البلدان عن هذا المسار.

ت. تعزيز التعاون على الصعيد السياسي بين الاتحاد الأوروبي وهذه البلدان من خلال قيام تلك البلدان بتحقيق مستوى أعلى لحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

ث. اعتبار التزام هذه البلدان بإجراء انتخابات حرة ونزيهة مدخلاً لتأهيلها لعملية الشراكة مع أوروبا، وتعني أيضاً توثيق التعاون بينها وبين أوروبا في إطار السياسة الأمنية والخارجية المشتركة، والمزيد من العمل المشترك في المحافل الدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك[11].

- **وثيقة "الاستجابة الجديدة لجوار متغير: المراجعة الأوروبية لسياسة الجوار"**

أكدت الوثيقة على تبني الاتحاد الأوروبي لنهج جديد في سياساته مع دول الجوار الجنوبى يهدف إلى:

أ) **دعم التقدم نحو الديمقراطية العميقة:** والتي يُعرّفها الاتحاد الأوروبي بأنها ديمقراطية فاعلة تتسم باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وإن

كانت الوثيقة أشارت إلى أنه لا يوجد نموذج أو وصفة جاهزة للإصلاح السياسي وبناء الديمقراطية العميقة، بل هناك عدة عناصر مشتركة يتعين على دول الجوار الالتزام بتنفيذها، وتشمل: إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية المتنافسة، وحرية التعبير والتجمع، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام، وسيادة القانون من قبل هيئة قضائية مستقلة، والحقّ في المحاكمة العادلة، ومحاربة الفساد، وإصلاح قطاع الأمن، وإنفاذ القانون بما في ذلك الشرطة، وإنشاء رقابة ديمقراطية على القوات المسلحة وقوات الأمن تخضعها للمساءلة.

ب) **الشراكة مع المجتمعات**: من خلال قيام الاتحاد الأوروبي بما يلى:

١. إقامة شراكات في كل دولة من دول الجوار الجغرافي، وإيصال دعم الاتحاد الأوروبي بسهولة إلى منظمات المجتمع المدني.
٢. دعم إنشاء الصندوق الأوروبي من أجل الديمقراطية، لدعم الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية غير المسجلة والاتحادات التجارية والشركاء المجتمعيين الآخرين.
٣. تعزيز حرية الإعلام، من خلال دعم منظمات المجتمع المدني والوصول بدون عائق إلى الإنترنت، واستخدام تكنولوجيات الاتصالات الإلكترونية.
٤. تعزيز دور المجتمع المدني، لتمكين المواطنين من التعبير عن همومهم والمساهمة في صنع السياسات، وإخضاع الحكومات للمساءلة.
٥. تسهيل إنشاء الأحزاب السياسية الديمقراطية التي تمثل طيفاً واسعاً من الآراء والتوجهات السائدة في المجتمع بحيث يمكن أن تتنافس على السلطة والدعم الشعبي.
٦. دعم الدور السياسي للفاعلين من غير الدول، من خلال شراكة مع

المجتمعات، ومساعدة منظمات المجتمع المدني على تطوير قدراتها والقدرة على رصد الإصلاح.

ت) **دعم التنمية الاقتصادية الشاملة:** بحيث يمكن لدول الجوار القيام بالتجارة والاستثمار بطريقة مستدامة، والحد من الفوارق الاجتماعية والإقليمية، وتوفير فرص عمل.

ث) **تعزيز البعد الإقليمى لسياسة الجوار الجغرافي الأوروبي:** والتي تُغطّي الشراكة مع دول الجوار الجنوبي حتى يتسنى للاتحاد الأوروبي تنفيذ مبادرات إقليمية في مجالات مثل التجارة والطاقة والنقل والهجرة.

ج) **تكثيف التعاون الأمني والسياسي مع دول الجوار،** من خلال:

١. تعزيز مشاركة الاتحاد الأوروبي في حل الصراعات التي طال أمدها.

٢. تعزيز العمل المشترك مع شركاء سياسة الجوار الجغرافي في المحافل الدولية بشأن القضايا الأمنية الرئيسة.

وأشارت هذه الوثيقة إلى أن هذا الدعم الأوروبي ما زال مشروطاً بقيام دول الجوار الجنوبى بإحراز تقدم على صعيد بناء الديمقراطية وتعزيزها واحترام سيادة القانون، وإن كان سيأخذ أشكالاً عديدة، منها: زيادة التمويل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ برامج أكبر لبناء المؤسسات، وزيادة الوصول للأسواق، وزيادة تمويل بنك الاستثمار الأوروبي في دعم الاستثمارات(١٢).

- **وثيقة "سياسة الجوار الأوروبي عام ٢٠١٢- التقرير الإقليمى: الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع دول جنوب المتوسط"**

تُقيم هذه الوثيقة خارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الأوروبي لمساعدة بلدان الربيع العربي على تنفيذ حزمة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اقتُرِحت سابقاً في وثيقة "الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع دول جنوب

المتوسط"، حيث أكدت هذه الوثيقة مجدداً على ربط الاتحاد الأوروبي لأي مساعدات مالية تقدم لبلدان الجوار الجغرافي بمدى قيام هذه البلدان بما يلي:

١. بناء ديمقراطيات مستدامة، حيث يترافق الحق في التصويت بما يلي:

- حقوق ممارسة حرية التعبير، وتكوين الجمعيات والأحزاب السياسية المتنافسة، والاعتماد على العدالة النزيهة، وبناء مفهوم الأمن الذي تقدمه قوات الجيش والشرطة الخاضعة للمساءلة.
- تعزيز الحقوق المدنية والإنسانية، مثل حرية الفكر والدين.
- إنشاء شراكة مباشرة وحقيقية وتعاون مع المجتمع وممثليه.

٢. التنمية الاقتصادية الشاملة والتجارة والاستثمار من خلال:

- دعم اعتماد سياسات تؤدي إلى نمو مستدام وقويّ، وأكثر شمولاً.
- تسهيل التجارة والشراكة في مجال الاستثمار والابتكار، وتطوير الشركات صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم، وتعزيز التعاون الصناعي(١٣).

وترى الباحثة أن نطاق تأثير دور الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط ظل محدوداً، سواء في سوريا أو في باقى بلدان الربيع العربي، إما لتعذر حصول المفوضية الأوروبية على توافق أغلبية الأعضاء بخصوص الموقف الأوروبي من هذه الثورات، أو لنجاح الإسلاميين في الوصول إلى سدة الحكم وتأكيدهم على المرجعية العربية الإسلامية لحكمهم(١٤).

وهنا أدركت أوروبا مدى اختلاف تجربة دول وسط وشرق أوروبا نحو التحول الديمقراطي عن تجربة دول الربيع العربي؛ فدول وسط أوروبا وشرقها هدفت من عملية التحول الاقتصادى والاجتماعى والسياسي فيها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أما دول الثورات فلم تهتم بعملية الاندماج الاقتصادى مع أوروبا، وهو الهدف الذي تسعى إليه برامج المشاركة في إطار سياسة الجوار الجغرافي(١٥).

لكن الدعم الأوروبي بوجه عام لم يترجم على المستوى الإستراتيجى لهذه البلدان، بل ظل مقتصراً على الجوانب الفنية، وفيما يتصل بأولويات الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، فإن الاستقرار ظل يعني بالنسبة له ضبط حركة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا الجنوبية والغربية من بلدان عربية، دون أن يعني ذلك إحراز تقدم على صعيد عملية السلام في الشرق الأوسط.

وهنا لا يمكن الحديث عن دور أوروبي مفارق للدور الأمريكي، فالدوران الأمريكي والأوروبي متكاملان ولا يتحرك أحدهما في اتجاه مغاير للآخر.

والفارق الوحيد بين تعامل أوروبا مع بلدان الربيع العربي بعد ثوراتها مقارنة بتعامل الولايات المتحدة الأمريكية أن أوروبا بدأت بأفق عريض للتعاون مع هذه البلدان من خلال وثائق سياسة الجوار الجغرافي التي استهدفت حثّ بلدان الربيع العربي على إجراء تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية على غرار نموذج دول وسط أوروبا وشرقها.

٣. روسيا

تمايز الموقف الروسي عن نظيريه الأمريكي والأوروبي تجاه ثورات دول الربيع العربي، وربما يُعزى السبب في ذلك إلى رغبة روسيا في الحصول على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط التي لطالما نُظر إليها على أنها مجال حيويّ للنفوذ الأمريكي.

ويطرح عدد من الباحثين وجهتي نظر تتعلق بموقف روسيا من هذه الثورات العربية:

الأولى ترى أن روسيا ستحاول احتواء هذه الثورات لمنع انتقال عدواها إلى الداخل الروسي، لأن هذه الثورات تشكل تحديات وتهديدات خطيرة لأمن روسيا القومي؛ حيث قد تخسر روسيا على الصعيد الدولي عقوداً رئيسة من الأسلحة، واستثمارات مهمة في مصادر الطاقة إثر سقوط الأنظمة الحليفة لها في منطقة الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال كانت روسيا تستفيد من حقول النفط والغاز الليبية عبر

شركة الغاز الروسية العملاقة (جازبروم)، إلى جانب احتمال تكرار النموذج الليبى في سوريا مرة أخرى[١٦]، ومن ناحية أخرى، فإن صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم قد يشكل تهديداً محتملاً للنفوذ الروسي داخل دول آسيا الوسطى وشمال القوقاز التي قد ترغب في تكرار نموذج هذه الثورات، خاصة أن هذه الثورات طرحت مرة أخرى مفهوم "سلطة الشعب"، وهي رد الفعل الشعبي تجاه الأنظمة السلطوية الحاكمة التي سبق وأن عرفتها جورجيا عام ٢٠٠٣ في "ثورة الورود"، وفي أوكرانيا عام ٢٠٠٤ في "الثورة البرتقالية" [١٧].

أما وجهة النظر الثانية فترى أن روسيا ستقوم بدعم الثورات العربية- وإن كانت سوريا ستظل استثنائية- للترويج لمقولة فشل النموذج الغربي النيوليبرالي داخل بلدان منطقة الشرق الأوسط، ولتعزيز نفوذها داخل هذه البلدان التي تتطلع أنظمتها السياسية المنتخبة إلى تطوير علاقات الشراكة مع دول لم تكن تنتهج سياسة الاستعمار، وهي روسيا والصين والهند[١٨].

ترى الباحثة في هذا المقام أن روسيا ستسعى لتثبيت دورٍ لها في هندسة النظام الإقليمي الجديد لحماية مصالحها الإقليمية والعالمية، وتدل الشواهد على أن لروسيا مصالح حيوية في سوريا، وترفض حتى الآن أي خيار عسكري ضد نظام الأسد، لا سيما أن لروسيا موطئ قدم في المنطقة بوجودها في البحر الأبيض المتوسط في ميناء طرطوس، كما أنه من خلال إمدادات الأسلحة الروسية إلى كل من حزب الله وحماس، والتي تتم بالتنسيق مع سوريا، استطاعت روسيا أن تكوّن لها دوراً مهمّاً في المنطقة، ولا تستطيع الولايات المتحدة تجاهل هذا الدور الروسي في أي عملية سلام في المنطقة.

وربما يؤشر تعارض المصالح بين روسيا والولايات المتحدة في المنطقة إلى بداية تنافس بين البلدين لصياغة ملامح شرق أوسط جديد يختلف عن الشرق الأوسط الكبير الذي سبق وأن طرحه بوش الابن، والذي عكس انفراد الولايات المتحدة بصياغة مفردات هذا النظام الإقليمي في ظل غياب واضح للقوى الدولية الأخرى.

٤. الصين

يرى البعض أن العالم بدأ بالفعل في مواجهة تحول جيوسياسي جديد يتمثل في صعود قوى بازغة، على رأسها الصين وروسيا والبرازيل والهند، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقد امتد النفوذ العالمي لهذه القوى إلى مناطق مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط، والتي كانت حتى القرن العشرين خاضعة للنفوذ الأوروبي والأمريكي.

ويتفق (باراج خانا) على أن لصعود الصين كقوة كبرى آثاراً واضحة على النظام العالمي من الناحية الجيوسياسية، وذلك لأن الصين ستحركها المصالح التجارية أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية، كما أنها ستميل إلى تشكيل تكتلات إقليمية لتعزيز مصالحها وحمايتها، وستكون أكثر ميلاً لرفض الإملاءات والضغوط الغربية[١٩].

وقد اهتمت الصين بمنطقة الشرق الأوسط منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث انتهجت سياسة قِوامُها تحقيق أمن الطاقة لضمان عدم انقطاع تدفقات الطاقة من المنطقة، وفتح مزيد من الأسواق للمنتجات الصينية، وزيادة حجم التجارة وفرص الاستثمار مع هذه البلدان.

ومنذ عام ٢٠٠٩ احتلت الصين المركز الأول، متفوقة في ذلك على الولايات المتحدة، باعتبارها المشتري الرئيس للنفط الخام السعودي خلال الفترة من عام ١٩٩٩-٢٠٠٩[٢٠].

ومع اندلاع ثورات الربيع العربي حسمت الصين موقفها من هذه الثورات بمعارضة التدخل العسكري الغربي تحت مظلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو فرض سياسة العقوبات الاقتصادية للإطاحة بالأنظمة العربية الحاكمة التي ارتكبت جرائم ضد الإنسانية أو أعمال إبادة جماعية ضد مواطنيها العُزّل المطالبين برحيل هذه الدكتاتوريات عن السلطة[٢١].

واتضح ذلك في النموذج الليبي، ثم لاحقاً في النموذج السوري، حيث اختلفت الصين علناً مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن كيفية تسوية الأزمة الليبية ثم

السورية، وأيهما له الأسبقية: الحسم العسكرى بالانحياز إلى الثوار، أو الحل السياسي بجلوس جميع الأطراف على مائدة المفاوضات للتوصل إلى تسوية سياسية تمهد للخروج من الأزمة السياسية، والتوصل إلى خارطة طريق مقبولة لدى الأطراف جميعاً.

وتؤشر الأزمة السورية على أن الصين ترغب في التوازن مع الدور الأمريكي وربما تقييده في المنطقة، وترغب في منع انفراد الولايات المتحدة بأوراق حل الصراع، وما يؤكد ذلك استخدام الصين لحق الفيتو مرتين للاعتراض على مشروع القرار الذي تقدمت به كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لفرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري في تشرين أول/ أكتوبر عام ٢٠١١ ثم في شباط/ فبراير عام ٢٠١٢، رغم تأييد جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لفرض عقوبات على نظام بشار الأسد.

وقد أشار الفيتو الصيني إلى أن الصين صارت بلا شك خلال عامين متتالين تتخلى عن سياساتها الخارجية التي كانت تتصف بالمحافظة والبراغماتية إزاء المنطقة، حتى وإن أدى ذلك إلى اختلافها علناً مع الولايات المتحدة[٢٢].

ويتفق البعض في أنه سيكون للصين دور في تحديد ملامح النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد الذي سبق وأن انفردت الولايات المتحدة وأوروبا بصياغة مفرداته بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي تسعى بالفعل إلى استخدام الثورات العربية لتعزيز مكانتها كقوة موازية للولايات المتحدة في المنطقة، من خلال طرح بدائل للديمقراطية الليبرالية والسعي لإقامة تحالفات جديدة في المنطقة.

وهذا الدور الصينى المرتقب لن تحركه بالضرورة المصالح الاقتصادية والتجارية في المنطقة فقط، بل طموحاتها الجيوسياسية في المنطقة على المدى الطويل، لا سيما أن التغييرات الجارية في المنطقة أعادت من جديد طرح مفاهيم جديدة، كمفهوم سيادة الدولة وعدم التدخل، وهي المفاهيم التي يجري التنازع عليها بقوة على المستوى العالمي بين القوى البازغة في النظام الدولي والقوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة[٢٣].

٥. الهند

منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي تناولت عدد من أدبيات العلاقات الدولية موضوع تطور القوى الإقليمية التي يبدو أنها تُشكّل تحدّياً للنظام العالمي الراهن، وتم اعتبار دول كالصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا وتركيا بمثابة قوة دافعة لإرساء حكم عالمي أكثر توازناً، ورغم أنه لا يزال هناك كثير من النقاش حول أيٍّ من الدول التي يمكن تصنيفها قوةً إقليميةً أو مهيمنةً إقليمياً، فقد اتفق المراقبون على أن توزيع هيكل القوة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكما عبّرت عنها مختلف هياكل المنظمات الدولية وأعضائها، لا يعكس وضع القوة الراهن الذي صارت تعبّر عنه قوى بازغه تمتلك القدرة على التأثير على الحكم العالمي.

ومن أمثلة هذه القوى البازغه البرازيل في أمريكا الجنوبية، وجنوب أفريقيا في أفريقيا، والهند في جنوب آسيا، والصين في شرق آسيا.

وقد أعطت هذه الأهمية المتزايدة للقوى الإقليمية البازغة، والعديد من القضايا العالمية التي صارت تتطلب حلولاً عالمية، أعطتها فرصة لتحدّي الهيكل القائم للحكم العالمي[٢٤].

وعند تقييم الدور المستقبلى للهند في ترتيبات النظام الإقليمى الجديد للشرق الأوسط، علينا ألا نغفل أنها إحدى دول البريكس (BRICS)[٢٥]، والتي تعرف نفسها بأنها "ليست الغرب" وأنها تسعى إلى التأثير على معايير النظام العالمي البازغ ومؤسساته، ويجمعها هدف سياسي أساسي هو تقويض الهيمنة الغربية من خلال حماية مبدأ السيادة السياسية للدول والانخراط بشكل متزايد في القضايا السياسية ذات الاهتمام العالمي[٢٦].

ويرى بعض الباحثين أن وجود دور مؤثر لدول البريكس أمر سابق لأوانه، لأن هذا الكيان التنظيمي ما زال بعيداً عن كونه يمثل قوة سياسية موحدة، كما أن الدول الأعضاء فيه تواجه مشاكل اقتصادية في الداخل مثل البرازيل وروسيا، في حين يرى

آخرون أن دول البريكس ستسعى إلى زيادة نفوذها في المنطقة سواء بشكل فردي أو جماعي، وذلك لأنها قادرة على تقديم الدعم السياسي والمساعدة الاقتصادية دون ربطها بالشروط السياسية التي طالما استخدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأحياناً العمل كجبهة سياسية موحدة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط[٢٧]، ويشير هؤلاء الباحثين في ذلك إلى دلالات القمة التي عقدتها دول البريكس في جنوب أفريقيا في آذار/ مارس عام ٢٠١٣، وناقش فيها رؤساء هذه الدول الملفين السوري والإيراني، حيث أكدوا على ضرورة إيجاد حلول دبلوماسية بدلاً من الحلول السياسية لتسوية هذين الملفين.

وتسعى الهند لامتلاك دور أكثر نشاطاً على الساحة الدولية كجزء من صعودها إلى مصافّ القوى العالمية، وتعمل على إظهار نفسها دولةً عالميةً مسؤولةً، ومستقلةً عن الغرب، وإذا كانت للهند روابط قوية مع دول المنطقة تعود لألوف السنين، إلا أنها سعت في السنوات الأخيرة إلى تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة، ويرجع ذلك جزئياً إلى احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، والعدد الكبير من العمالة الهندية العاملة في دول الخليج على وجه الخصوص؛ فالهند تحصل سنوياً على ٦٣٪ من احتياجاتها من النفط الخام من المنطقة، ويبلغ حجم التجارة مع دول المنطقة أكثر من ٩٣ مليار دولار سنوياً، هذا فضلاً عن تحويلات ٦ ملايين عامل هندي إليها، والتي تبلغ أكثر من ٣٥ مليار دولار سنوياً.

وفي ضوء هذه الأرقام، يصير الشرق الأوسط هو المنطقة الأكثر أهمية استراتيجياً بالنسبة للهند خارج جوارها المباشر[٢٨].

ويوضح الملف السوري مدى الصعوبة المتزايدة في الحصول على اتفاق بين القوى الغربية التقليدية والقوى البازغة في النظام العالمي، ومن بينها الهند التي لا ترغب بالاعتراف بحضورها فقط، بل بمشاركتها في صنع القواعد الجديدة للنظام العالمي الجديد، وقيامها بتحديد معايير هذا النظام ومؤسساته، وربما تكون الساحة التي ستختبر قواعد هذا النظام وآلياته هي منطقة الشرق الأوسط.

٦. البرازيل

يُلاحَظ احتلال البرازيل لمكانة مهمة في النظام الدولي متعدد الأقطاب، وذلك في ضوء حجمها الاقتصادى وقدراتها المادية، وفي ضوء امتلاكها لقوة ناعمة كبيرة، وعلى وجه الخصوص القدرة على إقناع الآخرين بأن يفعلوا ما تريد، وتطلعها لتكون قوة رئيسة وفاعله على الصعيد العالمي[٢٩].

سعت البرازيل بشكل متزايد طوال العقد الماضي لتأكيد نفوذها في المنطقة تحقيقاً لمصالحها، وكوسيلة لإظهار أهميتها المتنامية على الساحة الدولية، حيث استخدمت القوة الناعمة لتقديم نفسها دولة محايدة لم تكن يوماً ما دولة استعمارية، بل دولة ذات مواقف مستقلة، وليست بالضرورة متوافقة مع سياسات الغرب أو ضدّه.

فخلال فترة رئاسة (لويز إيناسيو)، فتحت البرازيل عدداً من السفارات الجديدة في الشرق الأوسط، وعيّنت مبعوثاً خاصاً لها في الشرق الأوسط، وأصبحت أول دولة أمريكية لاتينية تحصل على وضع مراقب داخل جامعة الدول العربية، كما أنشأت قمة (البلدان العربية وبلدان أمريكا اللاتينية- ASPA) لتعزيز العلاقات بين منطقة الشرق الأوسط ومنطقة أمريكا اللاتينية.

وقد كان مجلس الأمن قد أصدر قراره رقم (١٩٧٣) في ٢٠١١/٣/١٧، بفرض منطقة حظر طيران جوي على ليبيا، ثم قرار التدخل العسكري، ما فتح المجال أمام طرح موضوع مبدأ "مسؤولية الحماية" Responsibility to Protect الذي سبق وأن طرحته القوى الغربية عام ٢٠٠٠ في بداية الألفية الجديدة للاتفاق حول مبادئ توجيهية دولية أكثر وضوحاً تحدد متى يتعين على المجتمع الدولي أن يكون قادراً على التدخل في شؤون الدولة ذات السيادة الداخلية في حالة تعرض الدولة لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وإبادة جماعية[٣٠]، وقد نُفِّذ هذا المبدأ عندما استُصدِر القرار رقم (١٩٧٣) بهدف إنهاء الهجمات ضد المدنيين، وإن كان هذا القرار اعتُمد بأغلبية ١٠ أصوات وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت هم دول البريكس.

وكان من شأن فشل الدول الغربية في تطبيق مبدأ "مسؤولية الحماية" في ليبيا والتوسع في نطاق العمليات العسكرية لتشمل الإطاحة بالقذافي، وهو ما لم يتضمنه القرار رقم (١٩٧٣)، أن طرحت البرازيل في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١ مفهوماً منافساً لمبدأ "مسؤولية الحماية" أطلقت عليه مبدأ "مسؤولية مع حماية" Responsibility with Protect معتبرة أنه من دون حدود على ما قد يفعله الأقوياء، فإن المعيار الناشئ من التدخل الإنساني يمكن أن يتحول إلى أداة من التلاعب الأجنبي[٣١].

وفي ضوء مبدأ "مسؤولية مع حماية" استخدمت كل من الصين وروسيا حق الفيتو، وامتنعت كل من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا عن التصويت لاحقاً على القرارات التي حاولت إدارة أوباما تمريرها داخل مجلس الأمن لفرض مزيد من الضغوط على النظام السوري انطلاقاً من مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل.

وفيما يتعلق بالملف السوري، امتنعت البرازيل في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٣ عن توقيع العريضة التي تقدمت بها الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن لإحالة الأزمة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وقد صرّح المندوب الدائم للبرازيل في الأمم المتحدة من قبل: "نحن لا نوفر خياراً ثالثاً بدلاً من السيادة الوطنية والتدخل ... إنها ليست مسألة حماية السيادة الوطنية، إنها قناعة أنه ينبغي لنا أن نطور الجهود الرامية إلى تشجيع الحلول السياسية بدلاً من الذهاب على الفور إلى التدابير القسرية"[٣٢].

٧. تركيا

طرحت تركيا، منذ استفتاء ٢٠١٠/٩/١٢ على التعديلات الدستورية، نقاشاً حقيقياً حول دور تركيا الجديدة على المستويين الدولي والإقليمي، فعلى الصعيد الخارجي صارت تركيا أكثر قدرة على اتخاذ مبادرات مستقلة بعدما أعادت تعريف علاقاتها مع العالم العربي في إطار سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي، وتعددت علاقاتها مع دول المنطقة لتشمل الأبعاد الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢.

وشاركت تركيا بنشاط وإيجابية في القرار ومناقشة القضايا الرئيسة في العالم العربي، واتخذت موقفاً صارماً من الاعتداء الإسرائيلى على لبنان، وتوسّطت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلى بشأن القضية الفلسطينية، وسهّلت المحادثات بين سورية وإسرائيل، وأدانت العدوان الإسرائيلى على غزة عام ٢٠٠٩.

كا نجحت تركيا في دعم نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة، واستخدمت قوتها الناعمة في دول الربيع العربي، وانحازت إلى الشعوب العربية في مطالبها باسقاط أنظمتها الدكتاتورية، ففي حالة ليبيا دعمت تركيا عملية حلف الناتو، وفي حالة سوريا دعمت تركيا إقامة منطقة للطيران وتسليح المعارضة السورية.

وكانت حركات معارضة سورية قد عقدت عدة اجتماعات لها في تركيا، وشكّلت بالفعل جبهة مشتركة توحّد جميع المجموعات المعارضة لنظام الأسد، وهذه هي المرة الأولى التي تعلن فيها جماعة معارضة عربية تركيا وطناً لمغتربيها.

وصار النموذج التركي الذي يجمع بين الإسلام والديمقراطية والتنمية الاقتصادية محل اهتمام القوى الجديدة التي وصلت إلى سدة الحكم في بلدان الربيع العربي[٣٣].

ويتوقع مراقبون أن يكون لتركيا دور متعاظم في صياغة ترتيبات النظام الشرق أوسطي الجديد الذي سيحل محل النظام الإقليمي القديم الذي دشنت معالمه الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي والدولي، وأُدخلت عليه تعديلات بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والذي كانت السمة الأساسية له اعتماد الأنظمة العربية الدكتاتورية على الدعم الغربي والأمريكي للسيطرة على مقاليد السلطة داخل بلدانها على مدى العقود الثلاثة الماضية[٣٤].

٨. قطر

إن أي تصور لمستقبل الشرق الأوسط الجديد يجب ألا يغفل دور قطر في هذا النظام، فقد انتهجت قطر، منذ الانقلاب الأبيض لأحمد بن خليفة آل ثانى على والده عام ١٩٩٥، انتهجت سياسة خارجية مستقلة، تهدف إلى تعزيز دورها السياسي في

المنطقة، وإقامة علاقات وثيقة تعاونية مع دول المنطقة، الأمر الذي مكّنها من العمل وسيطاً لحل عدد من الصراعات، ومن أهمها الوساطة القطرية بين حكومة السودان ومتمردي دارفور للتوصل إلى اتفاق سلام، والوساطة بين الحكومة اليمنية والحوثيين، والوساطة بين أطراف النزاع في لبنان في أيار/ مايو ٢٠٠٨، والوساطة في الصحراء الغربية وأثيوبيا وأرتيريا، مما عزّز فكرة الدور الإقليمي لقطر الذي يسعى لتسوية الصراعات(٣٥).

كما سعت قطر بشكل واضح إلى تعزيز سمعة لنفسها على أنها دولة شبه محايدة تعمل في مجال الوساطة في جميع أنحاء المنطقة، وما علاقاتها مع كل من إسرائيل وإيران والولايات المتحدة وحزب الله وحماس ونظام البشير في السودان إلا تأكيد على سعيها لتقديم نفسها على أنها فاعل دوليّ مؤثر في المنطقة.

ويعدّ نجاحها في إقناع كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بالتوصل إلى اتفاق خاص بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية في شباط/ فبراير عام ٢٠١٢ دليلاً على قدرتها على ممارسة الضغوط على الجانب الفلسطيني(٣٦).

أما عن الدوافع وراء النهج القطري للتوسط في الصراعات فتكمن فيما يلي:

أولاً: الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها، لا سيما أن قطر تقع في شبه الجزيرة العربية، وهي منطقة تعج بالمنافسات العسكرية والسياسية، وتهدف قطر، عن طريق زيادة مكانتها الدولية، إلى احتواء الصراعات التي قد تندلع في المنطقة والحدّ من تداعياتها على منطقة الخليج.

ثانياً: رغبة قطر في توسيع نفوذها بوصفها لاعباً إقليمياً في المنطقة، ومحاولتها تقديم نفسها بديلاً للسعودية، وزعيماً جديداً محتملاً في الشرق الأوسط، وقد عُزّز هذا الدور مع عضوية قطر في مجلس الأمن الدولي في الفترة من عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وقيامها بدور نشط في عمليات الوساطة في المنطقة وفي تقديم المساعدات(٣٧).

ثالثاً: سعي قطر إلى تقديم نفسها حليفاً دولياً للغرب، مما يعود عليها بثلاث فوائد: حماية الأمن القَطَري، لا سيما في ظل الوجود الأمريكي في قاعدة العيديد ومعسكر السيلية، ثم تعزيز هدف قطر من ترسيخ مكانتها باعتبارها دولة حديثة تنتهج اقتصاد السوق وقادرة على التنافس في الاقتصاد الدولى، وأخيراً تحويل الانتباه عن أوجه القصور السياسية التي قد تعاني منها(٣٨).

رابعاً: اشتراك قطر مع إيران في أكبر حقول النفط في العالم، حيث تدرك قطر أهداف السياسة الخارجية التوسعية لإيران في المنطقة، ولذلك، ومن خلال محاولة قطر التوسط بين الفاعلين من غير الدول المدعومين من إيران ومنافسيهم، يمكنها مواجهة النفوذ الإيرانى في الشرق الأوسط عموماً، وبشكل أكثر تحديداً في منطقة الخليج(٣٩).

هذا كله، فضلاً عن دورها المساند لثورات الربيع العربي بدءاً من تونس ثم مصر واليمن، وتأييدها لتدخل حلف الناتو في ليبيا، وللتدخل العسكرى في سوريا، ومساندتها للثوار السوريين على المستوى الدبلوماسي والإنساني والمالي والعسكري، واستخدامها قناة الجزيرة لدعم هذه الثورات(٤٠).

الخاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن التغييرات التي تشهدها بلدان الربيع العربي في مرحلة ما بعد الثورة لن تقتصر على عملية التحول الديمقراطي في الداخل لكل دولة على حدة، فما هو على المحكّ هو منطقة الشرق الأوسط التي قامت القوى الغربية بعد الحرب العالمية الأولى بتحديد السمات المميزة لدولها، بدءاً من الأسماء وصولاً إلى الحدود التي رُسمت جبراً لتخدم أهداف هذه القوى الغربية، وبذلك جاء إنشاء النظام الإقليمي الشرق أوسطي حتى اندلاع هذه الثورات العربية ليعبر عن الأجندة الغربية.

وإذا كانت هذه الثورات قد أفرزت على المستوى الداخلي حُكّاماً منتخبين رفضوا تدخل القوى الغربية في شؤون بلادهم وتمسكوا باستقلالية قرارهم السياسي، فإنها

طرحت للنقاش مآل النظام الإقليمي الشرق أوسطي وخريطة تحالفاته الجديدة التي لن تسعى بالضرورة إلى إعطاء الأولوية لصالح الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، بل إجراء تغييرات هيكلية على هذا النظام الإقليمي ليعكس رغبة بلدانه في كسر التوجّه الأحاديّ نحو الغرب، ورفض الهيمنة الغربية بقيادة أمريكية.

ولن تكون منطقة الشرق الأوسط بعيدة عن اهتمام القوى العالمية البازغة في النظام الدولي المعاصر، والتي تسعى للمشاركة في ترتيبات النظام الجديد الذي ما زال في طور التشكيل.

أما عن طبيعة العلاقات بين القوى الإقليمية داخل النظام الشرق أوسطي الجديد، فمن المتوقع أن تتأثر بمآل الثورات العربية في بقية بلدان العالم العربي وبمدى إمكانية انتقال عدواها إلى الأنظمة الملكية العربية، وبما سيؤول إليه الوضع في سوريا، نظراً لأن تداعيات الثورات العربية لن تشمل الدول العربية المجاورة فقط، بل سيمتد تأثيرها ليشمل توازنات القوى بين عدد من الدول الإقليمية في المنطقة كتركيا وإيران والسعودية ومصر.

وستحدد القوى المطالبة بالتغيير في كل من ليبيا وتونس ومصر واليمن مصير هذه الثورات التي تواجه حالياً انتكاسة بسبب عوامل خارجية نابعة من تدخل بعض القوى الدولية المتحالفة مع شبكة المصالح العالمية المرتبطة بأمن إسرائيل لإعادة تشكيل نظام الشرق الأوسط بما يحقق لإسرائيل أمنها وللعالم الغربي الحصول على الطاقة من الشرق الأوسط، أو تدخل بعض القوى الإقليمية لإجهاض مسار هذه الثورات حماية لمصالحها أو خوفاً على عروشها الملكية من الانهيار، وعوامل داخلية نابعة من تحالف مؤسسات الدولة العميقة مع قوى الثورة المضادة لاحتواء هذه الثورات وقمعها.

ويصبح السؤال المطروح هو: هل تعثر الثورات العربية، وفي المقدمة منها الحالة المصرية، ناتج عن تحديات الدولة العميقة، وسببه بالتالي داخلي؟ أم هو آت بإملاء من الخارج؟ والإجابة واضحة: نعم في الحالتين، إذ قد تستغل الولايات المتحدة تفاعلات

الداخل العربي في الانحياز لطرف أو لآخر أو لإعادة حسابها، ولكنها ليست هي بأي حال مَنْ يهندس عملية إجهاض الثورة العربية، وببساطة لأنها لم تشكل تحدّياً حقيقياً لها، والمقارنة بين موقفها من حماس في غزة، وموقفها من حكم الإخوان في مصر شاهد على ذلك.

وترى الباحثة أن نجاح بلدان الربيع العربي في بلوره ميثاق اجتماعي جديد يؤسس لديمقراطية تتفق عليها مختلف القوى السياسية، وبناء نمط سلميّ لإدارة الاختلافات بين جميع الفصائل السياسية، والتوصل إلى شروط توافقية بين جميع الأطراف يقوم الجميع فيها بالتنازل المتبادل للوصول إلى تفاهم مشترك وبناء إجماع وطني، من شأنه أن يحول الديمقراطية في هذه البلدان إلى خيار مجتمعي، أي إلى قاسم مشترك بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية والقوى السياسية لتسيير الخلافات وفض النزاعات وإصلاح المؤسسات الرسمية.

هوامش الدراسة

1- Mark Heller, "The Middle East: Out of Step with History". *Foreign Affairs*, Vol. 59, No. 1, 1990, PP. 160-163.

2- Michael Hudson, *The Democratization Process in the Arab World: An Assessment.* Paper Presented at the Annual Meeting of the American Political Association (San Francisco, August 1990), PP. 5-7.

٣- نواف القديمي، يوميات الثورة: من ميدان التحرير إلى سيدي بو زيد حتى ساحة التغيير (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٢)، ص١٨٠-١٨١.

4- Richard Haass, "The Age of Non Polarity: What will Follow US Dominance". *Foreign Affairs*, May/June 2008 and Stephen Walt, "The End of the American Era". *The National Interest*, Nov./Dec. 2011, PP. 30-32.

5- Christina Lassen, *A Changing Regional Order: The Arab Uprisings; The West and the BRICS International Affairs and Arab Uprisings* , Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, Working Paper Series No. 18, Sept. 2013, PP. 6-22.

6- Tamara Wittes, *Freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy* (Washington, D.C. : Brookings Institution, 2008), P. 91.

7- Gamal Selim, "The United States and the Arab Spring: The Dynamics of Political Engineering". *Arab Studies Quarterly*, Vol. 35, Issue 3, Summer 2013, PP. 259-261.

8- Barack Obama, *Remarks by the President on the Middle East and North Africa* (State Department, Washington, D. C., May 19, 2011), P. 1.

9- Pierre Atlas, "US Foreign Policy and the Arab Spring: Balancing Values and Interests". *Digest of Middle East Studies*, Vol. 21, No. 2, PP. 353-354.

10- David Sanger, *Confront and Conceal: Obama's Secret Wars and Surprising Use of American Power* (New York: Crown Publishers, 2012), P. 339.

11- *A Partnership for Democracy and Shared Prosperity with the Southern Mediterranean.* Joint Communication to the European Council, the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, Brussels, 8/3/2011, PP. 1-24.

12- *A New Response to a Changing Neighborhood: A Review of*

European Neighborhood Policy. Joint Communication by the High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy and the European Commission, Brussels, May 25, 2011, PP. 1-24.

13- *Implementation of the European Neighborhood Policy in 2012 Regional Report: A Partnership for Democracy and Shared Prosperity with the Southern Mediterranean.* Joint Communication to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, Brussels, March 20, 2013, PP. 1-14.

14- Nick Witney and Anthony Dworkin, *A Power Audit of EU-North Africa Relations* (London: European Council on Foreign Relations, 2012), P. 32.

15- Kristina Kausch, *The End of the Southern Neighborhood.* Papers IE Med/Euro Mesco, No. 18 (Barcelona: IE Med, 2013), P. 9.

16- Stephen Blank and Saivetz Carol R., "Playing to Lose? Russia and the Arab Spring". *Problems of Post-Communism,* Vol. 59, Issue 1, Jan/Feb. 2012, PP. 3-6 and Roland Dannreuther, "Russia and the Middle East: A Cold War Paradigm?". *Europe-Asia Studies,* Vol. 64, Issue 3, May 2012, PP. 543-544.

17- Fiona Hill, "How Russia and China See the Egyptian Revolution". *Foreign Policy,* February 15, 2011, P. 24.

18- *Islam in Politics: Ideology or Pragmatism?.* Valdal Discussion Club Analytical Report, Moscow, August 2013, PP. 1-4.

19- Parag Khanna, *The Second World: Empires and Influence in the Global Order* (New York: Random House, 2008).

20- Jonathan Pollack, "China: Unease from Afar". *In: Kenneth Pollack (ed.) The Arab Awakening* (Washington, D. C.: The Brookings Institution, 2011), P. 300.

21- John Gee, "China's Challenges in the Middle East". *Washington Report on Middle East Affairs.* Vol. 30, Issue 8, Nov. 2011, PP. 30-31.

22- Mordechai Chaziza, "The Arab Spring: Implications for Chinese Policy". *MERIA,* Vol. 17, No. 2, Summer 2013, PP. 74-75, PP. 78-79.

23- Daniel Brumberg and Steven Heydemann, *Global Authoritarians and the Arab Spring: New Challenges for US Diplomacy.* The Changing Security Architecture in the Middle East Series 1 (Washington, D. C.: Wilson Center, 2013), PP. 1-2.

24- Sotiris Petropoulos, "The Emergence of the BRICS Implications for Global Governance". *Journal of International & Global Studies,*

Vol. 4, Issue 2, May 2013, PP. 38-39.
25- Antoine Van Agtmael, "Think again: The BRICS". *Foreign Policy*, Issue 196, Nov. 2012, PP. 77-78 and Melissa Rossi, "Bringing on the BRICS". *New Presence*, Winter 2011, PP. 38-39.
26- Zaki Laidi, *The BRICS against the West.* CERI Strategy Papers, November 2011, PP. 13-15.
27- Ian Bremmer, *Every Nation for Itself: Winners and Losers in a G-Zero World* (Portfolio/Penguin, New York, 2012), P. 114.
28- Sunil Khilnani and (et al), *Non Alignment: A Foreign and Strategic Policy for India in the Twenty First Century* (New Delhi: National Defense College and Center for Research Policy, 2012), P. 22.
29- Liviu Bogdan Vlad and (et al), "The Rise of BRICS: the 21st Century Geopolitics and the future of the Consumer Society". *Romanian Review on Political Geography*, Vol. 13, Issue 1, May 2011, PP. 51-52.
30- Gareth Evans and Mohamed Sahnoun, *The Responsibility to Protect: Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty.* International Commission on Intervention and State Sovereignty (Ottawa: International Development Research Center, 2001), PP. 1-3.
31- United Nations, *Responsibility While Protecting: Elements for the Development and Promotion of a Concept.* Letter Dated November 9, 2011 from the Permanent Representative of Brazil to the United Nations Addressed to the Secretary General, November 11, 2011, P. 1-2.
32- Barbara Plett, "UN Security Council Middle Powers Arab Spring Dilemma". *BBC*, November 8, 2011.
33- Gregoire Patte, *The Arab Springs: Global and Local Consequences.* Geneva Centre for Training and Analysis of Terrorism, Feb. 4, 2012, PP. 1-5.
34- Taha Ozhan, "The Arab Spring and Turkey: The Camp David Order Vs. the New Middle East". *Insight Turkey*, Vol. 13, No. 4, 2011, PP. 55-64.
35- Khaled Haroub, *Qatar and the Arab Spring* . Heinrich Boll Stiftung (Berlin, 2012), PP. 35-41.
36- David Roberts, "Understanding Qatar's Foreign Policy Objectives". *Mediterranean Politics*, Vol. 17, No. 2, July 2012.
37- Sir Graham Boyce, "Qatar's Foreign Policy". *Asian Affairs*, Vol. 44, Issue 3, Nov. 2013, PP. 366-369.
38- Lina Khatib, "Qatar's Foreign Policy: The Limits of Pragmatism".

International Affairs, Vol. 89, Issue 2, March 2013, PP. 418-420 and Blake Hounshell, "The Qatar Bubble". *Foreign Policy*, Issue 193, May/June 2012, PP. 1-3.

39- Justin Gengler, "The Political Costs of Qatar's Western Orientation". *Middle East Policy*, Vol. XIX, No. 4, Winter 2012, P. 75.

40- Taha Ozhan, "The Arab Spring and Turkey: The Camp David Order Vs. the New Middle East". *op. cit.*, P. 57.

التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل الربيع العربي: ٢٠١١- ٢٠١٤

أ.د. عدنان هياجنة*

تقدم الدراسة تحليلاً علميّاً لأثر "الربيع العربي" أي الثورات والحراك الشعبي على الهيمنة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وقد حاولت الدراسة الإجابة عن تساؤل مهمٍّ مفادُه: ما مدى تأثير التغيرات الداخلية والإقليمية في الوطن العربي على النظام الإقليمي؟ وبعبارة أخرى ما أثر تغيير الخصائص الوطنية للدول نتيجة للتطورات الشعبية والرسمية في طبيعة النظام الإقليمي في المنطقة؟ وما أثر هذه التغيرات المتوقعة في الخصائص القومية في النظام الإقليمي؟

وهذه الأسئلة المُتتابعة تفضي إلى سؤال مفصليٍّ مفادُه: ما أثر النظام الإقليمي الجديد على الهيمنة الإقليمية من ثمَّ على مستقبل الوطن العربي؟ وكيف سيؤثر تشكيل نظام إقليمي جديد بمشاركة عربية في التعامل الدولي مع قضايا المنطقة الاستراتيجية؟

من الجليّ أن الربيع العربي أخذ أكثر من منحى، خاصةً بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣؛ إذ لا ما تزال مخاضات هذا الانقلاب غير واضحة النتائج، غير أن هناك مراهنةً كبرى من الدول الملكية في العالم العربي على نجاح الانقلاب، ومن ثمَّ إيقاف الربيع العربي عن الانتشار، وهذا ما يفسر الحماس الإعلامي والمادي اللذين نجما عن تزايد الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية وحلفائها من الدول التي لم تتأثر كثيراً بالربيع العربي مثل الإمارات والكويت والأردن وسلطنة عمان.

لذا فإنّ الدراسة ستشير فيما بعد إلى محددات النظام الإقليمي وشكله في خضم مخاضات الربيع العربي، وما هي الدول التي ستتحكم بالإقليم بافتراض أن النكسات التي

* أستاذ العلوم السياسية، قسم الشؤون الدولية، جامعة قطر.

واجهها الربيع العربي في بعض الأقطار لن توثر في طموحات الوطن العربي بالعيش بحرية وبكرامة كما تشير معظم استطلاعات الرأي العالمية بهذا الخصوص (انظر: PEW 2011, ICG 2011، المؤشر العربي ٢٠١٣).

وضمن هذا السياق فإن الدراسة بحثت في النظام غير المستقر الذي سيحكم المنطقة في المستقبل، خاصةً في ظل انشغال الدول العربية الفاعلة بالربيع العربي وعدم إبداء اهتمام واضح لما يحدث من قبل الأطراف الإقليمية، خاصةً من قِبَل كل من إسرائيل وتركيا وإيران في المنطقة في ملفين أساسين؛ الأزمة السورية والملف النووي الإيراني لأنّ عملية السلام لا تُعدّ خبراً جديداً بالنسبة لسياسات الإقليم، ولم تتأثر كثيراً بمتغيرات النظام الإقليمي، بل ارتبطت بالتدخلات الأمريكية في المنطقة وكجزء من استراتيجية الولايات المتحدة لإخراج إسرائيل من مأزق العزلة الدولية التي تتفاقم بعد تطبيق العقوبات الأوروبية (انظر: Goldberg, August 13, 2013).

أهداف الدراسة ومنهجيتها

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحولات السياسية التي نتجت عن الربيع العربي في الوطن العربي على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، ورغم صعوبة الخوض في هذا الموضوع، نظراً لأن التطورات ما تزال تحدث وتتفاعل مع الداخل ومع الإقليم، علاوةً على المخاضات الجديدة وردود الأفعال المتسارعة والانتكاسات المتوالية، إلا أنه، وبصرف النظر عمّا سيحدث، فإن الشرق الأوسط لا يُتوقع له أن يكون استراتيجيّاً كما كان في السابق على الأقل من منظور توزيع القوة الإقليمية التي تشكل هيكل النظام الإقليمي وشكله ونوعه وطبيعته (هياجنة ٢٠١١)، فمتغير الثورات الشعبية لا بد أن يؤدي دوراً مهماً في تغيير هيكلية النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات الدول التي حدثت وتحدث فيها الثورات، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير في سياساتها الخارجية، وكذلك في إدراك الدول العظمى لها، ولكيفية التعامل معها. وبعبارة أخرى

تفترض هذه الدراسة أن التحولات السياسية في العالم العربي ستوثر في تغيير توازن القوى للمنطقة، وسيُعاد النظر في كثير من السياسات.

وتفترض الدراسة أن العالم العربي سيستمر في مرحلة اللادور في المنطقة كما كان الأمر من قبل التحولات (انظر هياجنة ٢٠١١)؛ فنتائج وتوقعات التحولات في المنطقة سيضعف من دور العالم العربي في التوازن الإقليمي في المنطقة، وسيزيد من نفوذ إيران وإسرائيل في المنطقة، مع أهمية أن تحدث أمريكا نوعاً من التغيير في التعامل في استراتيجيتها في المنطقة بعد تراجع دورها في المنطقة. (انظر: Bar 2011, Doran 2011) لكن نجاح الثورات على المدى البعيد سيؤدي إلى إعادة الاعتبار للدور العربي في المنطقة (انظر: Hamid 2011, Kaye 2011, Shehata 2011, Anderson 2011).

وعليه تفترض الدراسة ما يلي: إن التغيرات في العالم العربي ستؤدي إلى حالة من الانكفاء على الذات، حيث سيكون التركيز على أبعاد الحريات والاقتصاد وإعادة بناء الدولة، سواءً كانت النتائج إيجابية في هذا أو سلبية، إذ سيكون همّ الأنظمة التركيز على بقاء الأنظمة الحاكمة والمحافظة على ذاتها، أي أن الاهتمام العربي في كلتا الحالتين سيضعف إزاء قضايا التوازن الإقليمي مما سيعطي فرصة كبرى لبعض الدول الطامحة في توسيع نفوذها في ظل الفراغ القيادي للعالم العربي، كما سيفتح الفرصة لتحقيق التوازنات الإقليمية للسيطرة على المنطقة، خاصة من قِبل كل من إيران وإسرائيل وتركيا.

لكن إعادة بناء الدول العربية على أسس ديمقراطية، حيث يتم من خلالها إعادة بناء قدرات الدول العربية وتوجيهها بما يعكس أثرها على التوازن الإقليمي في المنطقة، الأمر الذي سيعطي الدول العربية الحيّز المناسب في النظام الإقليمي، لكنّ ذلك غير متوقع في المدى القريب، لأنّ عملية التحول الديمقراطي بحاجة إلى وقت لإنضاجها بشكل يتماشى مع المؤشّرات والمعايير الدّولية والنظريات العملية.

وتُعدُّ الثورات العاملَ الأهمَّ في تحديد التوازن الإقليمي والخريطة الاستراتيجية في المنطقة؛ لأنّ العوامل الأخرى التي يمكن الحديث عنها كانت موجودة ولم تؤثر في التوازن

الإقليمي الذي ارتبط إلى حدٍّ كبير بثبات الخصائص القومية، وارتباط السياسة الخارجية العربية بهدف استراتيجي واحد هو أمن النظام الرسمي. (انظر: Hayajneh 2006, 2005, 2004) حيث أن المتغير الأساسي الجديد هو التحولات السياسية في الوطن العربي والتي ستغير كيفية استخدام قوة للقيام بأداء دور مهمٍّ في النظام الإقليمي على مستوى التوازنات والردع.

تقسم الدراسة إلى ستة أجزاء:

أولاً: محددات التوازن الإقليمي والخارطة الاستراتيجية

سيتم تحليل المراحل التاريخية والمنعطفات الاستراتيجية المحلية والإقليمية والدولية التي أدت ويمكن أن تؤدي دوراً مهمّاً في تشكيل النظام الإقليمي.

لقد تمثَّل الدور العربي في النظام الإقليمي حتى مرحلة الربيع العربي بالانقسام بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة، تلاه انقسام على الأسس نفسها وبمسميات متنوعة: الدول الحليفة للغرب والدول المعادية للغرب، بما فيها طبعاً الدول المهيمنة على النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية، تبعها انقسام وتسميات بناء على أسس دول محور الاعتدال ودول محور الممانعة (انظرZakaria 2011) إلى أنْ وصلنا إلى دول عربية لا تريد أن تؤدي دوراً في النظام الإقليمي، وإنما تريد إفساد أدوار الدول الأخرى، ويبدو أن كل ذلك فتح مجالاً واسعاً لإيران وتركيا لتزيد من دورها على المستوى الشعبي في الوطن العربي من خلال دعم طموحات الشعوب العربية خاصة عبر مدخل القضية الفلسطينية فمن جهة، فقد ظهر ذلك في موقف تركيا من الحصار الإسرائيلي على غزة، ومن جهة أخرى ظهر في موقف إيران دعمها حماس وحزب الله في حربهما مع إسرائيل (انظر: The Washington Post, June1, 2010).

ورغم القوة المالية النسبية لدول الخليج العربي إلا أن الضعف في المؤشر السكاني من جهة، وطبيعة نظامها السياسي من جهة أخرى، لا يؤهلها للقيام بدور فاعل، إضافة إلى الضعف العسكري رغم الإنفاق الكبير عليه! والذي تتصدره دول كالسعودية

والإمارات العربية المتحدة، وإنْ كان لهذا الامر تفسيرات متعددة ناقشتها دراسات أخرى (انظر هياجنة ٢٠١١، Zakaria 2011).

لقد تمحورت القوة العربية، حتى ما قبل الربيع العربي، حول محاولة الإبقاء على الوضع القائم والتخلص من العراق الذي كان يشكل بالنسبة لبعض دول الخليج تهديداً كبيراً (انظر إدريس ٢٠١٣، هياجنة ٢٠٠٤، هياجنة ٢٠٠٦)؛ إذ كان العراق أحد مصادر التهديد بالنسبة لها في زمن الشاه وبعد وصول صدام حسين إلى الحكم في عام ١٩٧٩؛ حيث شكلت الثورة الإيرانية تحولا استراتيجيا مهمّاً في تفكير بعض الدول الخليجية المسيطرة، وعندما انتقل التحدي من العراق إلى إيران، ولم تكن إسرائيل على سلم أولويات التحديات العربية لا في منطقة الخليج ولا في دول الطوق التي وقّعت عمليات سلام معها، بدءاً من كامب ديفيد في عام ١٩٧٨حتى اتفاق وادي عربة في عام ١٩٩٤، وتبعتها خطة سلام عربية بمبادرة سعودية تضمن أمن إسرائيل رفضتها إسرائيل بكل المقاييس، مما شكل إحراجاً كبيراً للقيادات العربية أمام شعوبها، فضلاً عن الإحراج أمام إسرائيل، حيث تحولت الأنظار من إسرائيل إلى إيران في المنظور الرسمي والشعبي، وبعد الربيع العربي تحولت الأنظار إلى التهديدات الداخلية حيث سنرى كثيراً من إرهاصاتها في قادم الأيام (انظر Chubin 2011).

ثانيا: التوازن الإقليمي في المنطقة قبل الثورات

يناقش هذا الجزء القوة العربية ومقارنتها مع القوى الإقليمية مثل إسرائيل وإيران وتركيا في مرحلة ما قبل الربيع العربي.

حيث يعتقد الباحث محمد إدريس (٢٠١٣) أنّ عام ١٩٧٩ يشكل عاما مفصليا في تاريخ الوطن العربي بسبب ما حدث من تغيرات إقليمية ودولية بعده، وارتبط ذلك بالتنافس على الهيمنة الإقليمية للأسباب الآتية:

١- **الثورة الاسلامية الإيرانية:** فقد غيّرت الثورة الإيرانية معادلة النظام الإقليمي العربي وما زالت حتى بعد الربيع العربي، إذ شكّل انتخاب روحاني في عام ٢٠١٣،

والذي قوبل بالترحيب في الأوساط الغربية، شكّل مزيداً من التهديدات للوطن العربي على الرغم من التحديات الإسرائيلية المتكررة بشنّ ضربات على المشاريع النووية الإيرانية.

ويشير الباحث باكير (٢٠١٣) إلى تزايد القوة الناعمة لإيران في الوطن العربي، كما أن الربيع العربي أتاح لإيران مزيداً من دعم أتباع المذهب الشيعي في البلاد العربية، والذين شعروا بالقوة للتحرك للمطالبة بحقوقهم السياسية، التي يعتقدون أنها منتقصة، في دول عربية مثل البحرين على سبيل المثال لا الحصر.

ومنذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ حتى احتلال الكويت عام ١٩٩١ كانت إيران المصدر الأول للتهديد بالنسبة لدول الخليج العربي، وإسرائيل وبالنسبة لدول المشرق العربي، ولكن العراق بعد احتلاله الكويت من قبل نظام صدام تحوّل ليكون مصدر التهديد الأول، خاصة بعد انتهاء الخطر الشيوعي مع نهاية الحرب الباردة.

ومنذ العام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٣ كان التحدي الاقليمي لبعض الدول الفاعلة في المنطقة هو في إنهاء الدور العراقي ومنع توفير أي فرصة له للهيمنة الإقليمية، وجاء الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ الذي أعاد العراق إلى دولة بدائية ما تزال تجهل طريقها للمستقبل في ظلّ الانشقاقات والخلافات والصراعات الطائفية الداخلية، مما أدّى إلى تقوية الدور الإيراني بفعل دور إيران المهم في السياسة الداخلية والخارجية العراقية من جهة، وفي ظلّ مخاوف من تشكّل ما أطلق عليه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في عام ٢٠٠٥ "الهلال الشيعي" (انظر هياجنة ٢٠٠٤).

ومن الصراع الأيديولوجي نقلت تدخلات الثورة الإيرانية في الشئون الداخلية الصراع في المنطقة إلى صراع طائفي شيعيٍّ- سنيٍّ، غير أن الربيع العربي، كما ستوضح الدراسة الحالية لاحقاً خاصة، ولا سيّما بعد الانقلاب العسكري على حكم الإخوان المسلمين في مصر، نقل المنطقة العربية إلى صراع أيدولوجي لم يظهر إلا بعد التدخل السعودي لينتقل إلى صراع سلفي (سعودي)- إخواني، وقد لوحظ ذلك بانضمام حزب

النور السلفي الذي يرتبط بروابط فكرية مع الحركة الوهابية السعودية إلى إدارة الانقلاب في مصر.

ومن جهة أخرى فقد حظي الإخوان المسلمون، في مصر، بدعم من دولة قطر وتركيا، لذلك يمكن القول: إنّ التنافس السُّني يتصدر المرحلة في ضوء حرب سنيّة داخلية ستضعف من فرص الوطن العربي في التنافس على الهيمنة الإقليمية، ولذلك فقد وجدت دول الخليج العربي وحلفائها في المنطقة بأنها مُطوَّقة في مثلث تنافسي بين إيران والعراق والسعودية.

٢- **توقيع مصر لعملية السلام:** أخرجت معاهدة كامب ديفيد لعام ١٩٧٨ مصر من المعادلة الإقليمية مبكراً، وحاول الربيع العربي أنْ يعطي أملاً بدور فاعل للعالم العربي، إلا أنّ الانقلاب العسكري على الديمقراطية خذل العرب بعودة السيطرة على السياسة العربية للسعودية التي تبدي تردداً في أداء دور إقليمي فعّال وعلني إلا في ضوء استراتيجية إطفاء الحرائق وبإبعاد الأخطار عن محيطها الخليجي حيت تدخلت عسكرياً في كل من اليمن والبحرين، ومالياً وسياسياً في مصر ودول أخرى.

ويبدو أنّ الانقلاب العسكري في مصر سيكون أكثر تأثيراً على تحجيم دور مصر الإقليمي من معاهدة كامب ديفيد، نظراً لأنه قد يعيد مصر إلى دور تابع وإلى قوة تابعة لقوة عربية أخرى تحاول جاهدة تنفيذ سياسة احتوائية للمحافظة على الوضع الراهن، خاصة بالانقلاب نتائج الربيع العربي التي من الممكن أن تعطي أملاً في تغيير كيفية عمل الأنظمة السياسية خاصة دمقرطة الأنظمة السياسية العربية وتنامي الدور العربي الإقليمي والدولي.

٣- **احتلال أفغانستان:** كانت أفغانستان مدخلاً استراتيجياً أمريكياً إلى المنطقة، ومن هناك نشأ ما سمي "الإرهاب الدولي" الذي بُنيت عليه استراتيجية أمريكا للحرب على "الإرهاب"، والتي غيّرت وما زالت ملامح الشرق الأوسط، كما خلقت شعورا رسميّاً على مستوى الأنظمة العربية وغيرها بالتخويف مما هو إسلامي للوصول أو حتى المشاركة في الحكم.

ومثل نموذج طالبان (١٩٩٦- ٢٠٠١) في الحكم فرصة للتخويف من القوى الإسلامية في حال وصولها إلى الحكم؛ إذ إنّ استطلاع بيو(PEW) في شهر آب/ أغسطس ٢٠١٣ يشير إلى أنّ غالبية المسلمين يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية (أنظر بيو Pew 2013)، وهو ما يشكل قلقاً كبيراً لدى الأوساط الحاكمة الغربية، فقد أبرزت نتائج الانتخابات في دول الربيع العربي إلى فوز القوى الإسلامية مما أشعر الغرب وأمريكا وحلفاءهم في المنطقة بالخوف من المدّ الإسلامي الذي قد يكون أحد الأسباب الرئيسية المفسّرة لدعم الانقلاب العسكري في مصر بمباركة أمريكية خجولة على رغم المجازر الدمويّة التي ارتكبها الجيش المصري بحقّ الشعب المصري المطالب بالاحتكام إلى صناديق الديمقراطية، وهذا ما أوردته تحليل صحيفة النيويورك تايمز بهذا الخصوص، بأن الديمقراطية في مصر يمكن أنْ تنتظر إلى أجل غير مسمى لأن الاستقرار الأمني هو الألوية (أنظر: Kupchan, August ,16, 2013).

ثالثاً: التوازن الإقليمي بعد نهاية الربيع العربي

لقد قلب الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ الكثير من المعادلات الإقليمية (انظر: Rohde, August 15, 2013)، خاصةً ما يتعلق بتنامي دور دول الخليج، وأهم ذلك تعاظم الدور السعودي في السياسة الإقليمية وفي إعادة توزيع القوة، وذكرت صحيفة النيويورك تايمز أنّ السعودية والإمارات وإسرائيل أدّت دوراً مُهمّاً في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بعدم معارضة وزير الدفاع المصري عبدالفتاح السيسي من أجل قمع الإخوان وعدم التوصل إلى أيّ اتفاق معهم على رغم موافقتهم على إعادة العسكر إلى الحكم في مصر، مما يشير إلى عودة النظام التقليدي الذي تحكمه دولٌ غير ديمقراطية كما تبين الدراسة الحالية (The New York Times, August 18, 2013).

ويمكن القول: إنّ النظام الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بالنظام العربي ودوره في الهيمنة الإقليمية، محدود الأثر، وتظهر هذه المحدوديّة في المظاهر الآتية:

- مرض مصر، حيث يبدو أنّ الانقلاب العسكري وتراجع الوضع الاقتصادي سيُدخِلان مصر في مرض مزمن لا يبشّر بأنْ تؤدي مصر دوراً مُهمّاً في النظام الإقليمي أو في المنافسة على الهيمنة الإقليمية؛ إذ أنّ المؤشرات تشير إلى أنّ مصر مُقبلة على حالة من عدم الاستقرار السياسي، يضاف إليها تراجع الوضع الاقتصادي الذي سيزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي، ومن ثَمّ فإنّ الانشغالات الداخلية التي يؤدّي فيها الجيش المصري دوراً فاعلاً ستأخذ كثيراً من الجهود المصرية الدولية لتنصب في الداخل الذي لا يمكن التنبؤ بمآلاته، وبذلك تكون أكبر دولة عربية قد حُيِّدت من التنافس على الهيمنة الإقليمية، ليس بفعل كامب ديفيد، وإنما بسبب التدخلات الخارجية التي ترفض أنْ تترك مصر تسير في مسار ديمقراطي يؤهلها إلى مزيد من الاستقلالية في القرار السياسي والاقتصادي.

ولذلك يبدو أنه لا يمكن الاعتماد على مصر في المستقبل القريب بالقيام بدور فاعل في القوة الإقليمية، وهذا ما يحقق الرغبة الإسرائيلية والسعودية معاً لأهدافهما الخاصة؛ فإسرائيل لا تريد حكما ديمقراطيّاً مجاوراً لها، والسعودية لا تريد دولة عربية لها نفوذ عربي ودولي، كما كانت تفعل مع تركيا.

- ضعف العراق الذي لا يمكن أنْ يؤدي دوراً فاعلا في النظام الإقليمي العربي، فبعد نهاية الاحتلال الأمريكي ومغادرة القوات الأمريكية بقي العراق مهدداً بمزيد من عدم الاستقرار السياسي، أضف إلى ذلك التدخل الإيراني في شؤونه الداخلية، وهو لا يمكن أنْ يخرج من الاهتمام بالقضايا الداخلية لأنه أصيب بالمرض الطائفي التي ظهرت أعراضه في التطورات الأخيرة الموجهة ضد السنة قبل الأزمة في مصر.

- تردد موقف السعودية من القيام بدور إقليمي فاعل؛ فرغم القوة الاقتصادية التي تمتلكها إلا أنّ غياب أيّ أفق لعميلة إصلاح سياسي يبقيها رهينة المحافظة على الوضع الراهن، ولعل الشواهد على ذلك كثيرة، بدءاً من برودة العلاقات مع أمريكا نظراً لموقف أمريكا من الربيع العربي، ومروراً بتخلي الإدارة الأمريكية عن حسني مبارك والدعم السعودي لمواجهة المظاهرات في البحرين، وأخيراً الدعم السعودي للانقلاب العسكري في مصر.

رابعاً: عناصر التوازن الإقليمي والهيمنة الإقليمية القادمة

ستُختبر معادلة توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين أهمّ الفاعلين في المنطقة، وهم: تركيا، وإيران، وإسرائيل، ومصر، والعراق والدول العربية (مجلس التعاون الخليجي إضافةً إلى الأردن)، في ضوء إعادة صياغة الخصائص القومية للدول العربية حسب المجموعات التي تشكّلت لغاية الآن نتيجة للربيع العربي، وأثرها مجتمعة ومتفرقة في توزيع القوة، ومن ثّمّ في تشكيل نظام إقليمي جديد، وتحديد الدول المهيمنة على النظام الإقليمي في المرحلة المقبلة بناء على تنبؤ بالتحولات الجارية على المنطقة.

وقد أشارت الدراسات العلمية في هذا المجال إلى تشكل تكتلات جديدة في المنطقة تتعلق بالوطن العربي، وتضم المجموعات التالية:

المجموعة الأولى: وتضم مجموعات التحوّل الديمقراطي السلمي (مصر حتى ٣٠ يونيو، وتونس واليمن). والتحول غير السلمي (ليبيا وسوريا ومصر بعد الانقلاب العسكري) والتي اتخذت الأنظمة فيها أن شكل المقاومة العسكرية والأمنية ضد الثورات الشعبية باستخدام كافة الوسائل المتوفرة، كما أنّ نتائج ثوراتها غير معروفة لكنها تتجه فيما تتجه إلى حروب أهلية ستؤثر في بقية الدول العربية، خاصةً في سوريا.

المجموعة الثانية: وتضم الأردن والمغرب، والتي تعلمت درس المجموعة الأولى وأخذت بالنصيحة الأمريكية في ضرورة الإصلاح الذاتي الاستباقي، لكنها تعاني من مشكلة الفعالية وهي بحاجة إلى دعم اقتصادي حتى تحقق استقراراً سياسياً بعيد المدى.

لكن نتائج ما يحدث في مصر وقدرة الأنظمة على التغيير الإيجابي بما يلبي طموحات المواطنين قد يحفظ هذه البلدان مما آلت إليه الأمور في القسم الثاني من المجموعة الأولى، وتتميز هذه المجموعة بارتباطها مع دول الخليج العربي من حيث طبيعة الأنظمة الحاكمة وعلاقاتها المباشرة مع القضية الفلسطينية، وارتباطها بالمظلة الأمنية الأمريكية نظراً لوجود إسرائيل في مجالها الاستراتيجي.

المجموعة الثالثة: تشمل دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتفاوت سمات هذه الدول، فبعضها يسمح بالديمقراطية النسبية والآخر ضد التحولات السياسية داخلياً وفي الوطن العربي، وهي تمثل القوة الاقتصادية للوطن العربي، وتتجاور مع دول مهمة في المنطقة مثل إيران والعراق، وتواجه مجموعة دول الخليج تحديات عدة، منها تنامي الدور الإيراني وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك أكبر القواعد العسكرية فيها في المنطقة، وتميل هذه المجموعة إلى المجموعة الثانية، ومن المحتمل أنْ تشكل تحالفا استراتيجياً معها لوقف المد الديمقراطي ومواجهة إيران مع أنها تتفق إلى حد ما وضمناً مع النظرية الاستراتيجية الإسرائيلية بخصوص إسرائيل وتيار الإسلام السياسي (هياجنة ٢٠١١: ٢٨-٢٩).

وعليه ربما تتشكل المنطقة على النحو الآتي: دول عربية مقسمة إلى ثلاث مجموعات: "مجموعة دول الخليج العربي وتميل لها المجموعة الثانية "دول الإصلاح الذاتي السلمي"، ومجموعة دول الثورات السلمية ودول الحروب الأهلية.

وتسعى هذه الدول إلى البحث عن مخرج للتطورات الداخلية من خلال الالتحاق ببيئة سياسيّة تضم لاعبين مهمين مثل إسرائيل وتركيا وإيران والمظلة الدولية الأمريكية، لذا فإن الدراسة تتوقع، وحسب العوامل الآتية: (استمرار برنامج إيران النووي وتنامي تفاهمها مع الغرب، واستمرار توقف عملية السلام، الحروب الأهلية وعدم الاستقرار

الداخلي في دول الثورات) وتتوقع أنّ هذه العوامل ستصبّ في صالح إيران وتركيا وإسرائيل في ظلّ انشغال الدول العربية بأحوالها الداخلية. (أنظر هياجنة ٢٠١١: ٢٩)

وبناء على ما تقدم فإنّ هناك أكثر من رؤية حول مستقبل النظام الإقليمي في ظل الربيع العربي المتعثر، وذلك على النحو التالي:

- انتصار التحالف العربي "المعتدل" بقيادة السعودية، مع فرصة أمريكية جديدة مترددة بانتظار نتائج الانقلاب العسكري في مصر لإعادة بناء نظرية النظام العربي بناء على الأسس التقليدية التي تحدثت عنها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس في عام ٢٠٠٥، حيث تتمثل في دعم الأنظمة العربية التقليدية مقابل المحافظة على المصالح الأمريكية (انظر Rice 2005)، والتي أثبت للعالم أنّ مصلحة إسرائيل تقع في المرتبة الأولى منها، ولا مجال للحديث عن الديمقراطية والاعتراف بنتائجها إذا تعارضت مع المصالح الأمريكية وخالفتها، وهذا ما جاء على لسان كبار خبراء السياسة الخارجية الأمريكية في لجنة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي (انظر أيضاً:Kupchan, August 16, 2013).

لقد لوحظ النشاط السعودي والإعلام المدعوم من قبلها لدعم هذا التوجه، إلا أنّ ذلك يعتمد على رغبة السعودية في تولي زمام الأمور في الوطن العربي بدعم من الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، خاصة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت؛ حيث إن قطر هي الدولة الخليجية الوحيدة التي انتقدت واستنكرت المجازر التي قام بها الجيش مصر بعد الانقلاب على الديمقراطيّة، مع وجود موقف محايد من دول المغرب العربي.

وكان ثمة زيارة مباشرة من العاهل الأردني (كانت الأولى) إلى مصر لدعم حكومة الانقلاب، وانهالت التبرعات المالية التي فاقت ١٠ مليار دولار من السعودية والإمارات والكويت، كما أنّ عاهل السعودية هو أول زعيم عربي صرح بشكل علني بدعم ما يقوم به الجيش لفرض الاستقرار بالقوة، وتلت ذلك تصريحات مشابهة على لسان وزير الخارجية الأردني ووزير الخارجية الإماراتي.

إلا أنَّ فرصة نجاح السعودية تبقى محدودة في فرض هيمنتها على الإقليم العربي بهدف تأدية دورٍ محوريٍّ في النظام الإقليمي، وذلك بسبب غياب القوة الناعمة للسعودية في المحيط العربي، فهي لا تدعم توجهات الشباب العربيّ الذين يشكلون ٧٠٪ من سكان الوطن العربي وتطلعاتهم إلى الحرية وبناء مستقبل اقتصادي واعد، كما أنّ النظام العربي سيغدو مهدداً، كما ناقشت الدراسة سالفاً، بالقوى الإسلامية، ومنها القوى السلفية التي تدعمها السعودية الساعية إلى إقصاء الإخوان المسلمين من المسرح السياسي المصري والعربي، حيث تعتقد بعض دول هذا المحور أن الإخوان المسلمين، بحسب تقرير لصحيفة النيويورك تايمز في يوليو/ تموز ٢٠١٣، يشكلون تهديداً سياسياً لأنظمة حكمهم (انظر: Gladstone, August 16, 2013)، فهم بحسب الصحيفة، قد يلجؤون إلى أساليب عسكرية تواجه الدولة، ومن ثمّ تضعف مصر وطموحات السعودية بعودة مصر التقليدية إلى العباءة السعودية، لتتفرغ السعودية بعدها للملف السوري الذي أهمل في ضوء التركيز على الملف المصريّ، والذي تشير التقارير الأمريكية فيه حسب ما أشار ديمبسي، رئيس هيئة الأركان الأمريكية، في رسالة إلى رئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوات المسلحة، إلى أنّ الأسد قد يبقى لسنوات قادمة رغم التغير في ظلّ توجه الائتلاف السوري المعارض

بقيادة الجربا الموالي للسعودية (انظر Landeler and Shanker July 22, 2013).

وبناء على ذلك، فإنّ الهيمنة السعودية ستكون مُهددة بشكل مستمر في إحداث عدم الاستقرار إذا ما تمّ اقصاء الإخوان وقوى إسلامية أخرى وغيّروا من وسائلهم في التعبير السياسي، مما سيُبقي مصر في حالة ضعف والدور السعودي في حالة من الترقب واستمرار إهمال أيّ دور مهم لها في الملف السوري الذي تسبب تفاعلاته بزيادة الهيمنة الإيرانية والتي ستقوى بصمود الحلف "الشيعي". وتكون بذلك السعودية قد فتحت ملفين: الصراع السُّنيّ من جهة والصراع السّنيّ الشيعيّ من جهة أخرى، وفي ضوء الضعف السُّنيّ فإن ذلك سيعطي قوة أكبر للحلف الشيعي مما يشكل أخطاراً على دول الخليج في ظل تقوية موقف إيران الإقليمي، ومن ثمَّ إعادة التفكير في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، وقد تتم صفقة بين إيران وإسرائيل تخرج العالم العربي من اللعبة بعد تصفية القضية الفلسطينية التي تراجعت أهميتها في الشارع العربي وفي الموقف الرسمي العربي أيضاً (انظر: Paris 2011).

ويندرج، في هذا السياق، الموقف الأمريكيّ المُتمثّل في موقف وزير الخارجية الأمريكية جون كيري، الذي قام بتحذير إسرائيل من الموقف الأوروبي المطالب بعدم دعم أي مشاريع إسرائيلية في الأراضي المحتلة سيؤدي إلى حملة نزع الشرعية عن إسرائيل وإحاطتها بالعزلة الدولية إذا لم توقف سياسيتها الاستيطانية، وهو ما يؤدي إلى إضعاف دور إسرائيل وأمريكا في إقناع أوروبا والعالم بضرورة القيام بعمل عسكري لإنهاء البرنامج النووي الإيراني الذي يشكل تحدياً لإسرائيل بالدرجة الأولى.

إلا أنّ السعودية والإمارات تجدا نفسيهما في الموقف نفسه لدعم توجيه ضربة عسكرية ضد إيران، وإذا ما تمّ ذلك فإنّه سيضعف من إيران وستكون الهيمنة في الخليج للسعودية في ظل تفاهمات مع إسرائيل، في حال انتهت المواجهة فقط على أراضي إيران.

- يبدو أنّ الولايات المتحدة تعود بعد الانقلاب على الربيع العربي لتوصيف خبراء إسرائيل في واشنطن في زمن بوش الابن الذي حاول نشر الديمقراطية خاصة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، لكن لم يؤمن بآرائه أحد كون أنّ الافتراضات لدى هؤلاء الخبراء الذين لديهم تأثير كبير في مراكز القرار الأمريكي تفيد بأنّ أي انتخابات ستفوز فيها الحركات الإسلامية، ويبدو ذلك واضحاً في نتائج الانتخابات التي حصلت في دول الربيع العربي، وعليه فقد بدأت تتكشف الرؤى بأنّ الأهداف الحقيقية من الانقلاب العسكري في مصر لا علاقة لها بالديمقراطية، وإنما هي استراتيجية لاحتواء الربيع العربي الإسلامي.

وبالتأكيد فإن الربيع العربي لم يكن في يوم من الأيام مؤامرة، ولكنه استُغلّ لاحقاً من قبل أمريكا والغرب بالتعاون مع الأنظمة العربية لمعرفة مداه، خاصة مدى نفوذ القوى الإسلامية، حيث تبين أنّ المستفيد الأول من الربيع العربي حسب نتائج الانتخابات هي الأحزاب الاسلامية التي يمكن أنْ تشكل قوة رادعة ونموذجاً لبقية الدول العربية، ولذلك كان الانقلاب على الإخوان في مصر مدعوماً من دول عربية وغربية بشكل أو بآخر، كما أدى ذلك إلى تراجع دعم الجيش السوري الحر، وتجري حالياً حملة سياسية وأمنية وإعلامية ضد الإخوان في مصر والمنطقة لإجبارهم والقوى الإسلامية الأخرى على استعمال القوة للدفاع عن أنفسهم، الأمر الذي سيُفَسَّره بأنه نوع من "الإرهاب" يستخدم مبرراً لعمليات أمنية كبيرة. (انظر: Gladstone, August 16, 2013).

ومن ثمّ ربما تنضم الاستراتيجية الأمريكية بالتعاون مع أصدقائها لاحتواء الإسلام السياسي في المنطقة، حيث إنّ بقية قوى المعارضة حسب التقديرات الأمريكية يمكن القضاء عليها أو احتوائها بطرق شتى، وما تهديد السيسي واستخدامه "الحرب على الإرهاب"، واستحداث إدارة جديدة عمرها حوالي عام في الخارجية الأمريكية لقضايا الإسلام السياسي والأديان، وإضافة بند معونات تحت مسمى "الحرب على الإرهاب"، إلا دلائل أولية علي ما تقدمت به الدراسة آنفا.

وتفترض أمريكا، بإقناع من حلفائها العرب في المنطقة، أنّ هذا هو الحلّ الناجع للعودة إلى الوصفة القديمة التي تحمي الأنظمة وتحمي المصالح الأمريكية في المنطقة، في ضوء معادلة بسيطة لن تقبل بها الشعوب العربية إلا في ظل حدوث استقرار سياسي بفعل الاستخدام المفرط للقوة العسكرية، وهو استقرار استمر وتنامى منذ استقلال الدول العربية، لكنّ الظروف الإعلامية الجديدة والوعي الشعبي وقدرات حركات الإسلام السياسي تغيّرت عبر التقدم بوسائل التواصل الاجتماعي وقيادة الجماهير، كما أن تغيراً حقيقياً تحقق في الشعوب التي لم تعد تخشى الحكومات والبطش؛ لذا فإن الوضع المقبل سيكون محفوفًا بالمخاطر، ولا يستطيع بناء استقرار سياسي وأمني في ظل عنف الدولة.

وإذا ما تمّ تعريف الحرب على الإخوان كجزء من "الحرب على الإرهاب" فهده أخبار سارّة لنظام الأسد من الغرب، وستعدّ طامة كبرى على جهود أمريكا الطويلة بنشر قيم التسامح وحقوق الإنسان حسب وثائق الإدارة الأمريكية المتتابعة، إذا تمّ اعتبار الحرب على الإخوان جزءًا من الحرب على الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية.

وبناءً على ما تقدم هل يمكن أنْ تقبل الشعوب العربية بأنْ تكون مشروع تجارب لاستراتيجية أمريكية جديدة لاحتواء الإسلام السياسي على افتراض أنّ الحرب على

الإخوان هي جزء من "الحرب على الإرهاب"؟ لكن إذا بدأت بعض الحكومات العربية بمحاكمة الإخوان والقوى الاسلامية فنحن أمام استراتيجية جديدة أمريكية بالاشتراك مع الأنظمة لاحتواء الإسلام السياسي.

وعليه، يمكن القول: إنّ الإخوان أمام مصيدة وضعتها أمريكا وحلفائها في المنطقة وتنفذها حكومة الانقلاب في مصر للإيقاع بهم من أجل إجبارهم على استخدام القوة لتبرير احتواء القوة الإسلامية الصاعدة في المنطقة، وخياراتهم صعبة لأنّ الجيش سيدفعهم إلى انتهاج هذا السلوك؛ لذا فإنه مطلوب من الإخوان والقوى الإسلامية والقوى التي تنادي بالحرية والديمقراطية الانتباه والحذر والحكمة لما تحاول أمريكا وحلفاؤها من دفعهم إليه، وهو ما يتمثّل في استعمال القوة من أجل تبرير تصنيفهم كقوى إرهابية من أجل العودة بالمنطقة إلى نظام ما قبل الربيع العربي.

خامساً: قياس النظام الإقليمي الجديد وتحليل مستقبل السياسات الخارجية الجديدة للدول العربية والدول الفاعلة في النظام الإقليمي

تشير معظم المؤشرات الاقتصادية والعسكرية إلى ضعف عربي شديد رغم الإنفاق العسكري الكبير، وعوائد النفط باستثناء بعض الدول الخليجية الصغيرة. إذ يعاني العالم العربي من بطالة شديدة وتراجع في معظم المؤشرات الاقتصادية والحريات (أنظر هياجنة ٢٠١١، Legatum, 2012). وبناء على التحليل السابق فإنّ أسباب تراجع الدور العربي في النظام الإقليمي وتمركزه في السعودية بعد الانقلاب على الربيع العربي يتمثل في زيادة حدّة الانكفاء الذاتي نظراً لتعاظم التحديات الداخلية العربية، ليس في مجال الوظائف والبطالة والقضايا الاقتصادية فقط، وإنما في مسائل إثارة القضايا المرتبطة بحقوق الأقليات الداخلية مما سيزيد من نسبة التحديات؛ فكلّ دولة لها أجندة وقنابل داخلية يمكن أنْ تنفجر في أي وقت، ففي مصر توجد مشكلة الأقباط وبدو النوبة، وفي البحرين والعراق توجد مشكلة السنة والشيعة...إلخ. ويبدو أنّ ذلك يُعدُّ تمهيداً للحديث عن

الأقليات والإثنيات في الوطن العربي بناءً على أسس دينية وعرقية ولغوية وقومية، وهي دعوة غير مباشرة لإعادة تقسيم الوطن العربي.

يمكن القول: إنّ حالة الربيع العربي تشبه حالة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي بعد انهيار حائط برلين، ووهو ما يطرح سؤالاً إن كان هذا يُعدُّ مقدمة لتفكيك الوطن العربي وإعادة تشكيله بناءً على أسس قوميّة وعرقية ودينية؟ وإنْ كان كذلك فإنه سيخلق مشكلات إضافية في الوطن العربي ستزيد من ضعفه في أداء أي دور في التنافس على الهيمنة الإقليمية.

سادساً: مستقبل الملفات الاستراتيجية في المنطقة في ضوء تغيرات النظام الإقليمي

تشتمل هذه الملفات على ملف الصراع العربي الإسرائيلي، والملف النووي الإيراني، وملف العلاقات التركية العربية، وملف العلاقات العربية الأمريكية الأوربية، وملف العلاقات الروسية الصينية العربية.

ويبدو أنّ تراجع القوة العربية وانهماك الأنظمة العربية الرسمية بالتحديات الداخلية ومنع انتشار الربيع العربي وإضعاف دور حماس نظراً لأوضاع الإخوان بعد الانقلاب سيؤدي إلى اهتمام ضعيف بملف الصراع العربي الإسرائيلي، خاصةً إذا كان الحديثُ عن إقامة دولة فلسطينية، فما زال خيار الحل الاقتصادي المطروح من قبل نتنياهو وليس الحلّ السياسي هو السائد، أما إذا كان إعادة النظام الإقليمي إلى ما قبل الربيع العربي فإنّ ذلك سيضعف من قوة الفلسطينيين في الضغط على أمريكا وعلى إسرائيل نتيجة لغياب الدعم العربي المؤثر.

ومن ثَمَّ فإنّ تراجع الربيع العربي وآثاره السلبية على الخصائص القومية للدول العربية سنرى آثارها في نتائج المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية؛ فإسرائيل ما زالت مستمرة في سياسة الاستيطان والحصار على غزة، ولا أمل بتغيير ذلك، كما أنّ غياب الدور المصري الداعم للفلسطينيين وانحسار فرص المصالحة بين فتح وحماس، إضافةً إلى

التحيز الأمريكي واستمرار ابتلاع الأرض الفلسطينية، وتراجع محمود عباس وقبوله بالمفاوضات بإدارة جون كيري ومارتن إنديك سيؤدي إلى ابتلاع مزيد من الأرض الفلسطينية المفترض قيام الدولة الفلسطينية عليها، مما يشكل فرص ضئيلة في قيام أية دولة فلسطينية. وعليه، ومن منظور التنافس على الهيمنة الإقليمية فإنّ إسرائيل ستبقى الدولة المهيمنة على كيفية التعامل مع هذا الملف، ولن يكون للدول العربية أي دور فاعل، ولا يتوقع وجود ما يشجع دول مثل تركيا على أداء دور فاعل في ظل التراجع العربي المرتبط بقوة الإخوان المسلمين، خاصة بعد تأثر موقف حماس الاستراتيجي بالانقلاب على الإخوان.

أما الملف النووي الإيراني، الذي كان ينتظر نتائج المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وقيام دولة فلسطينية، ومآلات الانقلاب على الربيع العربي، من أجل تشكيل رأي عام دولي، خاصة أوروبياً من أجل التعامل العسكري مع الملف النووي الإيراني حيث إنّ اوباما صرح بذلك أمام الرأي العام الإسرائيلي في زيارته الرسمية الأولى لإسرائيل في عام ٢٠١٣، فقد شهد انفراجات لم تكن بحسبان الدول العربية، الأمر الذي ينعكس على ملف العلاقات العربية والأمريكية حيث أنه يرتبط بذلك رغم الموقف الناقد لأوروبا من الانقلاب على الربيع العربي، وموقفه من الاستيطان، لكن أوروبا لا يمكن لها أنْ تخرج من المحور الأمريكي استراتيجياً، كما بينت دراسات متعددة في هذا المجال (أنظر: Baker 2011, Biden 2009, Burns 2011, Clinton 2011, MacCain 2011, Wells 2011).

ومن جانب آخر ستساعد الهيمنة السعودية الإيرانية على المنطقة أوروبا في تأمين مصالحها، وهي التي تعتمد على النفط الإيراني، ومن ثَمَّ، فإن ذلك سيؤدي في حالة نجاح الانقلاب على الربيع العربي إلى تراجع دور تركيا في القضايا الإقليمية على المستوى الرسمي، وإن كانت قوتها الناعمة ستزداد في المستقبل على المستوى الشعبي، وهي التي اتخذت موقفاً صارماً ضد الانقلاب.

النتائج والخاتمة

يمكن اجمال نتائج هذه الدراسة الحالية وفق مايلي:

- إنّ عدم اكتمال الربيع العربي وانحساره بالقوة العسكرية أثّر سلباً على الدور العربي في النظام الإقليمي؛ فالبيئة الإقليمية الجديدة في المنطقة ستعيده إلى نظام ما قبل الربيع العربي، وبالتالي سنتوقع الحال الذي كان سائداً، وهو الجمود على معظم الملفات والمحافظة على الوضع القائم.
- تنحصر الدول التي ستهيمن على المنطقة في إسرائيل وإيران وتركيا، مع تزايد الدور السعودي وتقاربه مع الدور الإسرائيلي، خاصة ضد تيار الإسلام السياسي وتوجهات الربيع العربي والسعي نحو الديمقراطية، لكن الدور السعودي سيركز على سياسة الاحتواء والتأييد وليس على سياسة المبادرة في أغلب أحواله.
- سيتم التوصل إلى ورقة إطار لحل مؤقت في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي اذا كان ذلك بوابة للتعامل مع الملف النووي الإيراني على الطريقة الإسرائيلية، وان كان هذا الاحتمال في تراجع في ظل الانفراج في العلاقات الإيرانية- الأمريكية والتفكير الأمريكي بدعم الهمينة الإيرانية بشروط أمريكية لا تزال تحت الدراسة لدى الإدارات الأمريكية.
- سيؤدي توقف الربيع العربي إلى إعادة الخصائص القومية للدول الفاعلة في العالم العربي وسيؤثر ذلك على شكل وهيكل النظام الإقليمي. ومن ثَمَّ سيبقى صنع القرار مركزاً دون تأثير للرأي العام العربي؛ فنجاح الانقلاب على الربيع العربي سيعيد العلاقات الدولية لدول النظام القديم مع أهم الفاعلين في العالم إلى سابق عهدها.

خلاصة القول، إن الربيع العربي لم ينته بعد لكنه يمرّ بمنعطفات وهزات ناقشتها دراسات سابقة مرتبطة بانحسار الربيع العربي في ضوء العناصر التي ذكرها الباحث

جولدستون في نظريته عن نجاح الثورات بشكل عام، إذ أشار جاك جولد ستون (Goldstone, 2011) في دراسته في مجلة (فورن أفيرز) في عدد أيار/ مايو ٢٠١١ إلى أربعة عناصر أساسية يجب أن تتوافر في نفس الوقت من أجل قيام الثورات ونجاحها، تتضمن:

- أنْ تشكل الحكومة خطراً على المجتمع والشعب نظراً لأنها غير عادلة، وهذا متفاوت في الدول العربية، وقد يكون أعلاها مثلاً في الحالة السورية والحالة المصرية بعد الانقلاب والحالة اليمنية والليبية سابقاً، بالاعتماد على بيانات وسائل الإعلام، وعليه، فإنّ ذلك لا يشكّل وحده عاملاً كافياً لنجاح الثورة.
- عدم تدخل نخبة الجيش لصالح النظام السياسي أو على الأقل تحييد النخبة العسكرية من الدفاع عن النظام السياسي، وهذا غير متوفر في كثير من الدول العربية، بل أصبح هو النظام كما في مصر، وبقي على الحياد كما في تونس واليمن، لذلك يصعب أن تنجح أي ثورة يكون فيها الجيش لجانب النظام السياسي بقوة.
- القدرة على الحشد الشعبي الكبير للسكان على أسس دينية واجتماعية واقتصادية، وهذا متفاوت بين الدول العربية، وإن كان في مصر واليمن وسوريا وليبيا وتونس لا زال عاملاً قوياً وفاعلاً وله تأثيراته البليغة، ولا يمكن لأي ثورة أنْ تنجح إنْ لم تنجح في حشد أعداد كبيرة من المجتمع ضد النظام القائم.
- رفض الدول العظمى للتدخل عسكريا لحماية النظام السياسي القائم أو منع الحكومات في هذه الدول من استخدام القوة العسكرية لحماية نفسها، وهذا أمر حسم الثورة الليبية بعد تدخل الناتو، كما بدا واضحاً في الثورة اليمنية، وفي التردد لدعم الانقلاب في مصر علنياً ورسمياً.

وعليه يعتقد جولد ستون أنّ هذه العناصر من النادر أنْ تجتمع كلها في الوقت نفسه كما حدث في تونس ومصر وليبيا، ولذلك لا يمكن توقع مزيداً من الثورات في العالم العربي أو نجاح الحركات الشعبية الجديدة في دول جديدة، وبالاعتماد على نظرية الفاعل العقلاني يمكن أن تتفاوض المعارضات الأخرى مع الأنظمة من أجل مكاسب سياسية في مقابل المحافظة على النظام السياسي القائم بعد تطويره حيث يكون ذلك أكثر فاعلية في احتواء رياح التغيير في الربيع العربي التي هبت على خمس دول، ويمكن أنْ يكون تحقق ذات الشروط للثورات الشعبية ولكن تراكمياً حتى لو بدأت بمشاركات سياسية تراكمية كما في حالة تركيا.

إنَّ استمرار السلوك العربي الرسمي في تحطيم وتحجيم أي قوة عربية صاعدة وتحطيمها سيخلق واقعاً يندم عليه النظام الرسميّ العربي، كما ندم على كامب ديفيد التي أخرجت مصر من التنافس الإقليمي، وندم على العراق بعد الاحتلال الامريكي. وستظهر نفس النظرية في مصر مرة أخرى، بعد الانقلاب على الديمقراطية، التي تخشى الدول الفاعلة في المنطقة أنْ تكون نموذجاً يتحذى بها في الوطن العربي، ما يؤسس لدكتاتوريات جديدة تساعد على خلق عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي من جديد، ما يهدد مصالح الدول الإقليمية والكبرى في المنطقة حيث تتجه هذه الحالات بالشباب العربي نحو العنف والتطرف!!.

وفي ضوء المخاضات العربية في بناء الدول العربية الحديثة سيبقى الإقليم في تنافس بين القوى الفاعلية إيران واسرائيل وتركيا وستكون الحظوة لإسرائيل، وسيبقى دور الوطن العربي هو محاولة إفساد أي دور لهذه القوى، لكنه لن يشارك في وضع قواعد النظام الإقليمي على غرار النظام الدولي الذي وضعت قواعده الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة رغم محاولة بعض الدول في التنغيص على أمريكا، كما تقوم بذلك دول عربية مثل السعودية ومن وراءها ما يسمى بـ "محور الاعتدال" الرافض لأي إصلاح من شأنه أنْ يعطي قوة للشعوب، وعليه ستكون التحديات

الداخلية والحروب الباردة العربية السنية- السنية مثار الاهتمام والسيطرة على النظام الإقليمي في السنوات المقبلة.

ولذلك وبدون مشروع إصلاحي سياسي عربي يقوم على أسس ديمقراطية، سيبقى العالم العربي يراوح نفس المكان ويعتمد على أمريكا وعلى التنافس الإقليمي دون أي يكون له دور فاعل في وضع قواعد اللعبة الإقليمية؛ فالإنفاق العسكري والاقتصادي الكبير وغير المسبوق في الدول العربية موجّه لاحتواء الداخل أكثر من الـتأثير على نتائج اللعبة الإقليمية والدولية!

المراجع العربية

١. إدريس، محمد السعيد. ٢٠١٣. "تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجية لدول الخليج العربي." ورقة علمية قدمت في مؤتمر "عشر سنوات على احتلال العراق: التداعيات والتأثيرات." المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة-قطر. ١٠-١١ نيسان ٢٠١٣.

٢. باكير، علي حسين. ٢٠١٣."أكتشاف القوة الناعمة الإيرانية: القدرات وحدود التأثير. مركز الجزيرة للدراسات.

٣. **http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html**.

٤. هياجنة، عدنان. ٢٠١١. التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية. مجلة دراسات **شرق أوسطية**. (٥٦) ١٣-٣٢.

٥. _____. ٢٠٠٦. العلاقات الأردنية-الخليجية: الواقع والمستقبل: ١٩٨٠-٢٠٠٤. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.

٦. _____. ٢٠٠٤. "الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي." في احتلال العراق: الأهداف-النتائج-المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٧. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. المؤشر العربي. ٢٠١٣. المؤشر العربي ٢٠١٢/ ٢٠١٣.

http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a

المراجع الانجليزية

1. Anderson, Lisa. 2011. "Demystifying the Arab." Foreign Affairs. 90(3): 2-7.
2. Bar, Shmuel. 2011. "America's Fading Middle East Influence." Policy Review. April/May: 41-52.
3. Baker, James. 2011. **on 'ugly' partisan politics** April 8, 2011. Interview with CNN's Fareed Zakaria. **http://edition.cnn.com/video/#/video/us/2011/04/08/gps.baker.partisan.cnn**
4. Biden, Joseph R. 2009. Speech at the 45th Munich Security Conference - 02/07/2009.

http://www.securityconference.de/Joseph-R-Biden.234.0.html?&L=1

5. Burns, Willam J. 2011.American Strategy in a New Middle East: Statement before the Senate Committee on Foreign Relations. Washington, DC. March 17. http://www.state.gov/p/us/rm/2011/158516.htm
6. Chubin, Sharharm. 2011. "A Grand Bargain with Iran." Foreign Affairs. 90(2): 163-166.
7. Clinton, Hillary R. 2011.Speech at the 47th Munich Security Conference. **http://www.securityconference.de/Clinton-Rodham-Hillary.698.0.html?&L=1**
8. Doran, Michael. 2011. "The Heirs of Nasser." Foreign Affairs. 90(3): 17-25.
9. Goldberg, Jeffery. August 13, 2013. "**Israel Faces Deepening Isolation, Kerry Warns."**

http://www.bloomberg.com/news/2013-08-12/israel-faces-deepening-isolation-kerry-warns.html

10. Gladstone, Rick. August 16, 2013 Attacks on Protesters in Cairo Were Calculated to Provoke, Some Say. The New York Times.

http://www.nytimes.com/2013/08/17/world/middleeast/attacks-on-protesters-in-cairo-were-calculated-to-provoke-some-say.html?_r=1&

11. **Goldstone A. Jack. 2011. "Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies." Foreign Affairs. May/June.**

http://www.foreignaffairs.com/articles/67694/jack-a-goldstone/understanding-the-revolutions-of-2011

12. Hamid Shadi, 2011. "The Rise of Islamists." Foreign Affairs. 90(3): 40-47.
13. Hayajneh, Adnan M. 2006. Arab Middle East Governments: Security Concerns, Priorities and Policies. Alternatives: Turkish Journal of International Relations. 5(4) 77-92.
14. _____. 2005. "The U.S. Occupation of Iraq and the Arab World. Alternatives: Turkish Journal of International Relations. 4(1&2): 46-60.
15. _____. 2004. "The U.S. Strategy: Democracy and Internal Stability in the Arab World." Alternatives: Turkish Journal of International Relations. 3(2&3): 19-40.

16. ICG (International Crisis Group). 2011. "Popular Protest in North Africa and the Middle East II: Yemen Between Reform and Revolution. (Report no 102).
17. Kupchan, Charles A. August 13, 2013. Democracy in Egypt can wait.
http://www.nytimes.com/2013/08/17/opinion/democracy-in-egypt-can-wait.html?smid=fb-share
18. Legatum. 2012. The Legatum 2012 Prosperity Index.
http://www.prosperity.com/
19. Landeler, MARK and THOM SHANKER July 22, 2013. Pentagon Lays Out Options for U.S. Military Effort in Syria. The New York Times.
http://www.nytimes.com/2013/07/23/world/middleeast/pentagon-outlining-options-to-congress-suggests-syria-campaign-would-be-costly.html
20. McCain, John. 2011. Speech at the 47th Munich Security Conference. **http://www.securityconference.de/McCain-John.695.0.html?&L=1**
21. Kaye, Dalia Dassa. 2011. "Arab Spring, Persian Winter." Foreign Affairs. 90(4): 183-186.
22. Paris, Jonathan. 2011. Prospects for Iran.
http://www.li.com/attachments/20110116%20-%20Legatum%20Institute%20-%20Prospects%20for%20Iran.pdf
23. Pew. 2013. World's Muslim population more widespread than you might think.
http://www.pewresearch.org/fact-tank/2013/06/07/worlds-muslim-population-more-widespread-than-you-might-think/
24. Pew. April 2011. Egyptian Views after the Revolution.
http://pewresearch.org/pubs/1971/egypt-poll-democracy-elections-islam-military-muslim-brotherhood-april-6-movement-israel-obama
25. Rice, Condoleezza .2005. Rice Remarks at the American University in Cairo. Tuesday, 21 June 2005, 11:17 am.
http://articles.cnn.com/2005-06-20/world/mideast.rice_1_sharm-presidential-election-rice-speech/2?_s=PM:WORLD
26. Rohde, David. August 15, 2013 **.** "A Feckless Response to Egypt's Avoidable Massacre."
http://www.theatlantic.com/international/archive/2013/08/a-feckless-response-to-egypts-avoidable-massacre/278726/

27. Shehata, Dina. 2011."The Fall of the Pharaoh." Foreign Affairs. 90(3): 26-32.
28. The New York Times. August 18, 2013. How American Hopes for a Deal in Egypt Were Undercut .
http://www.nytimes.com/2013/08/18/world/middleeast/pressure-by-us-failed-to-sway-egypts-leaders.html?_r=0
29. The Washington Post, June1, 2010 "The flotilla fiasco."
http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/05/31/AR2010053103160.html
30. Wells, Paul. 2011. A Nation Filled with Fear. MacLean's. 124(6): 32-34.
31. Zakaria, Fareed. Feb. 24, 2011. "In the Middle East Protests, A Seismic Shift." The Washington Post.

تحليل استراتيجي

الخلفية الثقافية للتقارب الإيراني- الأمريكي*

مقدمة

يُشكِّل التقارب الإيراني-الأمريكي الأخير محاولة في تفعيل المنهج الواقعي في العلاقات الدولية، فهو من جهة قد يضمن لإيران تفادي الانهيار الاقتصادي، والخروج من العزلة الدولية، ومن جهة أخرى قد يُجنِّب الولايات المتحدة الأمريكية تكاليف مواجهة عسكرية مع طهران، لكن هذا التقدير سيبقى غير كافٍ إذا لم يُستحضر البعد الثقافي الذي تمتد جذوره إلى أكثر من قرن، والذي عرف البلدان فيه تقاطعات ثقافية كان لها بالغ الأثر على تصوراتهما لبعضهما، ومن هذا المنطلق نزعم أنَّ من شأن الإمكانات الثقافية القائمة بين إيران والولايات المتحدة أن ترفع من نسبة احتمالات عقد توافق سياسي بينهما مستقبلاً.

ولإثبات هذه الفرضية ستحاول ورقتنا استعراض أبرز المحطات التاريخية في العلاقات الثقافية بين طهران وواشنطن، ثم رصد مجموعة من المسارات الثقافية التي يوظفانها لحفظ الحد الأدنى من التقاطعات بينهما، وسنختم باستنتاجات تؤكد فرضية دور الخلفية الثقافية المستقبلي في إنتاج توافق سياسي محتمل بينهما.

أولاً: نظرة تاريخية إلى العلاقات الثقافية الإيرانية- الأمريكية

حدث اللقاء الإيراني- الأمريكي بعد مرور ثلاثة قرون من اكتشاف أمريكا، أي في عهد القاجار الذين حكموا إيران بين ١٧٩٥-١٩٢٥، وفي هذه المرحلة سافر الرحالة ميرزا محمد علي محلاتي (١٨٣٦-١٩٢٥) إلى أمريكا، وكان أول إيراني يحصل هناك على الجنسية الأمريكية عام ١٨٧٥، وتبلورت بعد ذلك العلاقات الثقافية والاجتماعية بين بلاد فارس وأمريكا ببطءٍ وتدرُّج، وضمن شروطها التاريخية.

---

* إعداد الدكتور رشيد يلوح، باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

- **نفوذ ثقافي أمريكي في إيران قبل ثورة عام ١٩٧٩**

في إطار التنافس الاستعماري مع كل من روسيا وبريطانيا على المناطق الإيرانية، اختارت أمريكا البرامج الثقافية والإنسانية وسيلةً للنفوذ إلى المجال الإيراني، ومحاولة لإبراز دور حياديٍّ في الصراع الاستعماري القائم حينئذ، فكان لتلك البرامج نتائج إيجابية بالنسبة للإيرانيين الذين استفادوا منها بشكل مباشر، وأيضا بالنسبة لمستقبل المصالح الأمريكية في إيران لاحقا، لاسيما في العهد البهلوي (١٩٢٥- ١٩٧٩) الذي عرف في مرحلته الأولى حكم رضا شاه بين ١٩٢٥-١٩٤١، وفي مرحلته الثانية حكم محمد رضا شاه بين ١٩٤١-١٩٧٩.

في عهد رضا شاه، وبالذات في المرحلة بين ١٩٣١و١٩٤١، شهدت إيران نشاطاً واسعاً للأنثروبولوجيين الأمريكيين، ففي عام ١٩٣١ تأسس المعهد الإيراني في نيويورك، وفي المرحلة ذاتها تأسست المدرسة الأمريكية في طهران برئاسة صامويل جاردن[١].

ومع بداية الحرب العالمية الثانية وصعود الولايات المتحدة، بدأت السياسة الثقافية الأمريكية تجاه إيران تتأسَّس بتدرجٍ وتأخذ مكانها في برامج الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين من كلا الحزبين الجمهوري والديموقراطي.

وبعد الحرب العالمية الثانية وخروج روسيا من شمال إيران، بدأ النفوذ الثقافي الأمريكي يتقوى ويأخذ أبعاداً سياسية، وفي هذه الفترة تأسس راديو صوت أمريكا، وتحديداً عام ١٩٤٩، وفي هذه السنة أيضا وقَّع الإيرانيون والأمريكيون اتفاقيتين في المجال الثقافي، وهي الخطوة التي مهَّدت الطريق لإطلاق مجموعة من المؤسسات الثقافية والاجتماعية بين إيران وأمريكا، مثل مؤسسة إيران وأمريكا (IAS) التي افتتحت في أواسط الخمسينيات، ومعهد الشرق الأدنى والشرق الأوسط الذي تأسس في جامعة كولومبيا عام ١٩٥٠، وكان يمنح شهادة الدكتوراه في الأدب الفارسي.

---

[١]- كوروش فتحي وأحمد رشيد بور، فصلية تاريخ العلاقات الخارجية، ع ٢٩، شتاء ٢٠٠٧، الناشر: مركز الوثائق والتاريخ الدبلوماسي في وزارة الخارجية الإيرانية، طهران، ص ١٩٩.

وفي هذه الفترة أيضا قام الأنثروبولوجيون الأمريكيون بأعمال وحفريات كبيرة داخل إيران أسفرت عن اكتشافات غير مسبوقة، وقد استعارت الحكومة الأمريكية ٣٠ ألف قطعة أثرية من نظيرتها الإيرانية لأهداف دراسية وعلمية، وهي عبارة عن ألواح من العصر الأخميني (٥٥٩- ٣٣١ قبل الميلاد)[١].

وفي عهد رئيس الوزراء محمد مصدق (١٩٥١-١٩٥٣) حاولت أمريكا الاستفادة من نتائج جهودها الثقافية والعلمية مع إيران للحصول على مزيد من الامتيازات السياسية والاقتصادية، وذلك في ظل انحسار النفوذ البريطاني والسوفييتي بعد تأميم النفط الإيراني، ورغبة مصدق في بناء علاقات جديدة وبناءة مع الأمريكيين، لكن انقلاب عام١٩٥٣ الذي قادته وكالة الاستخبارات الأمريكية تحت مسمى (عملية أجاكس) وأسقط محمد مصدق، ألحق ضرراً كبيراً بصورة أمريكا لدى النخب الإيرانية[٢].

استمرت الجهود الثقافية المشتركة بين طهران وواشنطن حتى نهاية العهد الملكي البهلوي، ففي ستينيات القرن الماضي أسس وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كسينجر برنامجاً أكاديمياً في جامعة هارفرد بغرض متابعة العلاقات الأمريكية مع دول العالم وتطويرها، وقد اهتم هذا البرنامج بشكل مكثف بتطوير العلاقات الثقافية الأمريكية- الإيرانية[٣]، وفي عام ١٩٧٦ كان هناك حوالي ٢٠ ألف طالب إيراني يدرسون في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأمريكية، وفي المرحلة ذاتها كانت هناك ٥٩ مؤسسة علمية أمريكية تؤسس وتطور جامعات ومعاهد علمية في إيران[٤].

---

[١]- فصلية تاريخ العلاقات الخارجية، ع ٢٩،ص ٢٠٠-٢٠٢.

[٢]- فصلية تاريخ العلاقات الخارجية، ع ٢٩،ص٢٠٧.

[3]-Website of Council on Foreign Relations, link:
http://www.cfr.org/support/kissinger.html

4 -Fereshteh, M. Hussein, "Problems and Issues in Higher Education: Perspectives on Iran-United States Educational Relations and Influences", p8, Website of education resources information center, link:
http://eric.ed.gov/?id=ED375690

لقد حقَّقت العلاقات الثقافية الأمريكية- الإيرانية المشتركة إنجازات كبيرة قبل ثورة ١٩٧٩التي أوقفت رسمياً كل علاقات إيران مع الولايات المتحدة، وهو القرار الذي لم يمنع استمرار التواصل الاجتماعي والثقافي بين الطرفين، سواء من خلال أفراد أو مجموعات أو مؤسسات غير حكومية.

- **قطيعة مابعد ثورة ١٩٧٩**

عمَّقت الأحداث العنيفة من الشرخ بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان شعار:"الشيطان الأكبر" يُلخِّص نظرة الطّرف الأول للثاني طيلة ٣٥ سنة مضت، كما أن الأخير روَّج بدوره في المرحلة ذاتها لصورة "إيران الدولة الراعية للإرهاب".

في رئاسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧)، وفي ظل سياسته الواقعية، كانت ثمّة محاولات لفتح قنوات الاتصال والتنسيق بين الطرفين، إلا أن اغتيالات (ميكونوس) في ألمانيا عام١٩٩٢ أعادت العلاقة بين الغرب وإيران إلى المربع الأول، بينما شهدت رئاسة محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) عهداً جديداً في العلاقات الثقافية الإيرانية- الأمريكية؛ إذ شجَّع خاتمي التعامل مع المؤسسات الثقافية والعلمية الإيرانية- الأمريكية، مثل مؤسسة الدراسات الإيرانية، والمجمع الدولي للدراسات الإيرانية، ومؤسسة إيران، ومركز البحث الأمريكي في المجالات المشتركة بين البلدين، وقد بذل هذا المركز جهوداً كبيرة في الجمع بين الأكاديميين والنخب الإيرانية من جهة، والدبلوماسيين الأمريكيين السابقين من جهة أخرى.

وكان لمبادرة خاتمي المعروفة بـ"حوار الحضارات" أثر مهم في دفع التقارب الإيراني- الأمريكي؛ إذ سُجِّلت بين أعوام ١٩٩٨و٢٠٠٤ مجموعة من اللقاءات الأهلية العلمية والاجتماعية والرياضية والفنية بين إيران وأمريكا، في حين كان لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أثر سلبي على هذا المسار، لا سيما بعدما وضع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إيران ضمن محور الشر، إلى جانب كل من العراق وكوريا الشمالية.

ومع وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد إلى الرئاسة (٢٠٠٥-٢٠١٣) تعرض المسار التقاربي الإيراني- الأمريكي إلى مزيد من الانتكاسات.

وفي إطار السياسات الأمريكية الثقافية تجاه إيران أسَّسَت واشنطن عام ٢٠٠٦ المكتب الإقليمي للشؤون الإيرانية في سفارتها بدولة الإمارات العربية المتحدة، ويعتبر هذا المكتب أكبر هيئة رسمية موجهة نحو إيران تؤسسها الحكومة الأمريكية حتى الآن، ومن أهم أهداف المكتب تنسيق البرامج الثقافية الأمريكية الموجهة نحو النخبة والمجتمع الإيراني، وفي هذا السياق نُظِّمت مجموعة من الرحلات والمؤتمرات والبرامج الثقافية والفنية والعلمية لفنانين ومثقفين وأكاديميين إيرانيين في أمريكا[١]، وقد حاول المكتب أن يرصد ويتتبع بدقة درجة استعداد المجتمع والنخب الإيرانية للدخول في علاقات طبيعية مع أمريكا، وفي هذا الإطار أورد المدير الأسبق للمكتب رامين أسغارد[٢]جدولاً مقارناً بين نسب استطلاعين للرأي أُجريا في إيران والولايات المتحدة بخصوص الخطوات المقترحة لتطوير العلاقة بين البلدين[٣]، وذلك ضمن دراسة قدَّمها في مؤتمر علمي نظَّمه المعهد الدولي للدراسات الإيرانية عام ٢٠٠٨ في كندا، فكانت معطيات الجدول كما يلي:

---

1 - Ramin Asgard, "U.S.□Iran Cultural Diplomacy: A Historical Perspective",p8, Website of The Fletcher School, link:
http://fletcher.tufts.edu/AlNakhlah/Archives/~/media/Fletcher/Microsites/al%20Nakhlah/archives/pdfs/Asgard%20USIran%20Cultural%20Diplomacy%202.pdf

٢- رامين أسغارد (رامين عسگـرد) دبلوماسي وأمني أمريكي من أصول إيرانية، حصل على دكتوراه في القانون من جامعة تولن الأمريكية، وشغل مناصب دبلوماسية وأمنية داخل الولايات المتحدة وفي السعودية ودبي وأفغانستان والعراق وتركيا، ويعتبر أسغارد من دعاة الحل الدبلوماسي والدبلوماسية الثقافية في التعامل مع إيران.

3 - Ramin Asgard, "U.S.□Iran Cultural Diplomacy: A Historical Perspective",p 9.

خطوات لتحسين العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران		
القياس	في أمريكا	في إيران
محادثات مباشرة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك	٨٢٪	٥٧٪
التبادلات الثقافية والتعليمية والرياضية الكبرى	٦٣٪	٦٣٪
التبادلات التجارية الضخمة	٥٥٪	٦٤٪
توفير مزيد من فرص اللقاءات بين الصحفيين	٧٠٪	٧٠٪
الرفع من فرص تبادل الزيارات السياحية بين الأمريكيين والإيرانيين	٤٣٪	٧١٪

ويؤكد هذا الجدول نتيجة أساسية برزت بشكل متكرر في عشرات استطلاعات الرأي التي أجريت في إيران والولايات المتحدة منذ تسعينيات القرن الماضي، وهي ذلك الحماس الموجود عند الشعبين الإيراني والأمريكي لتطبيع العلاقات السياسية بين حكومتيهما،ولعل وجود نسبة ٧٠٪ من الصحفيين في كلا البلدين ترغب في عقد لقاءات مشتركة يؤكد ذلك الشغف الموجود عند الطرفين لاكتشاف بعضهما، وقد عبّر انتخاب حسن روحاني في صيف ٢٠١٣على هذا التوجه المجتمعي الإيراني، والذي بلوره روحاني ضمن رؤية سياسية سمّاها "الاعتدال في السياسة الخارجية والتعامل مع المجتمع الدولي".

ثانياً: حكومة روحاني والمدخل الثقافي للتقارب مع الأمريكيين

يعتقد الرئيس الإيراني حسن روحاني بأن إعادة إيران إلى الساحة الدولية وإخراجها من عزلتها وأزماتها الاقتصادية لن يكون إلا بالتفاهم مع أمريكا التي وصفها بـ"مختار العالم"[1]، ونعتقد أن هذا التصريح سيساعدنا بشكل مناسب على فهم التوجه الإيراني الجديد بخصوص مستقبل علاقة طهران بواشنطن، وفي هذا السياق نستطيع أيضا فهم أي تمكين محتمل للعلاقات الثقافية الإيرانية- الأمريكية.

[1]- موقع وكالة (مهر نيوز)، ١٣/ ٠٥/ ٢٠١٣، الرابط:
http://www.mehrnews.com/detail/News/2054218

يحاول روحاني أن يتحرك داخل المساحة الفارغة بين التيارين الرئيسين للثورة الإيرانية: الأصولي والإصلاحي، وهي الحركة التي يُعرِّفها روحاني بعنوان الاعتدال، وفي الشِّق الثقافي من هذا الاعتدال يبدو روحاني قريباً من طروحات التيار الإصلاحي، وهو حريص على استعادة هذه الطروحات ضمن خطاب محافظ لا يستفز الأصوليين، وإذا عدنا إلى تاريخ الرجل ومواقفه، نستطيع أن نلمس هذا التوجه، فهو مثلاً لا يستخدم المصطلحات والمفاهيم السياسية والفكرية الغربية مثل الديمقراطية والإصلاح الديني والحداثة، لكنك تجد خطابه مليئاً بمضامينها ومعانيها، وقد عبّر في هذا الإطار عن دعمه لحرية لباس النساء، والإنترنت، والشباب، والنشر والكتاب.

وخلافاً لنجاد الذي اعتمد على التبشير بالمهدوية لتسويق إيران خارجياً، يرى روحاني أن الثقافة الإيرانية قادرة على إبراز الصورة الإيجابية لإيران في العالم، وهو ما ترجمه وزير الثقافة الإيراني علي جنتي عندما قال: "إن الفن هو أفضل سفير لإيران في الخارج"[١].

وتراهن سياسة روحاني الخارجية على أداة الثقافة لاستدراك ما ألحقته سياسات الرئيس السابق نجاد بصورة إيران على المستوى الدولي، ولتسريع وتيرة التقارب مع الغرب عموما والولايات المتحدة على الخصوص، وقد عبّر مستشار روحاني ورئيس مؤسسة الميراث الثقافي محمد علي نجفي عن هذا التوجه بوضوح عندما صرح بأن الدبلوماسية الثقافية كفيلة بمعالجة العلاقات المتدهورة بين طهران وواشنطن[٢]، ما يعني بوضوح أن حكومة روحاني ستهتم بتفعيل الإمكانات الثقافية المتقاطعة مع الطرف الأمريكي، وقد تكون هذه الحكومة من أكثر حكومات الثورة الإسلامية تأهيلاً لهذه المهمة، وذلك بالنظر إلى اطلاع أعضائها على الثقافة الأمريكية وقربهم منها، فعدد

---

[١]- موقع (عصر إيران)، ١٥/ ٠٨/ ٢٠١٣، الرابط:

http://www.asriran.com/fa/news/290914

[٢]- موقع وكالة الأنباء الإلكترونية (تسنيم)، ٠٤/ ١٠/ ٢٠١٣، الرابط:

http://www.tasnimnews.com/Home/Single/157541

الحاصلين على الدكتوراه من الولايات المتحدة الأمريكية في حكومتة هم أكثر عدداً من الحاصلين عليها في حكومة باراك أوباما نفسه[١]، ويمثل وزير الخارجية محمد جواد ظريف أبرز مثال في هذا الإطار، فهو خرّيج قسم العلاقات الدولية في جامعة دنفر بولاية كولورادو الأمريكية عام ١٩٩٧، كما أنه شغل مناصب دبلوماسية تابعة لبلاده في الأمم المتحدة، وتمكّن من إقامة شبكة علاقات واسعة وسط النخب العلمية والسياسية الأمريكية طوال سنوات إقامته العلمية أو المهنية هناك منذ عام ١٩٧٦، وقد عبّر ظريف في كتاب (دبلوماسية المسارات المتعددة) عن هذا الفهم الواسع والشبكي للعمل الدبلوماسي الدولي الذي تلجأ فيه الآلة الدبلوماسية إلى كل المسارات والتفاصيل الممكنة من أجل ضمان المصالح القومية والدفاع عنها[٢]، ومن يراقب عمل الرجل منذ استلامه مهامه في وزارة الخارجية سيلاحظ تلك الفاعلية متعددة الاتجاهات في الأداء الدبلوماسي وإقامة العلاقات الخارجية لإيران.

ومن الواضح أن هذه الاختيارات التي جاءت بها حكومة روحاني تؤكد وجود رغبة إيرانية للتقارب مع الأمريكيين وفتح عهد جديد من العلاقات مع البيت الأبيض، ومن المؤكد أيضا أن روحاني سعى إلى هذا الهدف بخطوات تمهيدية من شأنها إسقاط ذلك الحاجز النفسي القائم بين الطرفين، وفي هذا السياق لاحظنا مجموعة من الإشارات التي صدرت عن روحاني، من أبرزها تصريحاته التصالحية ومكالمته الهاتفية مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ومنها أيضا الفيديو الغنائي (clip video) الذي نشره موقعه الشخصي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، والذي يعرض أغنية دعائية للرئيس

1 - Website "theatlantic",03/12/2013, link:
http://www.theatlantic.com/international/archive/2013/12/the-case-for-giving-irans-scholar-diplomats-a-chance/282010/

٢- محمد جواد ظريف وسيد محمد كاظم سجادبور، دبلوماسى چند جانبه (الدبلوماسية متعددة المسارات)، مركز آموزش وپژوهش بين المللى وزارت أمور خارجه (مركز الدراسات والأبحاث الدولية وزارة الخارجية)، ١٣٩١، طهران.

بعنوان (نوسفر) أي (المسافر الجديد) بمناسبة إتمامه ١٠٠يوم من عمله في الرئاسة[١]، والفيلم هو استنساخ شكلي كامل للفيلم الدعائي الذي أنتجه فريق الحملة الرئاسية للرئيس الأمريكي باراك أوباما قبل فوزه بمنصب الرئاسة عام ٢٠٠٨[٢].

وتنسجم رؤية حكومة روحاني للتقارب مع الأمريكيين مع طرح رائج بقوة بين النخب الأمريكية، إذ يعتقد هؤلاء أن التقارب بين واشنطن وطهران ينبغي أن يبدأ أولاً بإذابة جدار الجليد النفسي بينهما، ويعتقد هؤلاء أن اعتدال روحاني سيعطي فرصة جديدة للمشترك الثقافي الأمريكي- الإيراني، ويعوّلون على هذه التجربة بشكل أساسي لضمان مصالح أمريكا في الشرق الأوسط.

ويُعتبر رامين أسغارد المدير الأسبق للمكتب الإقليمي للشؤون الإيرانية من الدبلوماسيين الأمريكيين ذوي التوجه بأن مشاكل أمريكا مع إيران سياسية بالأساس وليست ثقافية، ولذلك حاول في نهاية دراسته، المذكورة سلفا، استشراف دور الثقافة في التقريب بين الحكومتين الإيرانية والأمريكية قائلا: "حين ننظر إلى الخلف على مدى السنوات ١٦٦ الماضية من الدبلوماسية الثقافية بين الولايات المتحدة وإيران، فإنّ الصورة تظلّ مُشرقةً على وجه العموم ... في عام ٢٠١٠، لا تزال هذه العلاقات في الحضيض، بَيْدَ أنه في مرحلةٍ ما في المستقبل القريب نسبيّاً، ربّما في ظلّ حكومةٍ أكثر استنارةً في إيران وبيئةٍ سياسية أقلّ تضارباً في واشنطن، فإنّ هذه البرامج قد تُستأنف من جديد ... في الوقت الحاضر، جرى استئناف هذا الاتجاه الأخير المُؤْسِف في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران نحو العداء والاتّهامات المتبادلة، وعلى الرّغم من المأزق الحالي، فإنّ الإرث المجيد لكُلّية آلبرز، وهوارد باسكرفيل، وهيو بوب، والجمعية الإيرانية- الأمريكية،

---

[١]- يمكن مشاهدة الفيديو على هذا الرابط:

http://www.rouhani.ir/video_gallery.php?video_id=42

[٢]- يمكن مشاهدة الفيديو على هذا الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=SsV2O4fCgjk

وبرنامج كتاب فرانكلين، وحوار الحضارات، ودبلوماسية المصارعة[١]، والازدهار الرّائع للتّفاعل الثقافي بين الولايات المتحدة وإيران في الفترة بين ٢٠٠٦-٢٠٠٨، تمنح جميعها أملاً وافراً في أنْ يَكسِر موسمٌ جديدٌ من التفاعل الثقافي هذا الجفاء أخيراً"[٢].

ومن هنا، نعتقد أن حكومة روحاني المنتخبة في خريف ٢٠١٣ قد جاءت بالفعل في سياق توقعات أسغارد، ويبدو أن الناشطين في مجال التقريب بين طهران وواشنطن سيعقدون عليها في كلا البلدين آمالاً كبيرة لتحقيق مساعيهم، لا سيما أن أمامها إمكانات وفرصاً ثقافية كبيرة قادرة على احتضان أي مساعٍ تقاربية بينهماوإنضاجها.

ثالثاً: إمكانات الخلفية الثقافية الإيرانية- الأمريكية

ما نسميه هنا بإمكانات الخلفية الثقافية المشتركة بين الطرفين هو ذلك العدد الكبير من الفرص والتقاطعات الموجودة بالقوة بينهما، وقد حاولنا رصد بعض تلك الفرص وتقسيمها بحسب مجالات جزئية سميناها هي الأخرى: الدبلوماسية الشعبية، والدبلوماسية الأكاديمية، ودبلوماسية الآثار والرموز الأدبية والقومية، ونوضحها مختصرة كما يلي:

---

[١]- على غرار التّقارب الأمريكي- الصيني في بداية السبعينيات والذي كانت وراءه رياضة "كرةالطاولة"، وتحديداً الأثر الذي تركته رؤية لاعبين أمريكين في الصين لدى الرأي العام الأمريكي، فإنّ "المصارعة الحرّة" قد لعبت دوراً مُشابهاً في نهاية التسعينيات بالنسبة للعلاقات الأمريكية- الإيرانية؛ ففي شباط/ فبراير عام ١٩٩٨ذهب فريقٌ أمريكي للمصارعة الحرة لإجراء منافسةٍ في إيران، وكانت هذه أول منافسة يُمثِّل فيها أمريكيون بلدهم بشكل صريح في إيران، وإن لم يكن ذلك بشكل رسمي، وهذا منذ أزمة الرهائن في أعوام ١٩٧٩-١٩٨١.

وقد أطلقت الصحافة الأمريكية تسمية "دبلوماسية المصارعة" حينئذٍ على هذا النّوع من العلاقات، وأصبحت بعد ذلك تُطلَق هذه التسمية، سواء في سياقِ العلاقات الأمريكية- الإيرانية أو في سياقٍ عامّ عندما يجري استخدام الرياضة كوسيلةٍ لتوحيد النّاس من مختلف الثقافات.

[2] - Ramin Asgard, U.S.□Iran Cultural Diplomacy: A Historical Perspective,p 10.

- **الدبلوماسية الشعبية**

ليست هناك إحصاءات رسمية ودقيقة عن عدد الإيرانيين المقيمين في أمريكا، حيث تتحدث بعض الأرقام عن أقل من مليون شخص، وأخرى ترفع الرقم إلى حوالي ١,٥مليون نسمة، يقيم معظمهم في ولاية كاليفورنيا، بخاصة في مدينة لوس أنجلوس حيث يتركز الإيرانيون في منطقة (ويست وود)، والتي استبدلوا اسمها إلى (تهرا أنجلوس) وهو تركيب بين طهران ولوس أنجلوس، وقد اعتمد موقع خرائط (غوغل) هذا التركيب اسماً رسمياً للمنطقة.

وبحسب دراسة أجراها معهد ماساتشوستس للتقنية يُصنَّف المهاجرون الإيرانيون في أمريكا ضمن أكثر المجموعات المهاجرة تعليماً ونجاحاً في الأعمال؛ إذ تتجاوز نسبة دخلهم السنوي نسبة معدل الدخل الأمريكي بحوالي ٥٠٪[1]، وقد كشف إحصاء أجرته المؤسسة الأمريكية للتعليم العالي عام٢٠١١-٢٠١٢ وجود ما يقرب من٦٩٨٢طالباً إيرانياً في أمريكا، ٨٢,٣٪ منهم في مرحلة التعليم العالي، كما كشف الإحصاء عن تزايد عدد الطلبة الإيرانيين في أمريكا منذ عام ١٩٩٧، إذ كان عددهم في حدود ١٨٦٣ طالباً، مع العلم أن إقبال الطلبة الإيرانيين على الجامعات الأمريكية كان دائماً مرتفعاً، لا سيما إبان ثورة ١٩٧٩ وقبلها[2].

ومع مجيء الرئيس باراك أوباما قدمت الخارجية الأمريكية تسهيلات كبيرة في تأشيرات الطلبة الإيرانيين، وفي الوقت ذاته منعت منح تأشيرات للطلبة في تخصصات تهم صناعات النفط والغاز والطاقة النووية بموجب العقوبات التي فرضتها هذه القطاعات منذ عام ٢٠١١.

---

1 -Website of Iranian Studies Group at Massachusetts Institute of Technology, link:

http://isgmit.org/projects-storage/census/Socioeconomic_Iran_American_Census2000_Final.pdf

2 -Website of Institute of International Education ,link:

http://www.iie.org/search.aspx?q=Iranian%20students

ويبدو أن هذا الحضور الاجتماعي البارز للإيرانيين في قلب المجتمع الأمريكي قد ساهم في الدفع بهم نحو الاندماج في البنية الأمريكية، إذ حصل عدد كبير من الإيرانيين على الجنسية الأمريكية، واشتغل بعضهم في مناصب عليا في الحكومة المركزية، وفي بعض الولايات، وتعتبر السيدة (غل عامري) أول إيرانية وصلت عام ٢٠٠٨، في عهد حكومة جورج بوش الابن، إلى منصب مديرة عامة في الشؤون التعليمية والثقافية بوزارة الخارجية، بينما شغل الإيراني (جمشيد دلشاد) منصب محافظ مدينة بيفرلي هيلز في ولاية كاليفورنيا حتى عام ٢٠١١.

وعلى الرغم من النشاط الكبير للجمعيات والمجموعات الإيرانية المختلفة في المجال المدني والسياسي الأمريكي لم يستطع الإيرانيون حتى اليوم تشكيل مجموعة ضغط موحدة ومنسجمة في الكونغرس الأمريكي، وهناك بعض المصادر تتحدث عن مساهمة مجموعة ضغط إيرانية باسم "لجنة العمل السياسي الإيرانية- الأمريكية" في تمويل الانتخابات الأمريكية عام ٢٠١٢، إذ احتلت الرتبة الثالثة من حيث حجم التمويل بعد كل من اللوبي الكوبي، واللوبي اليهودي الذي يحتل الرتبة الأولى، وقد خصصت هذه المجموعة ٧٦٪ من دعمها للحزب الديمقراطي، بينما ذهب ٢٤٪ إلى الجمهوريين[١].

ومن المحتمل جداً أن تساهم هذه المؤهلات التي يملكها المجتمع الإيراني في أمريكا بالدفع نحو أي تقارب سياسي إيراني- أمريكي، إذ سيفرض هذا الوجود البشري التفاعلي، لا محالة، على الحكومتين التفكير في طرق لتجاوز وضعية القطيعة، وهذا ما رصدنا بوادره بالفعل عند زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى نيويورك واجتماعه بممثلي الجالية الإيرانية في أمريكا، إذ وعدهم بالسير في اتجاه تسهيل تواصلهم وتنقّلهم نحو بلدهم الأم.

وفي هذا الإطار جاءت مبادرة الحكومتين الإيرانية والأمريكية لفتح خط نقل جوي مباشر بين طهران ونيويورك، وتنشيط العلاقات السياحية بين البلدين، وهي الخطوات

---

[١]- دراسة غير منشورة للباحث هشام القروي بعنوان: "قضية التمويل وتأثيرها على خيارات المرشحين في الانتخابات الأمريكية ٢٠١٢".

التي أكدها عضو لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني (أحمد رضا دستغيب) وعضو الفريق الدبلوماسي المشارك في زيارة روحاني إلى نيويورك[١].

- **الدبلوماسية الأكاديمية**

تبلغ نسبة الإيرانيين الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه، بحسب الإحصاءات الرسمية الأمريكية لعام ٢٠٠٠، حوالي ٢٧٪ من مجموع الجالية الإيرانية المقيمة في أمريكا، ما أهَّلهُم لاحتلال الرتبة الأولى وسط باقي المجموعات المهاجرة[٢]، وفي الولايات المتحدة حالياً ما يناهز ٨٠٠٠ طبيب إيراني و٤٠٠٠ أستاذ جامعي، بينما يشكل الإيرانيون نسبة مهمة من علماء وكالة أبحاث العلوم الفضائية ناسا[٣].

ويشارك العديد من العلماء الإيرانيين في جامعات ومراكز أبحاث أمريكية، وقد حقَّق بعضهم إنجازات علمية هامة، ففي عام ٢٠١١ كان هناك ٣ علماء إيرانيين من بين ٩٤ عالما خصّص لهم الرئيس باراك أوباما جائزته السنوية للعلوم[٤].

ويعدّ الاهتمام باللغة الفارسية والدراسات الإيرانية من أهم ما يميِّز أنشطة معظم أقسام العلوم الإنسانية بالجامعات الأمريكية، ومن أبرز الأعمال العلمية التي يركَّز عليها في هذا الإطار موسوعة "إيرانيكا" المتخصصة في الحضارة الفارسية، والتي تصدر باللغة الإنجليزية، وقد أسسها العالم الإيراني في الدراسات الفارسية (إحسان يارشاطر) عام ١٩٦٨بإشراف من رئيس الوزراء الإيراني (عباس هويدا)، وبعد الثورة الإسلامية توقف الدعم الحكومي للموسوعة فاحتضنها قسم الدراسات الإيرانية بجامعة كولومبيا

---

[١]- وكالة الأنباء الرسمية للتراث الثقافي (خبرگزاری میراثفرهنگی)، ٠٥/ ١٠/ ٢٠١٣ ، الرابط:

http://chn.ir/NSite/FullStory/News/?Id=106842&Serv=0&SGr=0

2 - website Iranian Studies Group at Massachusetts Institute of Technology, link: **http://www.isgmit.org/projects-storage/census/Factsheet.pdf**

[٣]- وكالة الأنباء الإيرانية (مهر نيوز)، ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٢، الرابط:

http://www.mehrnews.com/detail/News/1772221

[٤]- موقع ميجنا،٠١/ ١٠/ ٢٠١١، الرابط:

http://www.migna.ir/vdci.rawct1az3bc2t.html

الأمريكية بدعم من المجلس القومي الأمريكي للعلوم الإنسانية، وقد صدر الجزء الأول منها عام ١٩٨٢، ومن المقرر أن تصدر في ٤٥ جزءاً، صدر منها حتى الآن ١٥جزءاً، ويشارك في إعدادها ٤٠ باحثاً مساعداً، وحوالي ١٦٥٠ باحثاً متخصصاً.

ومن أبرز ثمار هذا الاستثمار العلمي الإيراني- الأمريكي، الموجود بقوة، ما أشرنا إليه سابقاً من كون عدد الحاصلين على الدكتوراه من الولايات المتحدة الأمريكية في طاقم حكومة روحاني أكثر من الحاصلين عليها في طاقم حكومة باراك أوباما نفسها[1]، ما يؤشر على نُضج ثمار التواصل المعرفي والاجتماعي بين البلدين رغم وجود قطيعة سياسية رسمية، فحضور هذا العدد الكبير من الأطر والقيادات السياسية والاجتماعية التي عاشت ودرست في أمريكا داخل الحكومة والمؤسسات الرسمية الإيرانية سيُسهّل بلا شك عملية الفهم ويضمن استمرار قنوات التواصل بين طهران وواشنطن، ما ينفي وجود قطيعة عدمية بين الطرفين كما تُصوِّر ذلك بعض وسائل الإعلام، ويرجح أيضا كفَّة أي توافق سياسي محتمل بينهما في المستقبل.

- **دبلوماسية الآثار والرموز الأدبية والقومية**

يدرك الأمريكيون جيداً أن الشخصية الإيرانية تقع بقوة تحت تأثير مقوماتها الثقافية والقومية، لذلك يسعى هؤلاء إلى استخدام الأدوات الثقافية بكل أنواعها في التواصل مع عموم الشعب الإيراني أو في تعاملهم مع ممثلي الحكومة الإيرانية، وهي المنهجية التي أطلقت عليها الصحافة الأمريكية اسم "ديبلوماسية المصارعة" (انظر شرحه في هامش هذه الدراسة رقم ١٦) عقب مشاركة الفريق الأمريكي لرياضة المصارعة في مسابقة بهذا الخصوص جمعته بالفريق الإيراني، وذلك سعياً من الأمريكيين في اقتحام الوجدان الإيراني من خلال الرياضة القومية الأولى في بلاد فارس.

---

[1]- website "theAtlantic":

http://www.theatlantic.com/international/archive/2013/12/the-case-for-giving-irans-scholar-diplomats-a-chance/282010/

وفي الإطار ذاته، وفي أجواء التقارب التاريخي بين الطرفين، ولكن من الزاوية الأثرية الأسطورية، وهي السمة المميزة لجزء مهمّ من الثقافة الفارسية التي يمجّدها المجتمع الإيراني، في هذا الإطار سَلَّم الأمريكيون قدحاً أثرياً إيرانياً للرئيس حسن روحاني عند زيارته إلى نيويورك في خريف عام ٢٠١٣، وكان القدح مهرَّباً قبل سنوات إلى أمريكا، وقد سعت الحكومة الأمريكية حينئذ لهذا العمل ليكون عنواناً على حسن نواياها تجاه طهران.

وفي خطاب التهنئة بعيد النوروز الإيراني عام ٢٠١٣استعار الرئيس باراك أوباما بيتاً شعرياً للشاعر الإيراني حافظ الشيرازي، يقول فيه ما معناه: "دُلّني على شجرة الصداقة التي تبهج ثمارُها القلبَ، واقتلع غرْس العداوة التي لا تُورِث إلا الألم".

وفي وقت لاحق من السنة نفسها أورد الرئيس حسن روحاني في ختام أول خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بيتاً شعرياً للشاعر (الفردوسي) يقول فيه: "اجتهدوا في فعل الخير، فقد شاهدتم كيف جلب الشتاء الربيع"، ولا يتسع المقام للوقوف بما يكفي مع هذا القول، لكن الدلالة المشتركة والبارزة فيهما هي "الربيع" الذي يستدعي بالضرورة دلالات جزئية كثيرة منها الانبعاث والإحياء والخضرة وتجاوز آلام الشتاء والاستعداد للصيف- موسم قطف الثمار.

إنه توظيف واضح للغة وصور الشعر في الخطاب السياسي الاستراتيجي، والأمريكيون يعرفون جيداً أن الشعر مفتاح أساسي للشخصية الإيرانية، فبخلاف باقي الشعوب يستعين معظم الإيرانيين في تواصلهم وعلاقاتهم اليومية بأشعار سعدي وحافظ والفردوسي ومولانا.

كان الشعر حاضراً أيضاً في هدايا الرئيس السابق أحمدي نجاد للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ففي عام ٢٠١١ وبمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة أهدى نجاد لـ "بان كي مون" لوحة فنية رُسِمت بداخلها ثلاثة أبيات من شعر الشاعر الإيراني سعدي الشيرازي، ومعناها: "بنو آدم جسد واحد يعود في أصله إلى عنصر واحد، إذا تألم عضو منه استجاب له سائر الجسد بالألم، وإذا لم تتألم لأحوال الناس فكيف تعتبر نفسك بشراً".

وهذه الأبيات لسعدي الشيرازي، والمقتبسة من حديث نبوي مشهور، تكشف بدورها عن تلك الرغبة الإيرانية في تجاوز وضعية القطيعة مع واشنطن، لكن حكومة نجاد لم تكن مؤهلة حينئذ لتفعيل الأفكار التقاربية مع الأمريكيين والكامنة إلى حد ما عند القيادة الإيرانية، وهو ماكشفته لاحقا هدية أخرى قدّمها الرئيس نجاد إلى الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" في العام ٢٠١٢، وكانت عبارة عن سجاد رُسمت عليه خمسة أبيات من قصيدة قومية حماسية بعنوان "يا إيران"، ومعانيها تدور باختصار حول تمجيد أرض إيران والتعبير عن الفداء لها، وهي للشاعر الإيراني حسين جل جلاب (١٢٧٦هـ-١٣٦٣هـ)، وفي وسط السجاد أيضا رُسمت خريطة إيران، وبداخلها بيتان من شعر حماسي للشاعر القومي أبو القاسم الفردوسي، ومعناهما: "ما بقي جسدي وما بقي أحد على هذه الأرض إذا لم تبق إيران".

من الواضح أن استخدام نجاد للشعر القومي الحماسي في هديته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وفي السنة الأخيرة من ولايته الرئاسية، يعكس من جهة حالة الانسداد التي وصلت إليها علاقاته مع المجتمع الدولي حينئذ، ومن جهة أخرى محاولة استثمار المخزون القومي العاطفي المشترك بين جميع الإيرانيين، وهي فكرة تم تفعيلها عملياً في الانتخابات الرئاسية التي أفرزت لاحقاً فوز روحاني.

وفي الجانب الأمريكي، تبدو هذه الدبلوماسية وكأنها أخذت بُعداً رسمياً منذ عام ٢٠٠٨؛ فلأول مرة، وبعد مجيء الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى الحكم، نشر البيت الأبيض على موقعه الرسمي خطبة للرئيس مترجمة إلى اللغة الفارسية، كما عين الدبلوماسي المتخصص في علوم اللغة ألن إيير (Alan E.Eyre) متحدثاً فارسياً باسم الخارجية، وقد سبق لإيير أن شغل منصب رئيس المكتب الإقليمي للشؤون الإيرانية في السفارة الأمريكية بالإمارات العربية المتحدة، وهو متحدث ممتاز باللغة الفارسية، ويحفظ الكثير من الشعر التقليدي الفارسي.

وفي السياق ذاته، أُطلِق موقع السفارة الأمريكية الافتراضية باللغة الفارسية والإنجليزية لتقديم الخدمات القنصلية للإيرانيين داخل إيران، إضافة إلى مجموعة من القنوات التلفزيونية والإذاعات والمواقع الإلكترونية الأمريكية الناطقة باللغة الفارسية والموجهة للإيرانيين.

وعلى مستوى النشر الموجَّه للمجتمع الأمريكي، شكّلت الدواوين الشعرية المترجمة من اللغة الفارسية للشاعر جلال الدين الرومي مرجعاً أساسياً للأمريكيين في التعرف على الثقافة الفارسية، إذ نشر المترجم والشاعر الأمريكي (كولمان باركس) أول ترجماته للرومي عام ١٩٩٥ ليصبح بعد ذلك أكثر الشعراء شعبية في الولايات المتحدة؛ إذ فاقت مبيعات دواوين شعره مبيعات أي شاعر آخر هناك، وقد أصدرت الحكومة الأمريكية طابعاً بريدياً يحمل صورة هذا الشاعر، وسبق للمغنية الأمريكية المشهورة (مادونا) أن استفادت من بعض أشعار الرومي في أغانيها، وفي عام ٢٠٠٦ قررت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) إحداث وسام باسمه، كما قررت تسمية عام ٢٠٠٧ أيضا باسمه.

وفي ظل الصراع الإيراني- التركي القائم حول شخصية الشاعر جلال الدين الرومي وتراثه، بذلت الحكومة الإيرانية جهوداً كبيرة في استثمار عائدات الحضور الرمزي لهذا الشاعر القادم من القرن السابع الهجري لصالح دبلوماسيتها الثقافية في قلب الولايات المتحدة.

وبخصوص الأعياد، يعتبر النوروز أهم عيد قومي عند الإيرانيين، لذلك حاولت حكومة الولايات المتحدة إبراز الاهتمام والتقدير لهذا العيد، بدءاً بالخطاب السنوي الذي يهنّئ فيه الرئيس الأمريكي الإيرانيين، إلى اعتراف الكونغرس الأمريكي عام ٢٠١٠ رسمياً بالنوروز كعيد رسمي للإيرانيين في أمريكا[1]، وصولاً إلى الاحتفالات الكبيرة التي

[1]- موقع (بي بي سي- فارسي)، ١٦/ ٠٣/ ٢٠١٠، الرابط:
http://www.bbc.co.uk/persian/arts/2010/03/100315_u01-nowruz-passed.shtml

تشهدها بعض المدن الأمريكية التي تعرف كثافة سكانية إيرانية مثل كاليفورنيا، ويشكل هذا الاعتراف الأمريكي الرسمي بأكبر عيد قومي إيراني مدخلاً ثقافياً واجتماعياً قوياً إلى عمق المجتمع الإيراني، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها.

إنَّ هذه المعطيات تؤكد فرضيتنا المذكورة في مستهل هذه الورقة، والقائلة بوجود نسبة عالية من الإمكانات والفرص الثقافية الإيجابية بين إيران وواشنطن، ما سيسهل مستقبلا أي جهود وخطوات تقاربية بينهما.

استنتاجات

- يبدو الطرف الأمريكي متفوِّقاً ومُبادراً دائما في مسار العلاقات الثقافية الأمريكية-الإيرانية، فالأمريكيون يعتقدون أن سياساتهم الثقافية قادرة على اقتحام المجال الثقافي الإيراني، وربما كان هذا التفاوت في العلاقة بين الطرفين هو السبب في الاحتراز الرسمي الإيراني بعد ثورة عام ١٩٧٩، والذي عبَّر عنه مرشد الثورة خامنئي بـ "خطر النفوذ الثقافي الأمريكي".
- ينظر الأمريكيون، والغرب عموما، إلى إيران باعتبارها دائرة حضارية منفردة يمكن فصلها عن الدائرة الحضارية العربية الإسلامية، وذلك انطلاقاً من نتائج أبحاث المستشرقين في مجالي الأنثروبولوجيا والأركولوجيا، وهي النتائج التي وُظِّفت لاحقاً في برنامج طويل المدى حاول صناعة شخصية قومية إيرانية بعيداً عن المؤثرات العربية الإسلامية، رغم أن كثيراً من تلك الأبحاث كانت موجَّهة أيديولوجياً ومفتقرة إلى معايير البحث العلمي الموضوعي.
- هناك قناعة رائجة عند مراكز التفكير والقرار في الولايات المتحدة الأمريكية بأن الخلاف مع إيران سياسي وليس ثقافياً، وبالتالي ينبغي أن تكون الثقافة هي المدخل إلى ضمان مصالح أمريكا مع إيران.

والإيرانيون من هذه الزاوية، سواء من داخل النظام الحاكم أو من خارجه، مقتنعون بدرجات متفاوتة، ومن زوايا نظر مختلفة، بأن الثقافة هي العامل الأكثر

تأثيراً في تنظيم العلاقة مع أمريكا، وكلا الطرفين، الأمريكي والإيراني، ينطلق من مرجعية نظرية تؤطرها فكرة الصراع والتدافع الثقافي الحضاري، والتي تخلص إلى أن البقاء والنفوذ سيبقى في النهاية للأصلح.

- لا يرجع فوز رئيس معتدل في إيران إلى الأزمة الاقتصادية والعزلة الدولية فحسب، بل أيضا إلى عوامل ثقافية وحضارية ساهمت في بلورة قناعة إيرانية مشتركة عند جميع التيارات والقوى النافذة في الحكم مفادها أن على الجمهورية الإسلامية أن تدخل عهداً ثقافياً جديداً تنفتح فيه على مكتسبات الحضارة الغربية، لأن واقع اليوم مختلف عن واقع سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، فأمريكا لم تعد اللاعب الوحيد في العالم، والثقافة أصبحت سوقاً عالمية يستثمر الجميع فيها، ولم يعد العالم يسمح بوجود دولة منعزلة تستهلك طاقتها في منع الثقافات والأنماط الاجتماعية القادمة من الخارج.
- توفّرُ الإمكانات الثقافية المتقاطعة بين طهران وواشنطن أرضيةً صلبة لوصول الطرفين إلى توافق سياسي مستقبلاً، سواء مع حكومتي الرئيسين أوباما وروحاني الحاليتين، أو مع أي حكومات قادمة، وجدير بالذكر أن الطرفين حاولا فيما سبق الاستفادة من تلك المسارات لإنجاح التقارب بينهما، لكنّ محاولاتهما باءت بالفشل، وقد لاحظنا ذلك قبل الثورة وبعدها.
- وأخيراً، يمكن للدبلوماسية العربية أن تستفيد من الإمكانات الواسعة التي يوفرها المجال الحضاري العربي- الإيراني المشترك للدفع نحو تقارب عربي- إيراني يحفظ المصالح القومية العربية واستقرار المنطقة معاً، وفي اعتقادنا لا يمكن تفعيل هذه الدبلوماسية الثقافية دون الاعتماد على أساس بحثي وعلمي يوفّر العدة النظرية اللازمة للفاعلين العرب، سواء كانوا سياسيين أو دبلوماسيين أو أكاديميين أو إعلاميين، أو غيرهم.

المقالات والتقارير

تحديات الاستقرار السياسي في مصر بعد استفتاء ٢٠١٤*

تشهد مصر منذ ٣ يوليو/ تموز مرحلة انتقالية تواجهها تحديات مستمرة في ضوء عدم توافر أفق سياسي يستوعب الفاعلين السياسيين، وهو ما يعني أن استمرار الوضع الحالي سيزيد من عمق الأزمة السياسية؛ إذ تقوم العلاقات بين الأطراف المصرية الفاعلة في جانب كبير منها على علاقات صراع وتأزيم في ظل انعدام فرص للمبادرات السياسية، ومن ثَمّ، فإن اعتبار مسار الصراع خياراً وحيداً سيؤدي إلى توتر مزمن في البنية الاجتماعية والسياسية في مصر.

أ. إعادة هيكلة السلطة باتجاه تمكين المؤسسة العسكرية

صدر القرار الجمهوري رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤، في سياق إعادة هيكلة السلطة السياسية، لينظّم تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووفقا للقرار الجديد فقد زاد عدد أعضاء المجلس إلى ٢٣ عضواً، لكن هذه الزيادة ليست نهائية، حيث يتيح القانون لوزير الدفاع تسمية مساعديه كأعضاء في المجلس، وهو ما يفتح الباب لزيادة عدد الأعضاء وفقاً للتقديرات السياسية والأمنية، غير أن زيادة أعضاء المجلس الأعلى لم تكن المتغير الوحيد المهم في القانون الجديد، حيث يُشكِّل وضوح القانون، في نقل سلطة رئاسة المجلس لوزير الدفاع بشكل دائم وبصلاحيات واسعة، تغيّراً عميقاً في ظلّ الحدّ من صلاحيات رئيس الدولة في إدارة الشؤون العسكرية، وهو تغيّرٌ يعكس زيادة النفوذ العسكري داخل الدولة وانتقاله من الإطار السياسي إلى الإطار القانوني والتشريعي.

وعلاوة على أن المجلس العسكري يتمتع بالحق الكامل في تسيير الشؤون الداخلية للقوات المسلحة، فإن سلطاته الفعلية والتقديرية تمتد للتعامل مع التحديات

* إعداد الدكتور خيري عمر، أستاذ العلوم السياسية- مصر.

الأمنية الداخلية بالتنسيق مع مجلس الأمن القومي، وعلى الرغم من أن هذه السياسة تُعدّ تقليديةً في تركيبة الدولة المصرية، غير أنها ستؤدي في المرحلة الحالية إلى إعادة توزيع دور البيروقراطية، وذلك في نطاق الجهات المُناط بها تحقيق الوظائف الأمنية ورعايتها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون ليس بالجديد، فقد سبق واقْتُرِح كمشروع قانون عُرِض على مجلس الشورى في أيار/ مايو ٢٠١٣، غير أن اهتزاز مؤسسات الدولة، والصراعات الداخلية، حالت دون إصداره، ومن ثَمّ، فإن صدوره كقانون في شباط/ فبراير ٢٠١٤ يشير إلى تغيرات عميقة في الانتقال نحو الإطاحة بالدولة المدنية، ونحو مزيد من التمكين للمؤسسة العسكرية.

ب. بيروقراطية الدولة

يُشكِّل الانسجام والدعم المتبادل في إطار بيروقراطية الدولة النواةَ الصلبةَ للتغيرات التي تشهدها الدولة المصرية، ويتمثل ذلك في اضطلاع القوات المسلحة بالترتيبات الأمنية والدستورية وتلقّي الدعم من الإعلام الحكومي والقضاء، ويعد هذا الدعم المتبادل في سياق البيروقراطية من العوامل المهمة في تحديد ملامح المسار الانتقالي، حيث يتم العمل وفق آليات محددة، ومن أبرزها التوسع في استخدام الصلاحيات الأمنية والقانونية في مواجهة المعارضين للسلطة، واستخدام الإعلام في الترويج للأوضاع الجديدة وشنّ حملة دعائية ضد حركات الاحتجاج والمعارضين بشكل عام.

ووفق هذه الآليات يمكن فهم صدور كثير من الأحكام القضائية بصيغة تهدف إلى ردع حركات الشباب عن المضي في الاحتجاج، حيث صدرت أحكام بالسجن لعدة سنوات لكثير من الشباب والفتيات، لكن اللافت هو صدور أحكام بالإعدام على أعداد كبيرة من المعارضين، وصل عددهم في قضية واحدة إلى ٥٢٨ شخصاً في محكمة جنايات المنيا يوم ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٤، وهو حكم لقي إدانات شديدة من قِبَل كثير من الجهات المحلية والدولية المعنيّة بتطبيق قواعد العدالة.

وبشكل عام، تشير التعليقات السياسية إلى أن صدور مثل هذه الأحكام يساهم في تعقيد الأزمة السياسية في البلاد، ويهدر فرص قيام مكونات الدولة بدور الوساطة في تفكيك الأزمة السياسية في أي مرحلة.

وفيما يتعلق بدور الإعلام، فإنه يمكن النظر إلى السياسة الإعلامية لمعظم وسائل الإعلام الحكومية والخاصة بوصفها حملة إعلامية لتشويه المعارضين ووصفهم بالإرهاب من جهة، ولكن هذه السياسة من جهة أخرى تعكس أنماطاً من التحالف بين السلطة ورأس المال، وهو تحالف صار يُعدّ أحد المكونات المهمة في عملية تشكيل السلطة الجديدة، ومع ذلك فليس من الواضح تحديد اتجاه التفاعل أو التاثير المتبادل في أوساط النخبة الحاكمة، ويمكن القول إن دخول رأس المال الخليجي سيُضعف، على المدى القصير، من نفوذ الرأسماليين المصريين، وذلك باعتبار أن المشروعات الخليجية تحظى بميزتين: أولهما الدعم السياسي الخارجي والداخلي، وثانيهما كونها تشكل بديلاً للشركات المحلية، وقد يؤدي تبلور هذه الصيغة إلى إعادة ترتيب التحالفات السياسية، والتي تنعكس بدورها في اهتزاز السياسة الإعلامية للفضائيات الخاصة.

ت. الترشح للرئاسة

ظلت مسألة الترشُّح للانتخابات الرئاسية مثار جدل منذ الإعلان العسكري في تموز/ يوليو ٢٠١٣، وليس بسبب تحديد شخصية المرشح الأقرب للفوز بالانتخابات فقط، ولكن لأن المسألة صارت تشكل واحدة من معضلات وتحديات الدخول للمرحلة التالية التي تجري في ظل تغيرات سياسية متلاحقة وتحولات في بنية السلطة السياسية، وخاصة ما يتعلق بتوسيع دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، وزيادة دورها في البناء الدستوري للدولة، الأمر الذي صار يفرض معادلة جديدة سيكون لها أثر كبير في كثير من التصرفات والسياسات المستقبلية.

فالمسألة لا تقتصر على تمكين النخبة العسكرية من مقدرات المجتمع، ولكنها تمتد لوضع الإطار الحاكم لاحتكار إدارة المجتمع وتوليد العوائد الريعية، ولعل تحليل الاتجاه

العام للقوانين التي صدرت منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣ يوضّح أنها تسير نحو إطلاق سلطة الدولة في الضبط الاجتماعي والتصرف في الثروة الوطنية، وهذا النمط من السياسات العامة يؤدي إلى تقليل قدرة الأفراد على الادّخار ونقل الفائض إلى الفئات الرأسمالية، ومن ثَمّ، فإن القيود المحاسبية والرقابية المعتمدة لدى الجهاز المركزي للمحاسبات تواجه تحديات ربما تطيح بقواعدها.

ورغم إصدار الدستور، ظلت خريطة المرشحين لرئاسة الدولة غير واضحة، باستثناء الإشارة إلى بعض التوقعات بترشح عسكريين سابقين أو مرشحين ينتمون لأحزاب سياسية، ولكنه مع تأخر دعوة اللجنة العليا للانتخابات للانعقاد وعدم فتح باب الترشُّح، ظهرت ثلاثة مواقف من المرشحين، وما يعنينا هو الإشارة للعوامل المميزة لكل منها، فمن جهة أعلن حزب "مصر القوية" عن موقفه في شباط/ فبراير الماضي برفض الدخول في انتخابات غير واضحة المعالم ولا تتسم بالجدية، واعتبر أن المناخ الذي تجري الانتخابات في ظله لا يسمح بوجود الحرية أو النزاهة، حيث أشار بيان الحزب إلى التدخل الحكومي المباشر في عملية الترشيح بما يشكل "ضربة قاسية للمسار الديمقراطي وانحيازاً ضد الدولة المدنية"[(١)].

ولم يكن إعلان رئيس حزب مصر القوية عبد المنعم أبو الفتوح هو الموقف الوحيد تجاه مقاطعة انتخابات الرئاسة، إذ بعد إعلان الفريق سامي عنان عن بدء الحملة الانتخابية، والاستعداد للترشُّح في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤، عاد وأعلن انسحابه من الانتخابات الرئاسية في ١٣ آذار/ مارس اللاحق، وبعد شرح دوره في القوات المسلحة شدّد عنان في بيان انسحابه على وحدة الشعب والجيش، وأن الحملة التي شُنّت ضده لن تثنيه عن مواصلة عطائه وجهده لخدمة الوطن[(٢)]، ثم تلا انسحاب الفريق عنان إعلانُ

---

[١]. انظر: بيان حزب مصر القوية بشأن مقاطعة الانتخابات الرئاسية، ٩ شباط/ فبراير ٢٠١٤، في:
http://www.albawabhnews.com/383669

[٢]. انظر: نص بيان "سامي عنان" بانسحابه من الانتخابات الرئاسية، ١٣/ ٣/ ٢٠١٤، في:
http://www.elwatannews.com/news/details/436534

المرشَّح الرئاسي السابق خالد علي عن رفضه الترشح في الانتخابات الرئاسية، حيث أعلن في مؤتمر صحفي في ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٤ عن رفضه الدخول فيما أسماه "مسرحية الانتخابات الرئاسية"[١].

ورغم اختلاف أسباب انسحاب كل مرشح، فإن طريقة الانسحاب قبل فتح باب الترشُّح تُشير إلى استمرار الأزمة السياسية في البلاد، حيث أشار كل منهم إلى أنه سيعمل على الانخراط في العمل السياسي للوصول إلى "الديمقراطية"، وإن كان بطريقة مختلفة، وهو ما يعني استمرار مظاهر الأزمة السياسية إزاء ترتيبات ما بعد ٣ تموز/ يوليو من عام ٢٠١٣.

ومن جهة أخرى، فإن التمهيد لترشيح المشير عبد الفتاح السيسي قد مَرّ بمراحل عديدة، كانت بدايتها تجنُّب الحديث عن الترشيح، وإبعاد الجيش عن السياسة، غير أن بياناً صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في نهاية الأمر بترك الحرية لقائد الجيش في الترشح للانتخابات، وذلك على قاعدتي الإنجازات التي حققها في تطوير القوات المسلحة واستجابة لـ"رغبة الجماهير"، وبصدور هذا البيان صار واضحاً الاستقرار على تقديم المشير السيسي كمرشح للانتخابات الرئاسية وبدعم الجيش[٢]، وهذا ما تأكد مع إعلان استقالة السيسي وتقدمه للترشُّح في ٢٦ آذار/ مارس، وهو ما حسم كثيراً من الجدل بشأن مسار الانتخابات الرئاسية.

وفي سياق هذه الترتيبات، يمكن ملاحظة أن ترشُّح السيسي لم يقلّل من حالة الاحتجاج القائمة منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣، وهي الحالة نفسها التي استمرت بعد الاستفتاء على الدستور، ومن هنا يمكن القول إن هذه الخطوات لم تساهم في تخفيف

---

[١]. انظر تصريحات خالد علي بشأن عدم مشاركته في الانتخابات الرئاسية، ١٦/ ٣/ ٢٠١٤، في:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/03/140316_egyptian_khaled_ali_out_presidential_race.shtml

[٢]. انظر بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ٢٧/ ٢/ ٢٠١٤، في:
http://gate.ahram.org.eg/News/449059.aspx

الأزمة السياسية، إن لم تكن قد عملت على تعميقها، خصوصاً أن كثيراً من الأحزاب السياسية قد انتقدت قرار ترشح السيسي، ومن بينها حركة ٦ أبريل، فضلاً عن التحالف الوطني لدعم الشرعية المناهض للسلطة الحالية.

ث. اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية

خلال فترة ما بعد دعوة اللجنة العليا للانتخابات للانعقاد، ظلت اللجنة تُجري الترتيبات الإدارية للانتخابات دون فتح باب الترشُّح، والذي يُعدّ الخطوة الأولى في التعرف على خريطة المرشحين، ولم يكن ثمة تفسير لهذا التأخير، سوى ربطه بتحديد موقف المشير السيسي من الترشح بشكل رسميّ.

ووفقاً للدستور يجب إجراء الانتخابات الرئاسية خلال ٩٠ يوماً من صدور الدستور، على أن تُجرى الانتخابات التشريعية خلال ٦ أشهر من انتخاب الرئيس، وبالتالي سيُفضي تأخير انتخابات الرئاسة إلى إرباك الجدول الزمني للمسار الانتقالي، غير أن ثمة تفسيراً دستورياً تحاول الحكومة تطويره، وهو أن تُجرى الانتخابات الرئاسية خلال ٩٠ يوماً من إقرار الدستور، وأن تُجرى الانتخابات التشريعية خلال فترة أقصاها ١٨٠ يوماً بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية.

لا يُقارب هذا النقاشُ الدستوريُّ جوهرَ الأزمة السياسية المتمثل بالمساومات السياسية حول طريقة بناء النظام الجديد وإعادة تشكيل العلاقات العسكرية- المدنية، ويوضح كثيراً من السياسات والإجراءات وجودُ تسارع في استعادة بنية العلاقات التقليدية داخل الدولة التي تصدّع جزء منها منذ في كانون ثاني/ يناير عام ٢٠١١، فيما تسعى التغيرات الاجتماعية لتوسيع حيزها الاجتماعي والسياسي في تركيبة الدولة والسلطة.

ومع إعلان الجدول الزمني لانتخابات الرئاسة، يتضح أن مسيرة الانتخابات تتقارب مع جدول انتخابات عام ٢٠١٢، بحيث يبدو هناك تداخل بين التجربتين ليتم نقل السلطة أو تسلمها في ٣٠ حزيران/ يونيو، أو قبلها بقليل، وهي تعني في التحليل الأخير مزاحمة تجربة "مرسي" من خلال ترسيخ تداخل الأحداث والجداول الزمنية.

ج. الجناح المدني لإعلان تموز/ يوليو ٢٠١٣

يمثّل كل من الأزهر وحزب النور الجناح المدني لإعلان تموز/ يوليو ٢٠١٣ في ثلاثة مكونات رئيسة: تحالف جبهة الإنقاذ وحزب النور والأزهر والكنائس المصرية[١]، وحركة تمرد، وقطاع من الحزب الوطني السابق، حيث شكّل هذا التنوع مرتكزاً لانطلاق ما بعد ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، وهو ما يُعدّ ظهيراً اجتماعياً للسلطة، كما يُعدّ استمرار فاعليته ودوره داخل النظام السياسي من مؤشرات تماسك البناء السلطوي.

١. جبهة الإنقاذ

بدأت جبهة الإنقاذ منخرطة، دون فرض شروط على الجيش، في الترتيب لتغيير نظام الرئيس "محمد مرسي"، واتخذت هذا الموقف تأسيساً على أن وصول مرسي للسلطة شكّل بديلاً لوجود الأحزاب الليبرالية والاشتراكية في السلطة، وفي المرحلة الأولى اتضحت قوة الترابط بين الجبهة والقوات المسلحة، حيث شاركت الجبهة بشكل واضح في تشكيل حكومة حازم الببلاوي، والتي شغلت فيها مواقع مهمة، غير أن استمرار الأزمة السياسية أفضى إلى انحسار موقع الجبهة في تشكيلة حكومة إبراهيم محلب، وذلك مقابل عودة كثير من المنتمين لنظام "مبارك"، حيث لم يستمر من

---

١. لدى المقارنة بين دور كل من الأزهر وحزب النور والكنيسة كحلفاء للسلطة، يمكن القول إن هناك اختلافاً في الدور الوظيفي لكل من هذه المؤسسات، فالأزهر يقوم بدوره التقليدي في دعم السلطة القائمة، كما يقوم حزب النور بدور مماثل في الترويج للسلطة بين فئات المجتمع، لكن هذا الدور يقتصر على الإسناد السياسي، وذلك على خلاف دور الكنيسة التي ترتب وضعها شريكاً في السلطة وترسيخ قواعد النظام الجديد، وهناك عدة مؤشرات توضح الاختلاف بين دور كل منها، فقد تناولت وسائل الإعلام صورة يظهر فيها ياسر برهامي أثناء تفتيشه قبل دخول لجنة الاستفتاء على الدستور، ويظهر التعامل معه كشخص عادي، فيما يُستقبل البابا تواضروس بشكل احتفالي، ولعلّ الجانب الأهم هنا في قيام الكنيسة بدور سياسي في استقبال وفود أجنبية والدعوة لتجاوز حقوق الإنسان كحل للأزمة الحالية، فضلاً عن مشاركة البابا لأول مرة في مؤتمرات "المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية"، وسماحه بقيام أتباع الكنيسة بزيارة القدس تحت الاحتلال فيما اعتبر إسهاماً في التطبيع مع إسرائيل.

أعضاء الجبهة في الحكومة سوى منير عبد النور، فيما خرج بقية الوزراء المحسوبين على أحزاب الجبهة.

وتعمل هذه السياسة على توظيف النخبة السياسية لخدمة المكون البيروقراطي في الدولة؛ إذ كان دور جبهة الإنقاذ يتوقف عند مستوى الإسناد المرحلي لمواقف أجهزة الدولة، وبشكل يكشف عن هامشية مكونات جبهة الإنقاذ في تحديد المسار السياسي في الدولة، وخصوصاً في ظل ظهور مؤشرات الاختلاف والتفكك الداخلي في الجبهة؛ فقد طرح حزب الوفد، غير مرّة، فكرة انتهاء دور الجبهة ومهمتها، سواء بإسقاط مرسي أو بالانتقال لنظام جديد، وقد دارت هذه الفكرة حول إطلاق فرص مكونات الجبهة للتعبير عن مصالحها بشكل فردي، ولكن، ورغم صدور بيان من حزب الوفد (في تموز/ يوليو ٢٠١٣) يُفيد بوقف عمل الجبهة وحلّها، إلا أن الحزب تراجع عن محتوى البيان واعتبره بمثابة دعوة للنقاش، ثم صدر بيان مشترك يوضح استمرار الجبهة واستعدادها للمشاركة في السلطة الجديدة.

ولدى النظر إلى مراحل تكوين الجبهة يُلاحظ أنها تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، فمن جهة العوامل الداخلية تأثر تكوينها بتلاقي مواقف عدد من الأحزاب العلمانية (المدنية) حول تكوين بديل لتصاعد دور الإسلاميين، أما العوامل الخارجية فقد تمثلت في تلاقي مصالح الأحزاب العلمانية مع مصالح بيروقراطية الدولة في التحالف إزاء صعود الإخوان المسلمين السياسي.

وقد مرّت التحالفات في الجبهة بمراحل كشفت عن تباين المصالح السياسية بين مكوناتها أو اختلافها، ولعل ما يرتبط بالوضع الراهن منها يتمثل في جانبين: ضعف تمثيل الجبهة داخل السلطة السياسية، وبروز كتلة حزبية تُعدّ الأكثر توافقاً، فيما يهمَّش حزب "الوفد"، حيث تسعى أحزاب "المصريين الأحرار" و"الجبهة الديمقراطية" و"الديمقراطي الاجتماعي" لقيادة تحالف يهدف إلى تحقيق أكبر مكاسب ممكنة في الانتخابات التشريعية، والتطلع لتشكيل تحالف حاكم، كما أن جبهة الإنقاذ تواجه في الوقت ذاته تحديات حدوث اندماجات داخلية بين عدد من الأحزاب الليبرالية، فهذه

الاندماجات ليست تقليدية، ولكنها تؤسس لنقل مركز الثقل في الجبهة بعيداً عن حزب الوفد، فقد حدث اندماج بين "المصريين الأحرار" و"الجبهة الديمقراطية" وصاحب هذا الاندماج ظهور تقارب ما بين الأحزاب الجديدة، لكن مسار الاندماج ومراميه لم تتضح بعد رغم تماثل خلفية هذه الأحزاب السياسية والفكرية.

فالتحدي الذي يواجه جبهة الإنقاذ يكمن في أنها تتعرض لعمليات تفكيك متتالية ترجع بدايتها لتحضيرات ما قبل الإعلان العسكري في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ ومشاركتها في السلطة، لكن تأثيرها السياسي أخذ في التراجع مع استقالة البرادعي وخروجه من مصر احتجاجاً على فض اعتصام رابعة بالعنف المفرط، فضلاً عن انقسام مكونات الجبهة بشأن الانتخابات الرئاسية، وغموض دورها في الانتخابات التشريعية القادمة.

ورغم تدهور مكانة الجبهة في مؤسسات الدولة، وعودة كثير من أركان النظام السابق إلى السلطة بشكل يطيح بآمالها في الوصول إلى السلطة كحزب حاكم، فقد ظل خطابها السياسي متسماً بالجمود على المواقف التقليدية، سواء تجاه مطالب استعادة المسار الديمقراطي أو تجاه تطوير نفوذها داخل مؤسسات الدولة.

٢. الحزب الوطنيّ (المنحل)

يبدو أن اتجاهات تكوين السلطة الجديدة تتباعد مع النخبة التي اعتمد عليها نظام حسني مبارك، فالترتيبات الراهنة تشير إلى أن تكوين النخبة الحاكمة الجديدة يتجه لإحداث تغيير واسع في قمة الهرم السياسي، سواء في الاعتماد على العسكريين السابقين أو مجموعة من رجال الأعمال والإعلام والفن.

ويقوم هذا المسار على فلسفة أن تجديد النخبة صار ضرورياً بهدف التخلص من الشبكات القديمة، أو إعادة بنائها مرة أخرى، وتغيير ولائها، ومن المرجَّح أن يكون الاعتماد عليها في فترة ما قبل انتخابات الرئاسة مُعبِّراً عن سياسة مرحلية ريثما تتوفر أُطر قانونية تساعد في اختيار شخصيات مختلفة، غير أن التحديات التي تواجه السلطة الجديدة تتمثل في غياب الوضوح تجاه الكيان السياسي المدنيّ الذي تعتمد عليه في ممارستها للسلطة.

ومع ذلك، لم يتضح بعدُ وجود اتجاه للعودة لتشكيلات الحزب الوطني التقليدية أو طرح صيغ أخرى بديلة، بل إن ما يتضح هو اتجاه النخبة العسكرية للانتشار في كل كيان الدولة، وبطريقة تعكس سياسة إحلال للنخبة المدنية في شقيها: السياسي والبيروقراطي، وهذا ما يثير إشكالية حول حاجة السلطة الجديدة لحزب سياسي مدني، وأهمية استمرار التعددية الحزبية الشكلية[١].

٣. التحالف الوطني لدعم الشرعية

استقر الخطاب السياسي للتحالف الوطني لدعم الشرعية على تأكيد فكرة استعادة الديمقراطية والشرعية السياسية، وهو يعمل في إطار انحسار فرص التسوية السياسية أو الوصول لتوافق حول الحدود الدنيا لبناء نظام ديمقراطي، ولذلك صار يخطط نشاطه "الثوري" للتصعيد "لأجل إسقاط الانقلاب" كحلّ أخير، وفي هذا السياق، دخل في حركة احتجاج مستمرة ضد السلطة رغم التحديات العنيفة التي يواجهها حراك الشارع السياسي.

ويعمل التحالف وفق إطار سياسي يقوم على استعادة الزخم الثوري، وتأكيد الحق في التظاهر السلمي، حيث دشّن شعارات "الشارع لنا ... معاً للخلاص"، وغيرها من الشعارات عبر الأسابيع المختلفة التي يطلق عليها اسم "الموجات الثورية"، كما يعمل على نقض سياسات السلطة، حيث يرى أن الإجراءات التي تتخذها غير شرعية، ولذلك عارض التحالف الاستفتاء على الدستور ورأى أن ترشُّح السيسي يعكس جوانب

---

١. صدر قرار مجلس الوزراء المصري بهدم المبنى المجاور للمتحف المصري في ميدان التحرير، والذي كان يضم المقر الرئيس للحزب الوطني، وضمّه للمتحف المصري، وذلك بغرض الحفاظ على الآثار، إضافة إلى أن هذا المبنى كان يضم مقر الحزب الحاكم لما يزيد على ٤٠ عاماً، ويمكن تفسير القرار بأنه بمثابة إقلاع عن تجربة الحزب الوطني في السلطة رغم غموض البدائل الحزبية، سواء كانت نظام الحزب الواحد أو التعددية الشكلية أو اللاحزبية.

وبشأن قرار مجلس الوزراء المصري هدم مقرّ الحزب الوطني، انظر:

http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/03/27/egyptcabinet

الصراع داخل المؤسسة العسكرية، وهو لا يعتمد على تطور هذه الخلافات ويعمل بشكل مستقل عنها، فالفكرة التي يتبناها التحالف تقوم على تكوين إطار للحراك السياسي لا يتأثر بالتغيرات الظاهرية التي تطرأ على المشهد السياسي[١].

وتشير الخريطة السياسية للتحالف الوطني لدعم الشرعية إلى تنوّع التيارات الفكرية والتنظيمية المشاركة فيه، حيث لا يرتكز على تيار سياسي واحد، فإلى جانب الأحزاب الإسلامية التقليدية تشكّلت حركات جديدة، ومن أهمها "طلاب ضد الانقلاب" التي تشكل بؤرةً لتكوين الوعي الطلابي بأعباء المرحلة السياسية التي تمر بها البلاد، وتشير بيانات كثير من المعتقلين والمصابين ومَنْ صدرت ضدهم أحكام قضائية إلى عدم انتمائهم فكرياً أو سياسياً لأي من الحركات القائمة في البلاد، مما يؤكد انخراط فئات جديدة في الحراك السياسي الذي تشهده البلاد، ويعمل هذا الحراك على خلق بيئة مختلفة يمكن أن تتجاوز الحركات التقليدية وتطرح رؤيتها للتحول الديمقراطي.

ومن جهة التحليل الزمنيّ لنشاط حركة الاحتجاج، يمكن القول إن استمرار الاحتجاج بعد فض اعتصامات "رابعة" و"النهضة" في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٣ يساعد في بلورة الوعي والحراك السياسي لدى الفئات المشاركة في الاحتجاج، فرغم العنف ضد المتظاهرين، ظل الاحتجاج السلميّ هو الإطارَ العامَّ لمواقف الحركات المشاركة في التحالف الوطني لدعم الشرعية، ولم تنجح محاولات جرّ المتظاهرين للمواجهة المسلحة مع الأمن.

ح. الإسناد الخارجي

أعلنت كل من العربية السعودية والإمارات والبحرين، في بيان مشترك، سحب سفرائها من دولة قطر، وتحدّث البيان عن أن هذا الإجراء يرجع لعدم التزام قطر بحماية المصالح المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي حسب "اتفاق الرياض" الموقع في ٢٣

---

[١]. انظر بيان التحالف الوطني لدعم الشرعية رقم ١٩١، ١٣/ ٣/ ٢٠١٤، في:
http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=179551&SecID=230

تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، وبجانب تناول البيان لمبادئ مجلس التعاون، فقد أشار إلى "الظروف العصيبة" التي تمر بها المنطقة، والتي تتطلب تعاون دول الخليج لحماية أمنها القوميّ، ويأتي هذا القرار بعد إعلان وزارة الداخلية السعودية "جماعة الإخوان المسلمين" وثمانِ حركات أخرى على أنها حركات "إرهابية"، وجاء ذلك قبل انعقاد القمة العربية في دورتها ٣٤ في الكويت، حيث يمكن تفسير قرار سحب السفراء باعتباره دعماً للحكومة المصرية حسب ما تم تداوله، غير أن النتائج التمهيدية والبيان الختامي للقمّة العربية عكس تواضع الآثار السياسية للقرار المشترك بسحب السفراء على المجموع العربي[١].

كما أن الاعتماد على "مصادر غير مستقرة" لمعالجة المشكلات الهيكلية في الوضع الاقتصادي للدولة المصرية يمكن أن يشكّل عائقاً أمام تعافي الاقتصاد، حيث تكشف المؤشرات الأولية لاتجاهات الدولة لمعالجة العجز في الموازنة العامة وتنشيط القطاعات الاقتصادية عن ثلاثة مصادر تمويلية: هي رفع حصيلة الضرائب العامة، وخفض عبء الدعم خصوصاً في مجال الطاقة، والقروض والمنح الخارجية[٢].

غير أن تأخر تكوين مؤسسات الدولة الرئاسية والتشريعية يتسبب بدوره في تأخير إقرار حزمة من السياسات الاقتصادية، وتتم الاستعاضة عن ذلك بالتركيز على القروض والمنح الخارجية من دول في الخليج العربي، والتي تشكل آلية من التمويل قصير الأجل، وهي محمَّلة بأعباء سياسية تفوق شروط صندوق النقد الدولي، إذ إنها تعمل على توطيد نفوذ هذه الدول (الإمارات والسعودية) في عدد من الأنشطة الاقتصادية التي تُعدّ أصولاً للدولة، كقطاع التشييد والبناء والخدمات العقارية، حيث يعتبر هذا القطاع قاطرة التنمية الاقتصادية.

وتواجه السياسة الاقتصادية تحدّياً حرجاً، يتمثل في نقص القدرات التمويلية للمشروعات، أو تمويل إعادة هيكلة الأجور والنفقات العامة، حيث قد تتجه السياسة

---

١. انظر العربية نت، ٥/ ٣/ ٢٠١٤، في: **http://www.alarabiya.net**

٢. انظر حوار وزير المالية في جريدة الأهرام، ١٩/ ٣/ ٢٠١٣.

المالية لفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية دون شروط، أو ترسيتها بـ"الأمر المباشر" على شركات أجنبية، كما حدث مع مجموعة "أراب تك" الإماراتية، وإهمال الشركات الوطنية، كشركة "المقاولون العرب" والشركات الخاصة المصرية، غير أن التوسع في هذه الأنماط من السياسة الاقتصادية قد يؤدي إلى مزيد من نقل الفائض المالي إلى خارج الدولة، وقد يقضي على الفرص البديلة لنمو الاقتصاد المصري.

وعلى مستوى العلاقات الخارجية، يتضح أن قدرة السياسة المصرية على جذب التأييد الدولي ظلت محدودة بنطاق بعض دول الخليج العربي، فيما تميل الولايات المتحدة وأوروبا إلى إجراء تعديلات في موقفها من تأييد الوضع القائم في مصر، حيث لُوحظ أن المواقف الرسمية لهذه الدول تقترب من تجميد التعاون مع الحكومة المصرية، سواء ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي أو السياسي أو العسكري، وهذه المواقف تختلف عن مواقف بداية الفترة الأولى التي ذهبت فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للتوصية بإدماج كل الأطراف بخريطة الطريق كخيار وحيد ودون ضمانات الوصول للديمقراطية.

خلاصة

لا زالت فكرة التلاقي السياسي لدى الأطراف على حلول تفاوضية تلقى قليلاً من الاهتمام، خصوصاً في ظل عدم طرح مبادرات يمكن الوثوق بها لدى الأطراف، ويمثل ذلك واحداً من جوانب المشكلة، فضلاً عن أن السياسات الحكومية هي في ذاتها تصاغ في ظل صراع سياسيّ، وتُعدّ امتداداً للخلاف السياسي منذ انتخابات الرئاسة في عام ٢٠١٢، والتي كشفت عن هشاشة النظم التي تتشكل في ظل تفاقم الأزمات السياسية، سواء من جهة ضعف بنيتها الداخلية أو استنادها إلى عوامل خارجية، وبالتالي، فإن الدخول إلى مرحلة الرئاسة دون تهدئة التوتر ووضوح مسار الحوار والمصالحة الوطنية الجامعة يزيد من مخاطر الاستقرار السياسي والاقتصادي في مصر.

التحول في جنوب السودان وأثره على الاستقرار الإقليمي*

تشترك دولة جنوب السودان بحدود سياسية مع ست دول أفريقية، هي أوغندا وكينيا وإثيوبيا وشمال السودان وأفريقيا الوسطى والكونغو، مما يمكن أن يشكل نقطة ضعف في تكوين الدولة السياسي، حيث تعتبر كثرة عدد الجيران عيباً استراتيجياً وأمنياً على الدولة؛ إذ يكون ذلك مدعاة لكثرة الاحتكاك وإثارة المشكلات فيما بينها، كما ينتج عن ذلك طمع الدول القوية في موقع الدولة الأضعف وثرواتها، كما تتأثر علاقات الجوار بالأفكار والأيدولوجيات المنتشرة في الدول المجاورة، فضلاً عن أنه كلما طالت الحدود كان ذلك مدعاة للنزاع فيما بينها، حيث تتأثر الدول المتجاورة بقدرات بعضها وإمكاناتها وبعدد سكانها ومستويات معيشتها ومواقعها وموازين القوة والضعف، الأمر الذي يؤثر على السلوك السياسي المتبادل بينها.

وتعاني دولة جنوب السودان منذ نشأتها من مشكلات عدة تهدد كيان الدولة، حيث تفتقد للمقومات الأساسية لبنائها، ومن هذه المشكلات ما يتعلق بالحدود السياسية التي لم تُرسَم بشكل نهائي، إضافة إلى النزاعات المتعلقة بمناطق أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق، إلا أن مشكلة التعددية الإثنية تبقى من أكبر التهديدات التي قد تعصف بوجود الدولة؛ فجنوب السودان ملتقىً لعوالم شتى، فلا هي دولة أفريقية خالصة، ولا عربية خالصة، كما أنه ليس دولة إسلامية ولا مسيحية، وإنما هي مزيج من ذلك كله.

وعلى الرغم من توافر الموارد الاقتصادية المتمثلة في النفط بشكل أساس، إلا أن موقع الدولة الحبيس جعلها رهينة بعلاقاتها مع دول الجوار، وكان نتيجة لذلك عدم استكمال مؤسسات الدولة الأساسية، وصعوبة بناء جيش نظامي موحد كنتيجة حتمية لمشكلة الإثنية بمعطياتها العرقية والقبلية والدينية واللغوية.

---

* إعداد الدكتور أنور السيد كامل، مدرس الجغرافيا السياسية، كلية الآداب جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه كلما كان التركيب الإثني لسكان الدولة متجانساً كان ذلك أدعى لاستقرار الأوضاع الداخلية فيها، مما يسهم بشكل مباشر في قوة الدولة ووزنها السياسي، وهو ما لم يتحقق في دولة الجنوب الوليدة بعد؛ فالتعددية الإثنية تمثل سبباً رئيساً في خلق المشكلات السياسية، وجمود النظام السياسي عن أداء وظائفه الموكولة له، ما لم يكن قادراً على التوفيق بين تلك الأعراق وتحقيق مطالبها بالمشاركة في الحكم والسلطة، إلا أن تلك الاختلافات الإثنية في دولة الجنوب، والتي بدأت بالانتشار منذ عام ٢٠١٣، مُعقّدة وتصعب السيطرة عليها، مما قد يعصف ببقاء الدولة ويؤدي إلى انهيارها، وسينتج عنه انعكاسات سلبية كثيرة على طرفي النزاع في الدولة أولاً، وثانياً على المحيط الإقليمي.

ويحاول هذا التقرير إلقاء نظرة تحليلية على أثر تلك المتغيرات في جنوب السودان، والذي يمثل البُعد التاريخي للدولة الوليدة، ولأوغندا وكينيا وإثيوبيا- الحلفاء الطبيعيين لها، خاصة مع وجود الروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية والعرقية والدينية، فضلاً عن مصر، في حين أن دولتي أفريقيا الوسطى والكونغو هما أقل دول الجوار ارتباطاً بدولة جنوب السودان تأثيراً وتأثراً، بسبب ضعفهما الاقتصادي، ووجود العديد من المشكلات الفعلية بهما، وذلك على النحو التالي:

أولاً: جنوب السودان

يمثل ظهور دولة جنوب السودان بداية لإعادة ترسيم الحدود السياسية، وليس في منطقة شرق أفريقيا فقط، بل ربما في منطقة الشرق الأوسط، وإعادة تقسيم الدول على أسس إثنية "دينية- عرقية- لغوية"، وذلك بغرض إضعاف الدول الكبرى وتحويلها إلى دويلات صغيرة قليلة الأهمية ذات قيمة سياسية ضئيلة، إذ تُعدّ الدولة كبيرة المساحة المتماسكة بما تحتويه من موارد اقتصادية وسكان مؤهلين على استغلال تلك الموارد، تُعدّ عنصر قوة يضاف إلى وزن الدولة السياسي.

ويمكن أن تشكل الصراعات الداخلية في جنوب السودان مدخلاً للتدخل الأجنبي في شؤون المنطقة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن قبيلة الدينكا(*) تسيطر على مقاليد الأمور بالحركة الشعبية لتحرير السودان، فإليها ينتمي "سلفا كير" الرئيس الحالي لدولة الجنوب، في حين ينتمي "ريك مشار" إلى قبيلة النوير(**) الأكثر ارتباطاً بالحركة الانفصالية السابقة "أنيانا"، فضلاً عن العديد من الجماعات الأخرى كالفونج والأنواك والأشولي واللو واللافون والباري والمابان والمندري وغيرهم، وعليه اتخذت آليات العنف المسلح في المنطقة بعداً إثنياً.

وتشير التقارير إلى أن القتل يتم عن طريق اختيار المرتكبين لضحاياهم على أساس الإثنية، ويمكن أن يطلق على ذلك الصراع "صراع الدينكا مقابل النوير"، وقد نتجت عن تلك النزاعات التحولات التالية:

١. زيادة النزاعات المسلحة في جنوب السودان للمخاوف الأمنية في الحقول النفطية الموجودة في شمال الدولة، والتي تمثل عصب الحياة لاقتصاد الدولة، إذ إن نحو ٩٨٪ من الميزانية العامة للدولة تعتمد على النفط، ونتيجة لتلك الاشتباكات، وطبقاً لتقرير الأوبك الشهري، تراجعت إمدادات جنوب السودان بنحو ٣٠ ألف برميل من ٣٥٠ ألفاً، وذلك بعد سيطرة المتمردين على (ملكال) عاصمة ولاية أعالي النيل المنتجة للنفط، مما سيكون له أبلغ الأثر السلبي على الوضع الاقتصادي وكافة مشاريع التنمية والإعمار في تلك الدولة الوليدة وتهديد كيانها.

(*) تعد أكبر القبائل الجنوبية سكاناً، إذ يقدر عددهم بنحو ٩٢٦ ألف نسمة عام ٢٠١٢، فضلاً عن توزيعهم داخل الدولة في مناطق متفرقة، حيث يشكلون نطاقاً عرضياً يمتد من بحر الغزال غرباً حتى الحدود الإثيوبية شرقاً، وإن كان التركز الأكبر لهم في إقليم بحر الغزال وبحر العرب.

(**) أكبر قبائل ولاية أعالي النيل، ويصل عدد سكانها نحو ٦٩ ألف نسمة، ويقطنون مساحة تقدر بنحو ٣٠ ألف ميل مربع في دولة الجنوب على ضفتي النيل الأبيض، ويمتدون شرقاً إلى حدود الحبشة وغرباً إلى كردفان.

٢. قتل الآف الأشخاص، فطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة التي أعلنها مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، فإن تلك النزاعات أودت بحياة نحو ١٠ الآف شخص، فضلاً عن نزوح ما يربو عن ٨٠٠ ألف نسمة عن ديارهم، حيث بلغ عدد النازحين في شهر واحد فقط نحو ٨٦ ألف شخص، منهم ٤٧ ألفاً في أوغندا، ونحو ٢٠ ألفاً في إثيوبيا، وحوالي ٩ آلاف في كينيا، وما يزيد على ١٠ الآف في ولايات جنوب وغرب كردفان ودارفور، ويعاني اللاجئون من مشاكل جمّة تتعلق بالنظافة والصحة والغذاء ونقص المياه.

٣. تشير تلك النزاعات إلى مدى عجز الحكومة في جوبا وعدم قدرتها على الحفاظ على وجودها، فضلاً عن عدم توافر الاستقرار الأمني والسياسي في كثير من أنحاء الدولة، وما يزيد تلك النزاعات تعقيداً أن الأسلحة الصغيرة تتوافر بكثرة في جميع أنحاء الدولة.

ثانياً: السودان

تعد مشكلتا ترسيم الحدود بين جنوب السودان وجمهورية السودان، وخاصة حول منطقة أبيي، أكثر المشاكل أهمية فيما يتعلق باستقرار العلاقات بين دولتي جنوب السودان والسودان، حيث تتسم العلاقات بينهما بالتوتر الدائم نتيجة التباين الأيديولوجي والتوجهات الإقليمية، وتتزايد حدة التوتر الدائم بين الدولتين نتيجة لرؤية دولة الجنوب تجاه السودان بكونها العدوّ الأهم، وقد أثّرت التحولات في دولة الجنوب على السودان في النواحي التالية:

١. لم يقتصر انفصال الجنوب على انتقاص ربع مساحة السودان فقط، بل امتدت آثاره إلى ظهور وتعزيز بؤر تمرد وعصيان متعددة على امتداد السودان، فضلاً عن اتساع رقعة الاحتكاكات الحدودية، مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة التوتر السياسي والعسكري.

٢. هجرة أعداد كبيرة من دولة الجنوب إلى السودان، وخاصة من القبائل الحدودية المتضررة من تلك النزاعات؛ إذ قُدّر عدد النازحين إليها بنحو ٢٧,٦٠٠ ألف شخص، فضلاً عن تهريب الأسلحة وانتشارها، والقيام بعمليات عسكرية محدودة داخل الأراضي السودانية للحصول على السلع الغذائية، وكل ذلك يشكل مزيداً من التهديد للأمن الوطني السوداني.

٣. انخفاض الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة نتيجة سيطرة المتمردين على الحقول النفطية، واحتمال توقف ضخ النفط إلى الشمال مرة أخرى نتيجة الصراع الدائر في الجنوب، وقد قدّرت الدوائر الاقتصادية رسوم عبور نفط دولة الجنوب بنحو ملياري دولار سنوياً، مما سيضاعف الضغوط الاقتصادية على دولة السودان واضطرارها إلى رفع الدعم عن الوقود، ويزيد من اعتماد السودان على المساعدات النفطية من ليبيا وإيران، مما قد يزيد من نفوذهما وتدخلهما في شؤون السودان، وما نجم عن ذلك من تداعيات واحتجاجات أودت بحياة عشرات الأشخاص، وتوقف مشروعات التنمية، فضلاً عما أصاب القطاعات الاقتصادية الزراعية والرعوية والتجارية من كساد وارتفاع معدلات البطالة والفقر والجريمة، وضغط على النفقات العامة للدولة، وتنشيط الصادرات التقليدية من الحبوب، والاتجاه إلى الاعتماد على النشاط الزراعي.

وعليه؛ يسعى السودان إلى دعم حكومة جوبا بقيادة "سلفا كير" ضد "مشار"، رغبة منها في الحفاظ على تدفق نفط الجنوب عبر أراضيها، وخاصة مع تقارب "سلفا كير" مع النظام الحاكم في السودان، والذي يرى أن استقرار الجنوب مرهون بالتوافق مع دولة الشمال، على العكس من نائبه "مشار".

٤. يضعف النزاع الدائر في جنوب السودان كيان الدولة السودانية ويهدد أمنها واستقرارها، وتشتيت جهودها واقتصادها باتجاه النزاع في الجنوب، لا سيما إذا علمنا أن السودان يعاني من حركات تمرد متعددة في داخله.

ثالثاً: إثيوبيا

تمثل إثيوبيا نقطة الارتكاز لسياسة الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل في منطقة الشرق الأفريقي، ومن ثَمّ، فإن دورهما المهيمن على توجهات إثيوبيا سيدفع المنطقة نحو عملية إعادة لتوزيع الأدوار السياسية في منطقة شرق أفريقيا، والتي تكمن في جعل المنطقة بأسرها في حالة عدم استقرار ونزاع دائمين، ويمكن حصر أثر التحولات في جنوب السودان على إثيوبيا فيما يلي:

١. تعقيد أزمة المياه في حوض النيل، ومنها مشروعات تقليل الفواقد "قناة جونجلي"، والتي تقع في دولة جنوب السودان، فضلاً عن السماح لإثيوبيا بالمضي قدماً في مشروعاتها المائية، وخاصة سد النهضة، على حساب اتفاقية المياه الموقعة في دول الحوض عام ١٩٥٨، والتأكيد على اتفاقية "عنتيبي" التي تقضي بإعادة توزيع حصص المياه على دول الحوض في ضوء المستجدات الجديدة في المنطقة، وما يؤكد ذلك إرسال إثيوبيا لبعض القوات إلى منطقة أبيي.

٢. قد تحذو بعض الإثنيات الإثيوبية حذو ما حدث في الجنوب وانفصاله عن الشمال، حيث تزخر دولة إثيوبيا ببعض القوميات والإثنيات ذات التطلعات الانفصالية، فقد تنتقل عدوى الانفصال بأعراضها المتعددة، فإثيوبيا تحمل في جسدها نحو ٨٣ تكويناً إثنياً، فضلاً عما يتبعها من تعددية عرقية ولغوية ودينية، ولكل من هذه التكوينات الإثنية مساحات جغرافية كبيرة، وأعداد سكانية كبيرة، مما يجعلها في حالة صراع مستتر مع الدولة للمطالبة بالانفصال، ولعل ما حدث مع أرتيريا يؤكد ذلك، بل إن بعض التكوينات الإثنية تتجاوز المشكلة الأرتيرية، مثل منطقة (الأوروميا) ولغتها الخاصة (الأرومو) التي يبلغ سكانها نحو ٢٥ مليون نسمة، والتي لها متحدثون في كلٍّ من كينيا والصومال، وهو ما عزّز بإنشاء "جبهة تحرير أورومو" على غرار "الحركة الشعبية لتحرير السودان".

وكذلك مشكلة إقليم (أوجادين) ذي الميول الصومالية الإسلامية، وسكانه البالغ عددهم نحو ٦ ملايين نسمة، ومساحته التي تتجاوز ٢٧٩ ألف كم٢، فضلا عن مشكلة مثلث (عفار) مع كل من أرتيريا وجيبوتي، مما يضع الدولة في وضع حرج، ويجعلها في حالة توتر دائم، وهو ما يضاعف الاهتمام بالأوضاع العسكرية وما يتبعه من إنفاق عسكري أمني على حساب خطط التنمية بها، والذي يؤثر سلباً على الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

رابعاً: أوغندا

يرتبط الحضور الأوغندي القوي في الأزمة الدائرة في جنوب السودان برغبتها في الحفاظ على مصالحها مع جنوب السودان، حيث يعد استقرار الجنوب الضمانة الرئيسة لمصالحها، والتي تتمثل في صادراتها لدولة الجنوب والمقدرة بنحو ١,٣ مليار دولار عام ٢٠١٢، فضلاً عن العمالة الأوغندية في دولة الجنوب.

وعليه، حصل السلوك العدائي لدولة أوغندا تجاه قوات "مشار"، ما قد يدفع الأخير إلى التحالف مع جماعة "جيش الرب(*)" في شمال أوغندا، رغبة منه في إيجاد ظهير إقليمي يُمكِّنه من الصمود ضد خصمه الداخلي، وقد ينذر بانتقال المواجهات إلى داخل الأراضي الأوغندية، ومن ناحية أخرى فقد بلغ عدد اللاجئين من جنوب السودان إلى أوغندا ما يقارب ٩٨ ألف نسمة، وتواجه أوغندا صعوبات جمة في استضافة هذا

(*) حركة تمرد مسيحية مسلحة في شمال أوغندا، تأسس جيش الرب كمعارضة أوغندية من قبائل الأشولي عام ١٩٨٦ على يد جوزيف كوني، وهو العام نفسه الذي استولى فيه الرئيس "يوري موسيفيني" على السلطة في أوغندا، واستندت الحركة في تحركها على دعاوى بإهمال الحكومات الأوغندية للمناطق الواقعة شمال أوغندا، وبدأت الحركة نشاطها منذ عام ١٩٨٨ في شمال أوغندا، إلا أن مقاتليها أخذوا بالانتشار في أطراف شمال شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية وفي أفريقيا الوسطى وفي جنوب السودان منذ عام ٢٠٠٥، ويسعى جيش الرب إلى هدف رئيس هو الإطاحة بنظام الرئيس الأوغندي "يوري موسفيني"، فضلاً عن إقامة نظام حكم ديني يتأسس على العهد الجديد والوصايا العشر.

العدد الكبير من اللاجئين، لذا فقد سارعت أوغندا بإرسال ما يتراوح بين ٢٠٠٠-٥٠٠٠ جندي لدعم حكومة جوبا، وذلك للحفاظ على مصالحها وحماية استقرارها.

خامساً: كينيا

يُعزى تدخل كينيا في دولة جنوب السودان ودعمها للجبهة الشعبية لتحرير السودان إلى حماية مصالحها في هذه الدولة، حيث تسعى إلى رفض أي طلب سودانيّ بمثلث "إيلمي[**]" الإستراتيجي، لذا دعمت كينيا الانفصال في المنطقة بشكل قوي.

كما تتمحور العلاقات الكينية مع دولة جنوب السودان في مجالات اقتصادية مختلفة، ومنها تعزيز القدرة التصنيعية لدولة الجنوب، وتنفيذ البُنى التحتية التي تربط بين كينيا وجنوب السودان، وما يستتبعه من إنشاء خط سكة الحديد المزمع إنشاؤه، وإنشاء ميناء (لامو) بين جنوب السودان وكينيا وإثيوبيا لنقل النفط من دولة الجنوب إلى كينيا عبر خط أنابيب النفط.

وتنعكس تداعيات الأزمة الراهنة في جنوب السودان على اقتصاد كينيا وأمنها؛ ففي المجال الاقتصادي بدأ بعض المستثمرين الكينيين بالاستثمار في دولة الجنوب، لا سيما في قطاع المصارف، حيث قام البنك التجاري الكيني بافتتاح ٨ فروع في مختلف أنحاء الجنوب منذ عام ٢٠٠٦، فضلاً عن قطاع البناء، إلا أن تلك المنشآت قد تعرّضت للنهب أثناء اندلاع عمليات العنف، ما ترتّب عليه خسارة عدد من الكينيين لعملهم في دولة الجنوب والعودة لدولتهم للمنافسة في سوق العمل المحلية.

وفي المجال الأمني، فإن غياب الأمن والنظام في دولة الجوار يؤدي بشكل عام إلى عمليات واسعة لتهريب السلاح إلى كينيا، وما يمكن أن يترتب عليه من ارتفاع معدلات الجريمة وغياب الأمن، الأمر الذي يؤثر سلباً على استقرار الدولة وقوتها ووزنها السياسي.

[**] منطقة غنية بالمعادن على الحدود الكينية- السودانية، وقد ضمتها بريطانيا إداريا لكينيا أيضاً أثناء احتلالها للسودان، ورفضت إعادته بعد ذلك، وتبلغ مساحته نحو ٣٤٥٨كم٢.

سادساً: مصر

تؤثر التحولات الجارية في جنوب السودان على مصر، وخاصة فيما يتعلق بالأمن القومي المصري والمتمثل في استمرار تدفق مياه النيل، وتهريب الأسلحة وانتشارها، مما قد يؤدي إلى توجه اهتمامات الحكومة المصرية إلى قضايا بعيده عن توجهاتها الأساسية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد انفصال دولة الجنوب أصبحت الدولة الحادية عشرة في حوض النيل، كما أصبحت دولة منبع، حيث يمرّ منها بحر الغزال، ولا تحتاج دولة جنوب السودان إلى مياه نهر النيل، نظراً لوجود أنهار أخرى وهطول أمطار كثيفة، إلا أن التخوف المصري قائم من اتفاقية "عنتيبي" التي أشارت إلى ضرورة إعادة توزيع حصص المياه على دول الحوض وفقاً للمستجدات الإقليمية الجديدة، إضافة إلى ما تروّجه بعض دول الحوض من قضية بيع المياه.

وتأتي أهمية دولة جنوب السودان لمصر من كونها الموقع الأمثل لمشروعات زيادة حصة المياه، سواء أكان ذلك بالتخزين أم بشق القنوات كمشروع قناة "جونجلي"، والتي من شأنها زيادة إيرادات مياه النيل بنحو ٥٥ مليون م٣، وما يتبعه من توليد للكهرباء.

إلا أن التدخل الإسرائيلي في شؤون المنطقة سيؤدي إلى تأزيم الوضع المائي، وخاصة محاولتها تعطيل المشروعات الخاصة بتعظيم الفواقد المائية من نهر النيل، مما قد يساعد في الضغط على مصر، وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير، حتى ترضخ للضغوط الأمريكية والإسرائيلية بعدما ظهرت بمواقف ندية للطرفين.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الحركات القائدة للنزاعات في الجنوب تعارض التعاون المصري- السوداني، وترى فيه تهديداً لمستقبلها، ما قد يؤدي إلى تحالف تلك الحركات وتطويقها لشمال السودان ومصر وعزلهما عن محيطهما في حوض النيل.

وعلى الرغم من الأهمية القصوى لنهر النيل بصفته شريان الحياة الأوحد لمصر، إلا أن هناك غياباً مصرياً عن المشهد، والذي تتصدره كل من إثيوبيا وأوغندا، وتغذيهما مصالحهما المناهضة للموقف المصري في قضية مياه النيل، ومن ثَمَّ، فإن دورهما يعزز استقطاب جنوب السودان تجاههما، وبالتالي فإن أي تسوية مستقبلية لقضية مياه النيل

لن تتم بمعزل عن مصلحة الدولتين ارتباطاً بحصولهما على دعم باقي دول الحوض، ومنها جنوب السودان، والدليل على ذلك استضافة إثيوبيا للطرفين المتنازعين في جنوب السودان رغبة منها في احتواء الصراع بينهما، فضلاً عن الدور الذي يمارسه الرئيس الأوغندي في تقديم الدعم العسكري لحكومة جوبا على الأرض، مما يعني أن وجهة نظر الجنوب قد تتفق مع دولتي إثيوبيا وأوغندا المناوئتين للمصالح المصرية، وذلك في ظل غياب الدور المصري عن المشهد، واكتفائه بالتصريحات تنديداً أو تأييداً فقط.

ويمكن القول بأنه لا يمكن اختزال ما تشهده دولة الجنوب من اضطرابات وعدم استقرار في قضية مياه النيل فقط، بل إنها محاولات ممنهجة ومنظمة لتحجيم دور مصر الإقليمي في المنطقة.

وأخيراً، يمكن القول بأنه لا يُتوقَّع حصول استتباب للأمن في المنطقة، وقد يشعل النزاع الدائر حالياً في جنوب السودان نار الحروب في المنطقة، حيث إن وجود قوى دولية ذات مطامع في اقتصادات المنطقة وموقعها، سيغذّي النزاعات بها ويدعمها، وقد أثبتت الأحداث أن انفصال الجنوب لم يقدم حلولاً لأي نزاعات كانت قائمة في السابق، وعليه، فإن أدوات إدارة المشكلات الناتجة عن التعدد الإثني متعددة، ومنها استراتيجية هيمنة الدولة، وهي تعني بناء مؤسسات حكومية ذات كفاءة عالية، وفي الوقت نفسه العمل على آليات لصون حقوق الأقليات وحمايتها، وكذلك اتباع استراتيجية الفيدرالية والكيانات العِرْقية، وذلك عن طريق تقسيم الحيز الإقليمي إلى ولايات أو مقاطعات متوافقة مع الانقسامات العرقية، يكون لكل ولاية قدر متماثل من السلطة، إضافة إلى استراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقسيم السلطة، وهي تقوم على قبول التعددية الإثنية والتنوع مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص في إطار المواطنة بالنسبة لكل الجماعات، فضلاً عن إنشاء مؤسسات سياسية واجتماعية لتلك الجماعات التي تتمتع بمزايا المساواة دون الحاجة للاستيعاب القهري.

أثر التضخم الاقتصادي في الأردن وانعكاساته على المواطن الأردني*

يُعدّ التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية ذات الأثر المباشر على الاقتصاد، ولذلك كان كبح جماح التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار من أولويات السياسات الاقتصادية، رغم الجدل الواسع بين الاقتصاديين حول ماهية التضخم الاقتصادي وأسبابه وآثاره، اعتقاداً منهم أن التضخم ظاهرة اقتصادية ديناميكية، يصعب التنبؤ بها وقياس العوامل المؤثرة فيها بشكل دقيق، فالتضخم الاقتصادي من أكثر الاصطلاحات شيوعاً، وبالتالي تباينت الآراء حول تحديد مفهوم دقيق له، فهناك من ينظر إلى التضخم ويعرّفه بناءً على أسبابه، وهناك من يتناوله بالدراسة والتمحيص بناءً على مظاهره وآثاره، وبالمحصلة فهو وصف لحالة معينة غير صحية.

فالاقتصادي الأمريكي (M. Friedman) عرّف التضخم بأنه الزيادة المفرطة في إصدار النقد، مقتصراً معنى التضخم في هذا على أنه ظاهرة نقدية، أما (Keynes) فهو وإن بدا مُقرّاً بذلك التعريف، إلا أنه ميّز بين حالتين للاقتصاد: الأولى تكون دون مستوى التشغيل الكامل حيث تؤدي زيادة الأسعار دوراً محفّزاً للاقتصاد، وبالتالي انخفاض البطالة وتحقيق الاستخدام الشامل، والحالة الثانية حينما يصبح التضخم ناشئاً عن الزيادة المفرطة في إصدار النقد ليصل الاقتصاد مرحلة الاستخدام الكامل فترتفع الأسعار وتنخفض القوة الشرائية للنقود.

أما الذين ينظرون للتضخم بناءً على مظاهره وآثاره، فيذهبون إلى تعريفه بأنه الارتفاع المستمر والملموس في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية محددة، وبذلك فهناك علاقة طردية بين عرض النقد ومعدل التضخم، مما يعني أن التضخم ظاهرة نقدية. (الرفاعي، ٢٠٠٢، ص٢١).

---

* إعداد الدكتور أحمد زكريا صيام، أستاذ المالية والمصرفية المشارك، جامعة البلقاء التطبيقية.

وبذلك، يأخذ التضخم أشكالاً عديدة بصرف النظر عن أسبابه، فيتراوح بين:

- التضخم المعتدل (الزاحف) (Moderateor Creeping)، وتكون زيادة الأسعار فيه بسيطة، ويكثر في فترات تراخي الطلب.
- التضخم المتسارع (Gall Oping) وتتزايد فيه مستويات الأسعار بشكل مستمر ومتضاعف.
- التضخم المكبوت (Depressed) حيث تفرض سياسات وقيود نوعية وكمّية تحد من ارتفاع الأسعار، ولكن الأسعار ترتفع بشكل كبير وسريع بزوال تلك القيود.
- التضخم الجامح (Hyper)، وغالباً ما يكون في حالة الأزمات حينما تتراجع ثقة الأفراد باستخدام النقود كمستودع للقيمة.
- التضخم الدوري (Cyclical) الذي يحدث نتيجة لما يطرأ على الطلب والعرض، ويكون مرتبطاً بشكل مباشر بالدورات الاقتصادية.

وأياً يكن الأمر، فقد اختلف الاقتصاديون في تحديد أثر التضخم على سلوك المواطن، فالتضخم بما يسببه من تراجع في القوة الشرائية للنقود يخلق جوّاً نفسيّاً يساعد على زيادة الاستهلاك، في حين أنه عندما يشعر المُدَّخِرون أن العائد على مدَّخراتهم أقل من معدلات التضخم السائدة سيؤثر على التوجه نحو الأوعية الادخارية، في حين يرى آخرون (الزبيدي، ٢٠١١، ص١٤١) أن بعض الاقتصاديين يؤكدون أن التضخم وارتفاع معدلاته إنما يؤدي إلى زيادة المدخرات وبالتالي زيادة الطلب على الأوعية الادخارية المصرفية.

ومهما تنوعت نظريات نشوء التضخم ومصادره، فتكاد تنحصر فيما يلي:

- **التضخم الناتج عن الطلب**، ويكون نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات بما يفوق المعروض منها، ونتيجة لذلك الطلب الفائض يرتفع المستوى العام للأسعار، ويصبح مصدر فائض الطلب هو زيادة الإنفاق الحكومي أو الاستهلاكي، أو زيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح لتمويل النفقات الاستثمارية.

ويمكن معالجة ذلك النوع من التضخم باتباع سياسات نقدية ومالية متشددة، كأن ترتفع أسعار الفائدة فيتقلص حجم الاستثمار لينخفض الطلب على النقود (لأغراض الاستثمار) بشكل مباشر، وحيال ذلك الواقع تستطيع الدولة، من خلال السياسة المالية، خفض الإنفاق الحكومي، أو زيادة معدلات الضريبة، أو خفض الدخول النقدية، وبالتالي انخفاض الطلب، دون أن يغيب عن البال تبعات تلك القرارات وتداعياتها على المواطن وما قد تخلفهُ من انعكاسات وردود أفعال.

- **التضخم الناجم عن زيادة التكاليف**، وينشأ هذا التضخم غالباً نتيجة ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي بالمنتجين إلى زيادة الأسعار حفاظاً على هامش ربحهم المستهدف، وتعود أسباب ارتفاع تكاليف الإنتاج لعوامل عدة: من بينها ارتفاع أسعار الواردات، مما يزيد من أسعار السلع نتيجة ارتفاع مدخلات الإنتاج، وتزداد هذه الحالة كلما كان الاقتصاد الوطني منفتحاً على الخارج، وكذلك نتيجة خفض قيمة العملة المحلية، فترتفع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج، ناهيك عن زيادة أجور الأيدي العاملة التي تكون أحياناً بسبب ضغوطات معينة تطالب برفع مستوى الأجور نتيجة مطالبة العاملين بذلك (العمر، ١٤١٦هـ، ص٤٠)، فتكون تكلفة العمالة ومستويات الأجور أعلى من مستويات الإنتاجية، الأمر الذي يعزز الآثار التضخمية من جديد.

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً رغبة المنتجين بزيادة أرباحهم ورفع هامش الربح المستهدف، وبالتالي الدفع باتجاه رفع الأسعار، فتتعزز الآثار التضخمية أيضاً، وربما يكون لتكلفة الحصول على الأموال وارتباطها بأسعار الفائدة علاقة بارتفاع تكلفة الإنتاج التي ستُغطّى برفع الأسعار لتعويض تكلفة أسعار الفائدة، وبالتالي حدوث التضخم من جديد.

وللتضخم الهيكلي والركودي انعكاساتهما على المواطن، فقد كان الاعتقاد سائداً حتى سبعينيات القرن الماضي بوجود علاقة عكسية بين ظاهرتي البطالة والتضخم إلى حدٍ ما، إلاّ أن الواقع بعد ذلك شهد حالة من الارتفاع في معدلات التضخم والبطالة

والركود الاقتصادي في الوقت ذاته، وسميت تلك الظاهرة ثلاثية الأبعاد بالتضخم الركودي (Stagflation) وكان من مبررات تفسير هذا النوع من التضخم، ارتفاع أسعار النفط نتيجة الأزمة النفطية عام ١٩٧٣، والحدّ من الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار، فتقف السياسات المالية والنقدية حائرة أمام ذلك الواقع لوجود معدلات تضخم مرتفعة وبطالة متزايدة وركود اقتصادي، فهي إن اتبعت سياسة انكماشية سيكون ذلك على حساب انخفاض مستوى الإنتاج والبطالة وانخفاض التضخم، وإن عملت على فرض سياسات توسعية ستنجح بتحفيز الاستثمار وزيادة الطلب، وبالتالي رفع مستوى الإنتاج، ولكن ستكون ضريبة ذلك في المقابل تفاقم معدلات التضخم وانعكاساته السلبية على المواطن، بتآكل القوة الشرائية للنقد والارتفاع الحادّ في الأسعار وتدني الدخول ومستويات الأجور، ذلك أن خفض الإنفاق الحكومي سيعمل بشكل أو بآخر على خفض النقد المتداول في الأسواق (البازعي، ١٩٩٧، ص١٨٨)، ولكن دون أن نهمل ما لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية.

وقد ألقت الأزمة العالمية الراهنة بظلالها على مجالات الحياة كافة، فقد كان للتطورات الاقتصادية والمالية العالمية تداعياتها بشكل أو بآخر، ذلك أنه في حال ارتفاع معدلات التضخم بمستويات عالية يتسارع تداول النقد، مما ينعكس سلبا على العُملة المحلية، وهو ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية (الأمين، ١٩٨٣، ص٣٥).

ومع ذلك فإن التوقعات تتجه نحو حالة من الاستقرار الاقتصادي النسبي، كما هو الحال في الأردن، حيث تشير غالبية الدراسات إلى استمرار الاستقرار الاقتصادي رغم التحديات والعقبات، وهو ما يؤكده صندوق النقد الدولي بأن نسبة النمو الاقتصادي الأردني وصلت إلى ٣,٥٪ عام ٢٠١٤ الحالي.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن للبيئة الاقتصادية في الأردن خصوصيتها بالنظر إلى ماهية وهيكلة الاقتصاد الأردني، والذي يغلب عليه الطابع الخدمي، من حيث المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة في الإنتاج والتوظيف، في ظل ما يعانيه هذا الاقتصاد من

قلة في الموارد الطبيعية، وتفاقم لظاهرتي الفقر والبطالة، وتزايد معدلات التضخم في ظل محدودية السوق المحلي والتزايد السكاني.

ومع ذلك، فإن البيئة السياسية المستقرة، والموقع الجغرافي المميز للأردن، جعله الأسهل والأسرع وصولاً إلى الأسواق العالمية بإنشاء المناطق الحرة والمدن الصناعية، وبعضويته في اتفاقيات التجارة، والالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية، إضافة إلى الحوافز والإعفاءات المقدمة لتشجيع الاستثمار، والإعفاءات الضريبية المنوّعة، وميزة الموارد البشرية المؤهلة ذات الكفاءة والمنافسة، وبالتالي مرونة الاقتصاد في التعامل مع المتغيرات.

إلاّ أن الواقع يشير إلى حالة من الضبابية في الرؤى المستقبلية، فاستنطاق لُغة الأرقام صعب، وتفسيرها وتحليلها أصعب، وإن بدت سهلة، ولا أدلّ على ذلك من الإعفاءات الشخصية والعائلية الواردة في قانون ضريبة الدخل، والبالغة ٢٤ ألف دينار للعائلة، و١٢ ألف دينار للشخص، والذي يعني بشكل أو بآخر أن السواد الأعظم مشمول بذلك الإعفاء إذا سلّمنا بأن ٤٥٪ من المشتركين في الضمان الاجتماعي تقل أجورهم الشهرية عن ٣٠٠ دينار، وأن ٨٣٪ من المشتركين تقل أجورهم الشهرية عن ٥٠٠ دينار.

ففي تقرير لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، تبيّن أن أكثر من ٨٣٪ من المشتركين في الضمان الاجتماعي تقل أجورهم الشهرية عن ٥٠٠ دينار، وأن عدد الموظفين الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من ٢٠٠ دينار قد بلغ ١٣٣ ألف موظف و٥٧ ألف موظفة، مما يعني أن ٧١٪ من العاملين المشتركين في الضمان الاجتماعي تقل أجورهم الشهرية عن ٤٠٠ دينار، وأن ٤٥٪ من المشتركين تقل أجورهم الشهرية عن ٣٠٠ دينار.

ويشير التقرير ذاته إلى أن عدد الموظفين الذي يتقاضون راتباً شهرياً من ٢٠٠-٣٠٠ دينار يبلغ ١٨١ ألف موظف و٥١ ألف موظفة، وأن عدد الذين يتقاضون رواتب شهرية من ٣٠٠-٤٠٠ دينار يبلغ ١٩٥ ألف موظف و٦٠ ألف موظفة، بينما بلغ عدد الموظفين الذين يتقاضون رواتب شهرية ما بين ٤٠٠-٥٠٠ دينار ٧٤ ألف موظف و٣٥ ألف موظفة، في حين بلغ عدد الموظفين المشتركين في الضمان الاجتماعي ٨٧ ألف موظف

و٢٧ ألف موظفة ممن يتقاضون رواتب شهرية ما بين ٥٠٠-٩٠٠ دينار، وأن ٤٤ ألف موظف و٩ آلاف موظفة تزيد رواتبهم عن ١٠٠٠ دينار.

وبتحليل هذه الأرقام، يمكن إدراج غالبية الموظفين تحت المادة (٩) من قانون ضريبة الدخل، ويستدل على ذلك من عدم قدرة جُلّ الأسر على تغطية حاجاتها بسبب وقوع معظمها تحت خط الفقر، كحالة من الحرمان المادي تعكس انخفاض استهلاك الغذاء كمّاً ونوعاً وتراجع المستوى التعليمي والصحي، وهشاشة الوضع السكني، والافتقار إلى تَمَلّك الأصول المادية والسلع المعمّرة، آخذين بالاعتبار معدّلات التضخم خلال الفترات الماضية، والذي ازداد من ٤,٤٪ إلى ٤,٨٪ ثم إلى ٥,٦٪ للسنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ على التوالي، والتي تعكس خط الفقر في الأردن للأسرة المعيارية بـ ٤٠٠ دينار شهرياً، في حين أن الهدف الرئيس من أهداف التنمية الألفية هو خفض نسبة الفقراء في العالم إلى النصف تقريباً بحلول عام ٢٠١٥، فأين نحن من ذلك الطموح في ظل الواقع الذي نعيش؟!

ومما تجدرُ الإشارة إليه، ونحن بصدد الحديث عن أثر التضخم الاقتصادي على المواطن الأردني، ما حقّقه الاقتصاد الأردني من نموّ في السنوات الأخيرة، نتيجة عدد من الإصلاحات، ومحاولة السيطرة على الدَّيْن العامّ، وجذب مزيد من الاستثمارات، حتى سجّل الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً وصل إلى ٢,٨٪ خلال عام ٢٠١٣، في الوقت الذي ارتفعت فيه مستويات التضخم إلى ٥,٦٪، وكان من أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع: النقل بنسبة ١١,٤٪، والوقود والإنارة بنسبة ١٩,٧٪، والإيجارات بنسبة ٤,٥٪، والخضروات بنسبة ١٤,٣٪، والفواكه بنسبة ١٧٪.

ومما أشارت إليه تقارير دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ارتفاع متوسط أسعار المستهلك بنسبة ٠,٨٪، وذلك محصلة لنموّ أسعار العديد من الموادّ في أعقاب تحرير أسعار المشتقات النفطية، في حين أن هناك شعوراً لدى عامة الشعب أن معادلة احتساب معدلات التضخم تأخذ بالاعتبار سلعاً وخدمات لا تُستهلك من أفراد الطبقة الفقيرة، مما يحسّن نسبة التضخم ويجعلها ظاهرياً منخفضة، لا سيما أنهم الأكثر شعوراً بارتفاع أسعار

السلع الأساسية، كون القوة الشرائية لديهم منخفضة نتيجة لانخفاض دخولهم، ولذلك فمن الأدقّ حساب معدّل التضخم لسلة السلع الأساسية المستهلكة يومياً.

وبالمقابل، فقد باتت المؤشرات الاقتصادية كثيرة، والتقارير متعددة، وطرق الاحتساب مختلفة، والاستنتاجات متباينة، الأمر الذي يزيد من منسوب التوقعات المتفائلة تارة، والمتشائمة تارة أخرى، وهنا تكمن أهمية القراءة المتأنّية المجرّدة المبنيّة على أسس موضوعية بحتة، نظراً للحاجة إلى رقم تضخم دقيق يعكس حقيقة الاقتصاد والأوزان النسبية لمجموعة السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك، ولا سيما حين يتعلق الأمر بما ينفقه المواطن على التعليم والإيجار والسكن كنسب مئوية من دخله.

ولا أدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه من تلك الفجوة بين معدل التضخم التي تعلنه دائرة الإحصاءات العامة الأردنية وصندوق النقد الدولي، ولذلك تعددت طرق احتساب معدلات التضخم فاختلفت دلالة كل منها؛ فهناك من يقارن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في الشهر الأخير من السنة بما كان عليه في الشهر نفسه من السنة السابقة، ومثال ذلك ارتفاع متوسط أسعار المستهلك بحوالي ٧,٢٪ لشهر كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٢ مقارنة مع الشهر نفسه من عام ٢٠١١، وهناك من يأخذ بمقارنة متوسط الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لأشهر السنة مقارنة بأشهر السنة السابقة، وعندئذٍ يكون معدّل التضخم مغايراً، ليبلغ ٤,٨٪ عام ٢٠١٢ مقارنة مع عام ٢٠١١، وما يعادل ٥,٦٪ لعام ٢٠١٣ مقارنة مع العام ٢٠١٢، وأيّاً يكن الأمر فالتضخم هاجس مقلق يؤرق كلاً من المواطن والمسؤول على حد سواء.

يتضح مما أوردناه سابقاً أن ظاهرة التضخم، وما تعنيه من ارتفاع للأسعار وانخفاض للقوة الشرائية، إنما هي مشكلة تعانيها كافة النظم الاقتصادية والاجتماعية، حتى باتت تؤرّق، بل وتهدد التوازن الاجتماعيّ والتكافل المجتمعيّ، لا سيما بين أفراد المجتمع ذوي الدخل المحدود، فما عاد يخفى على أحد ما تشهده أسواقنا المحلية في السنوات الأخيرة من ارتفاع ملحوظ في أسعار العديد من السلع الاستهلاكية والأساسية، حتى بات قوت المواطن وأمنه الغذائي، ذلك الخط الأحمر، منكشفاً إلى حد ما، فارتفاع الأسعار بات

ضيفاً ثقيل الظل على الاقتصاد الوطني، حتى تطاول واجتاح جيوب المواطنين، فارتفعت تكاليف المعيشة وزادت أعباؤها، وبات المواطن يخشى الوقوع تحت خط الفقر، والذي يختلف من دراسة لأخرى ومن موضع لآخر، ليصل تارة حدود ٤٠٠ دينار، ويتجاوز ٥٠٠ دينار، ليناهز سقف ٨٠٠ دينار، في ظل تضخّم عالميّ تسرَّب إلى اقتصادنا الأردني بمعدّل ٦,٥٪، فأثقل كاهل الاقتصاد وأضنك عيش المواطن، فبدت آثاره جلية على ذوي الطبقة الوسطى والفقيرة.

وهكذا، بات التضخم العامل الرئيس في ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني، وما عاد أثره ينحصر على مستوى المعيشة للمواطنين فحسب، بل تجاوز ذلك ليصل القدرة التنافسية للاقتصاد، وبات للتضخم الاقتصادي آثاره الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

وفيما يلي بعضٌ من أوجه آثار التضخم الاقتصادي وانعكاساته على المواطن الأردني:

أولاً: يؤثر التضخم سلباً على حجم المدخرات والطلب على الودائع، ذلك أن معدّل الفائدة الحقيقي في حالة كان معدّل ارتفاع الأسعار أعلى من الفائدة على الودائع، سيكون أقل من سعر الفائدة المعلن، فتنخفض القيمة الحقيقية لمدخرات المواطنين نتيجة معدلات التضخم، لما يخلقه من شعور نحو عدم التأكد والتشاؤم.

ثانياً: يُحدِث استمرار ارتفاع معدلات التضخم نوعاً من الإرباك في العملية الاستثمارية، فتصبح البيئة الاستثمارية غير جاذبة بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمار والعمالة، ويجعل اتخاذ القرارات الاستثمارية أكثر تعقيداً وصعوبة على المستثمرين، لعدم القدرة على التنبؤ والسيطرة على الأسعار، وبالتالي زيادة مخاطر الأعمال، فالتضخم، وما يعنيه من انخفاض للقوة الشرائية للنقود، سيؤدي لانخفاض القيم الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية (صيام، ٢٠٠٨، ص٢٤).

ثالثاً: للتضخم أثره الواضح على مستويات الدخل، فيكون انعكاس كل ارتفاع في الأسعار يفوق الارتفاع في الدخول سلبيّاً على الدخل الحقيقي للمواطن، ويكون

أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة أكثر المتضررين من ذلك، ولا سيما موظفي القطاع العام، على عكس أصحاب الدخول غير الثابتة، كرجال الأعمال وأصحاب المهن وغير ذلك، والذين تزيد دخولهم في الغالب مع ارتفاع الأسعار، ومع ثبات الدخل النقدي تقلّ القوة الشرائية، فيتجه الأفراد عندئذٍ لسحب بعض مدخراتهم وتوجيهها إلى أصول آمنة كالعقار والذهب مثلاً.

رابعاً: للتضخم أثره على تفاوت القوة الشرائية لأفراد المجتمع، حيث يتأثر ذوو الدخل المحدود أكثر من غيرهم، فتظهر عندئذٍ سلوكات اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية وأخلاقية، كالرشوة والسرقة والتهرب الضريبي والكسب غير المشروع، نتيجة الشعور الداخلي بفقدان عدالة توزيع الأجور والمكاسب.

خامساً: أما على مستوى العمالة والتوظيف، فللتضخم آثاره الجلية بما يُحدِثه من ركود اقتصادي وانخفاض لمعدلات الإنتاجية وعدم التوسع في الاستثمارات، فينعكس ذلك سلباً على معدلات التوظيف وحجم العمالة بالتسريح تارة وإيقاف التعيين تارة ثانية، وخفض الأجور والمكافآت والحوافز تارة ثالثة، وقد ارتفع معدل البطالة على سبيل المثال خلال عام ٢٠١٣ إلى ١٢,٦٪. (البنك المركزي الأردني، كانون ثاني/ يناير ٢٠١٤، ص١٥).

سادساً: ولا أشدّ ما نخشاه، ونحن نتحدث عن أثر التضخم الاقتصادي في الأردن وانعكاساته على المواطن الأردني، من زيادة الإغراق في الاستدانة والاقتراض من البنوك والأفراد، والوقوع في دُلّ الدَّيْن نهاراً وهمه ليلاً، والتفريط بتعليم الأبناء خشية الإنفاق المكلف، وبالتالي تفشّي الأمراض المجتمعية وزيادة نسبها، لضعف القدرة على الوفاء بمستلزمات العيش الكريم ومتطلباته، ومن ثَمّ الاستغناء عن بعض الضروريات.

سابعاً: يجب أن لا يغيب عن البال ما للتضخم من دلالة مفادها رفع الأسعار، إذ تتجاوز السلع الأساسية لتصل إلى فئة الشباب، فيعزفون عن الزواج نتيجة ارتفاع التكاليف، وميل بعض الفتيات لتأخير زواجهن لاسترداد ما أنفقته العائلة على

تعليمهنّ وإحساسهنّ بالمسؤولية الأخلاقية تجاه العائلة، والأشد من ذلك ضَنَكاً أن ترتفع نِسَب الطلاق لازدياد متطلبات الحياة ومواكبة التطلعات، فيخلق ذلك جوّاً أسريّاً مشحوناً، تعجز فيه مستويات الدخول عن تغطية تلك الاحتياجات والمتطلبات المتزايدة.

تبيّن الأرقام التي تنشرها دائرة الإحصاءات العامة الأردنية- كمصدر رسمي للمعلومة- تبيّن ارتفاع معدل الطلاق الأوليّ لكل ألف من السكان من ٢,٢٪، و٢,٦٪، و٢,٦٪، و٢,٦٪، إلى ٢,٨٪ للأعوام ٢٠٠٨، و٢٠٠٩، و٢٠١٠، و٢٠١١، و٢٠١٢ على التوالي، وأن عدد وقوعات الطلاق المسجلة بالألف قد نمت من ١٢,٩٪، و١٥,٤٪، و١٥,٧٪، و١٦,١٪، و١٧,٧٪، للأعوام ٢٠٠٨، و٢٠٠٩، و٢٠١٠، و٢٠١١، و٢٠١٢ على التوالي.

كما تشير الإحصاءات أن خط الفقر المطلق للفرد في السنة قد بلغ ٨١٤ ديناراً، في حين كان خط الفقر المدقع للفرد في السنة ٣٣٦ ديناراً، وخطّ الفقر غير الغذائي للفرد في السنة ٤٧٨ ديناراً، مما يعني وصول نسبة الفقر إلى ١٤,٤٪، وفجوة الفقر إلى ٣,٦٪، وشدة الفقر إلى ١,٢١٪، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدُلّ على تفاقم أزمة الفقر في الأردن وأثر التضخم الاقتصادي على تعميق الآثار الجانبية على المواطن الأردني.

المراجع

١. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف- استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،٢٠١١، ص١٤١.

٢. عبد الوهاب الأمين وآخرون، مبادئ الاقتصاد، دار المعرفة، الكويت، ١٩٨٣، ص٣٥.

٣. حسين العمر، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، ١٤١٦هـ، ص٤٠.

٤. حمد البازعي، الانتقال الدولي للتضخم، مجلة الإدارة العامة، الكويت، ١٩٩٧، ص١٨٨.

٥. البنك المركزي الأردني، أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن، المجلد التاسع، العدد الأول، كانون ثاني ٢٠١٤، ص١٥.

٦. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، أعداد مختلفة حتى العام ٢٠١٤.

٧. أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص٢٤.

٨. غالب الرفاعي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر- عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص٢١.

قراءة في نتائج الانتخابات البلدية التركية لعام ٢٠١٤*

مثلت الانتخابات البلدية في تركيا (٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٤) تحدياً كبيراً لمختلف القوى والتيارات والأحزاب التركية، حيث وصفتها وسائل إعلام تركية بأنها من الأشد استقطاباً وتنافسية في تاريخ الانتخابات البلدية التركية، ويُعزى هذا الاستقطاب إلى عدة أسباب، من أهمها: فقْد الحزب الحاكم، العدالة والتنمية (AKP)، لحليفه رجل الدين التركي "عبد الله غولن" وجماعته "الخدمة" لصالح المعارضة، إضافةً إلى أزمة حديقة "غيزي" والاضطرابات التي تلتها، ثم أزمة اتهامات الفساد التي طالت عدداً من قيادات الحزب الحاكم والتسريبات الصوتية التي نُسبت إلى بعضهم، فضلاً عن أزمة الحظر الحكومي لعدد من وسائل التواصل الاجتماعي، وصاحبها جميعاً قيام وسائل إعلام المعارضة التركية بحملات كبيرة ضد حزب العدالة وقياداته، الأمر الذي ساهم في تحويل هذه الانتخابات إلى استفتاءٍ على أداء الحزب وسياساته.

وقد كان لحالات تدهور مسار الربيع العربي وتراجعه تارةً، وعدم اكتماله تارةً أخرى، دور في محاصرة حزب العدالة والتنمية في الداخل التركي وحرمانه من الأوراق الإقليمية التي استخدمها أكثر من مرة لتحقيق نقاط في معركته السياسية الداخلية، فقد كان قد ألقى بثقل سياسته الخارجية في دعم تلك الثورات، الأمر الذي تسبب في خسارته موقع الحياد، ومساحات الدبلوماسية التي تمتعت تركيا باتساعها منذ تولي الحزب مقاليد الحكم في البلاد، إضافةً إلى انعكاس ذلك على علاقات تركيا الخارجية على مستويات مختلفة، وانعكاسات ذلك كله على الشارع التركي وخارطة تحالفات الأحزاب والقوى التركية، عدا عن ظهور بوادر تدخلات أجنبية على الساحة التركية، تلك التي سيعزز من تفاقمها أيُّ ضعف من قبل أردوغان وحزبه في إدارة الأزمات الراهنة.

---

* إعداد الأستاذ محمد عابد، مساعد باحث- الأردن.

ويُلاحظ تعامل الحزب مع بيئة الانتخابات ومعطياتها باعتماد أكبر على الإعلام والحملات الانتخابية أكثر من أي استحقاق انتخابي سابق[١]، إضافةً إلى الظهور المكثف لرئيس الوزراء ورئيس الحزب رجب طيب أردوغان، والذي واجه تلك الأزمات بتحدٍ كبير وحِدّية غير مسبوقة في خطاباته وتصريحاته وردوده وتعليقاته على مختلف الأحداث والاتهامات، واعتباره لها أنها تمس شخصه، الأمر الذي يُظهر لجوءه وحزبه إلى استخدام رصيده الشخصي لدى الشارع التركي في التأثير على نتائج الانتخابات البلدية.

وقد ساهمت تلك الأجواء في إكساب تلك الانتخابات أهمية كبيرة لدى الناخبين، وفي استقطابهم من قبل الأحزاب الرئيسة على حساب الأحزاب الصغيرة والمستقلين، فقد شارك الأتراك بكثافة كبيرة، حتى وصفت وسائل إعلام تركية العملية الانتخابية بأنها الأكبر في تركيا منذ عقود، حيث بلغت نسبة المشاركة ٨٨٪، حصد منها العدالة والتنمية 45.6٪ مقابل 27.8٪ لمنافسه الرئيس حزب الشعب الجمهوري (CHP)، و ١٥,٢٪ لحزب الحركة الوطنية (MHP)، بينما حصل الحزب الكردي "السلام والديمقراطية" (BDP) على ٤,٢٪، وتقاسمت الأحزاب الثمانية عشر الأخرى الـ٧٪ المتبقية[٢].

---

١. تجدر الإشارة إلى أن حزب العدالة والتنمية كان قد خصص للإنفاق على حملته الانتخابية أكثر من مليار و٨٠ مليون ليرة تركية (أكثر من نصف مليار دولار) بحسب صحيفة "ينى شفق" المقربة من الحزب، بينما بلغ إنفاقه ٦٠ مليون في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١١، و٤١ مليون ليرة في الانتخابات البلدية ٢٠٠٩. ينظر صحيفة "ينى شفق" التركية، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٣، في:

http://yenisafak.com.tr/Secim2014-haber/secmen-basina-20-lira-02.04.2014-572880

وينظر: صحيفة "٥" التركية، ٢٤/ ٤/ ٢٠١١، في:

http://www.gazete5.com/haber/hangi-parti-ne-kadar-butce-ayirdi-105949

وينظر: "خبر ترك" التركية، ٤/ ٥/ ٢٠٠٩، في:

http://m.haberturk.com/gundem/haber/144692-yerel-secimlerde-hangi-parti-ne-kadar-harcadi

٢. ينظر: الصفحة المخصصة لإعلان النتائج الرسمية للانتخابات المحلية في صحيفة الأخبار التركية:

http://secim.haberler.com/2014

نتائج مهمة

بالرغم من حالة الاستقطاب الشديد وحراجة موقف حزب العدالة والتنمية، إلا أن ما تمخض عن الانتخابات يشير في طياته إلى نتائج مثيرة تتعدى مجرد فوز حزب في انتخابات بلدية مهمة، ومن تلك النتائج:

١. ارتفاع نسبة التصويت لصالح الحزب مقارنة بانتخابات عام ٢٠٠٩ بأكثر من ٦,٧٪، أي حوالي ٥ ملايين ناخب، الأمر الذي قابله ارتفاع عدد المجالس التي حصل عليها الحزب من ٤٥ مجلساً إلى ٤٩ مجلساً، أما منافسه الرئيس، حزب الشعب الجمهوري، فمع ارتفاع النسبة التي حصل عليها مقارنة بعام ٢٠٠٩ وحصوله على ما يقرب من ٣ ملايين صوت جديد، إلا أن عدد المجالس البلدية التي فاز بها لم يتغير، حيث بقي يسيطر على ١٣ مجلساً[١].

٢. حصول العدالة والتنمية على خارطة تأييد أكثر اتساعاً وانتشاراً وتوزعاً على مناطق تركيا المختلفة، فقد كان ثقل الحزب يتركز، حتى هذه الانتخابات، في مناطق إسطنبول ومناطق الأناضول الداخلية، إلا أنه حقق نتائج مهمة في هذه الدورة في مناطق الساحل والشرق والجنوب والبحر الأسود، وقد صرّح أردوغان بأن حزبه حقق المركز الأول في ٦ من مناطق تركيا السبع، ومساوياً لحزب السلام والديمقراطية الكردي (BDP) في منطقة واحدة هي منطقة الجنوب الشرقي التي يتركز فيها الأكراد[٢].

٣. تحقيق الفوز في ٦ مجالس بجميع بلدياتها البالغة ٧٩ بلدية، وهي مجالس أوردو، وسقارية، وكوجائيلي، وتوكات، ودوزجة، إضافة إلى

---

[١]. ينظر صحيفة "يني شفق" التركية:

http://secim2014.yenisafak.com.tr/secim-2014-infografik

[٢]. ينظر موقع وكالة الأناضول للأنباء، ٢٦/ ٣/ ٢٠١٤، في:

http://aa.com.tr/tr/politika/305744--bu-bizim-ulusal-meselemiz

غوموشهانة[١]، الأمر الذي يُعدّ سابقة في تاريخ الانتخابات البلدية التركية، ويؤكد حقيقة فوز الحزب في أغلب المناطق الخارجة عن حدود التأثير المباشر للأحزاب الأخرى، ومحاصرته لتلك الأحزاب في معاقلها التقليدية.

٤. تأكيد العدالة والتنمية لفوزه في أهم المدن التركية وأكثرها مساحةً وسكاناً وكثافةً وعلى رأسها إسطنبول، وأنقرة، وقونيا، وسيفاس، رغم خسارته لبلدية يالوفا بفارق أصوات معدودة[٢].

المناطق الكردية

حقق الحزب الكردي الأبرز- السلام والديمقراطية ارتفاعاً ملحوظاً، سواء في عدد الأصوات أو في عدد المجالس التي كان بعضها على حساب حزب العدالة والتنمية، وقد عدّ البعض ذلك خسارة لأردوغان وضربة لمساعيه في حل المسألة الكردية وكسب الناخب الكردي، إلا أن الأرقام لا تدعم تلك الفرضية على أقل تقدير، فقد حقق العدالة والتنمية نسباً لم تقل عن الانتخابات الماضية، وإن لم يحصل على عدد كبير من تلك المجالس، فالكتلة التصويتية بقيت ثابتة، بل وزادت قليلاً، إلا أنها هذه المرة اتسمت بالتوزع على المناطق الكردية ما انعكس سلباً على حصد البلديات.

وبلغة الأرقام[٣]، فإن عدد المجالس البلدية التي ينتشر فيها الأكراد يبلغ ٢٢ مجلساً من مجالس تركيا البلدية البالغة ٨١ مجلساً، فاز حزب العدالة والتنمية في ٩ منها، متجاوزاً في ٨ منها نسبة التصويت التي حصل عليها من عموم تركيا، وبمعدل ٥٦,١٥٪ مقابل ٤٥,٦٪، مع حفاظه على نسب مرتفعة في المجالس البلدية الـ ١٣ الأخرى، ولم تنخفض

---

١. مرجع سابق، الصفحة المخصصة لإعلان النتائج الرسمية للانتخابات المحلية ٢٠١٤ في صحيفة الأخبار التركية: **http://secim.haberler.com/2014**

٢. المرجع السابق.

٣ المرجع السابق

عن ٣٠٪ سوى في ٣ منها، محققاً بذلك معدل زيادة لكل مجلس تتعدى ١,٦٪ مقارنةً بانتخابات عام ٢٠٠٩[١].

ويمكن إرجاع عدم اكتساح حزب العدالة والتنمية للمناطق الكردية لعدة أسباب، أهمها:

١. قيام حزب السلام والديمقراطية على أنقاض حزب المجتمع الديمقراطي (DTP) عام ٢٠٠٨ على أساس تحالفات بين قيادات الأخير وأطراف كردية أخرى[٢]، الأمر الذي عزّز من حضور حزب السلام والديمقراطية على الساحة الكردية.

٢. تأثير سياسة أردوغان تجاه النظام السوري على أصوات العلويين من الأتراك والأكراد الذي يتمركزون في المناطق الكردية المحاذية للحدود السورية بشكل رئيس، الأمر الذي صبّ في صالح حزب السلام والديمقراطية الذي يشكل فيه العلويون نسبة الثلث[٣].

٣. طبيعة المناطق الكردية القروية والعشائرية التي تمكّن أشخاصاً محدودين من التحكم بأصوات عدد كبير من الناخبين، إضافةً إلى وجود بقايا للنزعات العنصرية والانفصالية في المجتمع الكردي.

٤. سعي حزب السلام والديمقراطية الدؤوب للمحافظة على حضوره في تلك المناطق عبر تقديم مستوى جيد من الخدمات.

٥. دعوة الأحزاب المعارضة- الضمنية- أنصارها في المناطق الكردية للتصويت

---

[١] الصفحة المخصصة لإعلان النتائج الرسمية للانتخابات المحلية ٢٠٠٩ في صحيفة الأخبار التركية:
http://secim.haberler.com/2009

[٢] أنظر صحيفة "توديز زمان" التركية الناطقة باللغة الإنجليزية، ١٥/ ٤/ ٢٠١٣، في:
http://www.todayszaman.com/columnist/null_312698_alevi-kurds-problem.html

[٣] المرجع السابق

للحزب الكردي لتفويت الفرصة على حزب العدالة والتنمية، إضافة إلى تأثير خلاف غولن-أردوغان، حيث يُشكّل الأكراد القاعدة الشعبية الأعرض لجماعة "الخدمة" بقيادة غولن.

ردود الأفعال

كانت أولى ردود الأفعال، على المستوى الداخلي، تلك الصادرة عن رئيس الوزراء أردوغان بمجرد الانتهاء من عدّ نصف أصوات الناخبين، حيث تميّز بالحدية تجاه خصومه، وبالتحديد جماعة غولن، مع تأكيده على مواصلة العمل لتحقيق نسب أعلى من القبول في الشارع التركي، وتوجه بالشكر إلى الشعوب العربية والمسلمة، وخصّ منها الشعبين المصري والسوري لمساندتهما والوقوف إلى جانب الشعب التركي وحزب العدالة والتنمية بالرغم مما تعانيه في بلداهما[١].

ورغم تميز ردود أفعال الأحزاب المقابلة بالاعتراض والمطالبة بإعادة عدّ الأصوات مراراً وتكراراً[٢]، إلا أن وسائل الإعلام التابعة لها لم تنتظر حتى ظهور النتائج النهائية، فأخذت توجه الانتقادات اللاذعة لقيادات أحزابها المعارضة، وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري، لما أسموه الأداء الضعيف في مواجهة حزب العدالة والتنمية، مطالبة قياداتها بالاستقالة ومهددة بإحداث انشقاقات في صفوف تلك الأحزاب ما لم يتحقق ذلك[٣].

أما جماعة غولن فقد التزمت الصمت على المستوى الرسمي، إلا أن صحفيين محسوبين على الجماعة انقسموا بين التقليل من شأن فوز أردوغان وانتقاد لغته الحادة

---

١. ينظر: موقع أخبار مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية الحكومية (ملف فيديو)، ٣١/ ٣/ ٢٠١٤، في:
http://www.trthaber.com/videolar/basbakan-erdogan-balkon-konusmasi-yapti-20983.html

٢. ينظر: صحيفة "أوروبا" التركية، ١/ ٤/ ٢٠١٤، في:
http://www.avrupagazete.com/siyaset/48334-yerel-secim-itirazlari-il-ilce-secim-protestolari.html

٣. ينظر: صحيفة "سوزجو" التركية، ٤/ ٤/ ٢٠١٤، في:
http://sozcu.com.tr/2014/yazarlar/soner-yalcin/size-soyluyorum-481105/

ووعيده للجماعة في خطاب فوزه، وبين من اعترف بأحقيته بالفوز مهنئاً له وموجهاً الانتقاد لسياسة الجماعة[١].

ومن جانبه شدّد الرئيس التركي عبد الله غل على ضرورة عودة الحياة السياسية والاقتصادية في تركيا إلى سابق عهدها من الهدوء والاستقرار، وتجاوز حالة التشنج التي شهدتها تركيا قبل الانتخابات البلدية وأثناءها، داعياً الأحزاب المختلفة للاستعداد لتقديم صورة أفضل في الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها بعد أقل من ٥ أشهر[٢]، مؤكداً على ضرورة طمأنة العالم بشأن أداء الاقتصاد التركي والحفاظ على مكتسباته[٣].

أما على مستوى ردود الأفعال الدولية، فقد كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أول المتصلين برئيس الوزراء التركي مهنئاً إياه على نجاح العملية الانتخابية وفوز حزبه فيها[٤]، وفي مكالمة هاتفية أخرى هنّأ الرئيس الإيراني حسن روحاني أردوغان بمناسبة فوز حزبه في الانتخابات البلدية[٥]، بينما اكتفى الاتحاد الأوروبي بالتأكيد على ضرورة المُضيّ بمفاوضات انضمام تركيا للاتحاد في معرض تعليقه على نتائج الانتخابات[٦].

---

١. ينظر: صحيفة "وطن" التركية، ٣١/ ٣/ ٢٠١٤، في:

http://haber.gazetevatan.com/gulerce--cemaatin-dort-hatasini-soyledi/622845/1/gundem

٢. ينظر: صحيفة "ستار" التركية، ٢/ ٤/ ٢٠١٤، في:

http://haber.stargazete.com/yazar/kuveytte-turkiye-mesaisi/yazi-864250

٣. ينظر: صحيفة "يني شفق" التركية، ٣/ ٤/ ٢٠١٤، في:

http://yenisafak.com.tr/yazarlar/AliBayramoglu/gul-siyasi-oyunda-olacak-mi-neresinde/51116

٤. ينظر: "Euro Asia News"، ٣١/ ٣/ ٢٠١٤، في:

http://euroasianews.com/putin-is-the-first-to-call-erdogan-to-congratulate-his-victory-in-local-elections/

٥. ينظر: صحيفة "الفجر" الإلكترونية، ٢/ ٤/ ٢٠١٤، في:

http://new.elfagr.org/Detail.aspx?nwsId=569855#

٦. ينظر: "Euro News" باللغة العربية، ٣١/ ٣/ ٢٠١٤، في:

http://arabic.euronews.com/2014/03/31/backsliding-on-democracy-will-hurt-turkey-s-eu-ambitions-officials-say/

وبدورها، قلّلت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية من شأن الانتخابات على اعتبارها مجرد انتخابات بلدية، بينما أكدت على ضرورة رفع الحظر عن موقعي "يوتيوب" و"تويتر" اللذين كانت السلطات التركية قد فرضته عليهما قبيل الانتخابات، داعيةً إلى العمل على تعزيز الحريات في تركيا[١].

وأظهرت بعض دول الربيع العربي ارتياحاً كبيراً إزاء نتائج الانتخابات التي عززت من قبضة حزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية على الحكم في تركيا بعد عاصفة هي الأقوى منذ وصوله للحكم عام ٢٠٠٢، حيث قال الشيخ راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة الحاكمة في تونس، في رسالة تهنئة إلى رئيس الوزراء التركي رجب طيّب أردوغان، قال: "إنني مسرور جدّا بهذه النتيجة المشرفة التي جاءت في الوقت المناسب جدّاً لتأكيد الدعم لثورات الربيع العربي والقضية الفلسطينية"[٢].

أما في إسرائيل، فقد حذّرت أوساط رسمية، قبل بدء الانتخابات التركية، من أن فوز حزب العدالة والتنمية الحاكم في الانتخابات المحلية "سيسهم في إضفاء التشدد على مواقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تجاه إسرائيل"[٣]، الأمر الذي تكرّر تأكيده من أكثر من جهة إسرائيلية عقب ظهور النتائج.

ومن ناحية أخرى علّق سونار كاغابتاي الباحث في الشؤون التركية في معهد واشنطن على فوز الحزب ولهجة أردوغان في خطاباته التي تلت ظهور النتائج بأنها "ستثير غضب الليبراليين وأنصار غولن والمعارضة العلمانية، وسيصبح أردوغان أكثر تسلّطاً، وتركيا أكثر استقطاباً، مع خطر حصول اضطرابات"[٤].

---

١. ينظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٤/ ٤/ ٢٠١٤، في:
http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2014/04/224425.htm

٢. ينظر: صحيفة "الرأي اليوم" الإلكترونية، ٢/ ٤/ ٢٠١٤، في:
http://www.raialyoum.com/?p=70674

٣. ينظر: الجزيرة نت، ٣٠/ ٣/ ٢٠١٤، في:
http://www.aljazeera.net/news/pages/39923f65-d080-4614-9c92-6d7b1824f4c0

٤. ينظر: صحيفة "تايم أوف إسرائيل" الناطقة باللغة العربية، ٣١/ ٣/ ٢٠١٤، في:
http://ar.timesofisrael.com

التحديات الحرجة أمام حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي *

أولاً: توصيف الأزمة

شهدت المنطقة العربية منذ بدايات العام ٢٠١١ سلسلة من التحولات السياسية، تراوح مداها بين الثورات والحِراكات الإصلاحية، حيث بدأت الثورات في كل من تونس ومصر، ثم في كل من ليبيا واليمن وسوريا، بينما قامت حِراكات إصلاحية في كل من الأردن والمغرب والعراق.

وفي أعقاب هذه التحولات شهد أكثر من بلد عربي مرحلة انتقالية ميّزتها جملة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية امتدت لتشمل المجال الأمني والعسكري، وهي اضطرابات عزاها البعض إلى الثورات والحِراكات الإصلاحية ذاتها، ولاحقاً للقوى السياسية التي تصدّرت المشهد، بينما يرى مؤرخون وعلماء اجتماع

* أعدّ هذا التقرير فريق الأزمات العربي (ACT)في مركز دراسات الشرق الأوسط، وقد استعان الفريق بوقائع ندوة متخصصة عقدها المركز تحت عنوان "**أزمة حركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط**" بتاريخ ١٧/ ١١/ ٢٠١٣، أدارها **د.أحمد سعيد نوفل** عضو الفريق، وشارك فيها كل **د. جمال عبد الستار**- أستاذ جامعي في الأزهر، وكيل وزارة الأوقاف سابقاً (مصر)/ **أ. عاطف الجولاني**- عضو فريق الأزمات العربي/ **أ. عبد الهادي فلاحات**- عضو فريق الأزمات العربي/ **د.علي محافظة**- أستاذ التاريخ الحديث ورئيس المجلس العملي في مركز دراسات الشرق الأوسط/ **أ. محمد صوان**- رئيس حزب العدالة والبناء (ليبيا)/ **أ. محمد اليدومي**- رئيس التجمع اليمني للإصلاح (اليمن)/ أ. **موسى الحديد**- لواء متقاعد وعضو فريق الأزمات العربي/ **د. قاصد محمود**- فريق متقاعد وعضو فريق الأزمات العربي/ **د. ونيس المبروك**- عضو مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين (ليبيا)/ **د. أنس التكريتي**- رئيس مركز قرطبة للتفكير (العراق- بريطانيا)/ **أ.جواد الحمد**- عضو فريق الأزمات العربي.

واقتصاد بأنها نتاج مشاكل بنيوية على مستوى الدولة والمجتمع لم ينجح النظام العربي الرسمي في علاجها على امتداد العقود الستة الماضية، وهو ما أدى إلى تراكم أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية غاية في السوء والتعقيد لم يكن دور الثورات والحِراكات الإصلاحية إلا كشفها.

وتتجاذب توصيف المشهد الحالي في أعقاب الثورات العربية عدة توجهات، بعضها يندرج في إطار الخصومة السياسية والأيديولوجية، وبعضها في إطار التوجيه الإعلامي، وبعضها في إطار التوصيف الواقعي... إلخ، وهو ما أسهم في ضعف التحليل الموضوعي والمحايد في النقاش العام على المستوى السياسي والفكري والإعلامي العربي.

ومن هنا يأتي حرص **فريق الأزمات العربي- ACT** في مركز دراسات الشرق الأوسط بأن ينأى عن هذه الأجواء فيما يقدمه من توصيف وتحليل وتوصيات فيما يتصل بهذا الشأن.

لم تتصدر حركات الإسلام السياسي وحدها المشهد خلال الثورات العربية، حيث كان جوُّ التغيير ومحاربة الفساد والظلم والاستبداد هو السائد، وإنما كانت هذه الحركات جزءاً من قيادة وطنية أوسع ضمّت مختلف التوجهات، وعلى الرغم من ذلك فقد رافق تلك التحولات المشار إليها قلق إقليمي ودولي، وهو ما يؤكد أن سبب هذا القلق يتمثل بالتغييرات التي يمكن أن تؤدي إليها هذه التحولات على المديين المتوسط والبعيد، وخاصة ما يتعلق منها بتعزيز المسار الديمقراطي والمشاركة الشعبية والاستقلال السياسي والتنمية الشاملة، ووصول حركات الإسلام السياسي إلى السطلة منفردة أو مشاركة.

وقد أفضت الانتخابات التي أعقبت الثورات العربية عملياً إلى تقدم حركات الإسلام السياسي ونجاحها في الوصول إلى مواقع السلطة والتأثير في أكثر من بلد عربي، وعلى رأسها مصر وتونس والمغرب، وهو ما كشف حالة الانقسام السياسي بين تيار الإسلام السياسي وأطراف في التيارات الأيديولوجية والسياسية الأخرى من يسارية وقومية وليبرالية، بفعل التنافس السياسي وتقدّم الحركات الإسلامية في الانتخابات،

وذلك برغم تجارب سابقة تحالفت فيها هذه القوى فيما بينها، خاصة في إطار المعارضة والثورات ضد الأنظمة السابقة.

وانعكست حالة الانقسام بصورة سلبية على الشراكات والتحالفات السياسية والشعبية التي نشأت أثناء مرحلة الثورات، حيث وجدت قوى سياسية وثورية في بعض الدول أن التحالف مع بقايا الأنظمة السابقة التي ثارت ضدّهاهو خيارها الأفضل لمواجهة التيارات الإسلامية في الانتخابات وإفشال تجربتها وإخراجها من السلطة، فيما نجحت القوى السياسية الرئيسة في تونس، والتي تشكل الائتلاف الحاكم، في المحافظة على شراكتها السياسية، وتكرر الأمر نفسه في كل من اليمن وليبيا، حيث تجاوزت القوى السياسية التوترات التي ظهرت عقب تصعيد الأوضاع في مصر.

وعلى الرغم من طبيعة الاصطفافات الأيديولوجية في بعض الدول العربية فيما يتصل بالشأن السياسي، فإن **فريق الأزمات العربي- ACT** يرى أن الأزمة القائمة تتمحور حول السياسة، بمعنى أنها أزمة سلطة وحكم، وإن جرى توظيف الأيديولوجيا فيها من قبل هذا الطرف أو ذاك، كما يؤكد الفريق بأن الأزمة هي بالأساس أزمة تحول ديمقراطيّ أو مخاض ديمقراطي، لا سيما بعد أكثر من ستة عقود على الاستقلال غُيِّب فيها النقاش المجتمعي الديمقراطي الحقيقي.

بدا طبيعياً أن تُواجِه حركات الإسلام السياسي مشاكل وأزمات عندما بدأت تتصدّى لمهام الحكم في أعقاب الثورات العربية في كل من مصر وتونس والمغرب، وذلك يعود في الأساس إلى أن هذه الحركات بدأت بعد الثورات بالعمل في مساحات جديدة تتصل بالشأن العام، وعلى رأسها الحكم، وهي التي كانت قد أقصيت عنه عقوداً طويلة، إلى جانب قوى سياسية معارضة أخرى لأنظمة الحكم السابقة التي استبدت وتفرّدت بالحكم، إضافة إلى أن ما زاد من المشاكل والأزمات أمام هذه الحركات هو الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتردية التي ورثتها عن هذه الأنظمة في ظل مرحلة انتقالية، وارتفاع توقعات المواطنين في أعقاب الثورات.

وفي السياق ذاته، فإن حركات الإسلام السياسي لم تنجح في التعاون مع القوى السياسية الأخرى رغم حصولها على تأييد شعبي كبير في صناديق الانتخابات في المرحة التي أعقبت الثورات، وذلك في ضوء غياب نظرية الشراكة الوطنية لدى مختلف الأطراف السياسية بعد الثورات، وهو ما أدى بها إلى تحمل مسؤولية المرحلة الانتقالية وحدها.

ويمكن إحالة عدد من الأخطاء التي ارتكبها الإسلاميون إلى أن الحركات الإسلامية انتقلت بسرعة من ميدان العمل الدعوي إلى ميدان العمل السياسي، ومن المعارضة إلى السلطة، دون وجود رؤية وبرامج متكاملة وجاهزة لإدارة الحكم، غير أن هذه مسألة يشترك فيها الإسلاميون مع غيرهم من القوى السياسية القومية واليسارية والليبرالية، ذلك أن حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي كانت قد عاشت ضمن منظومة عربية فاشلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وهو ما أدى بالأحزاب العربية إلى حالة كبيرة من القصور، وجعلها بعيدة عن محاكاة الأحزاب المستقرة في الغرب والديمقراطيات، وهو ما يتطلب جهوداً من القوى السياسية جميعها، وتعاضدها للارتقاء بالحياة الحزبية، وإنضاج أفكارها وعلاقاتها للخروج من هذه الحالة.

ونظراً لما لحركات الإسلام السياسي من وزن سياسي وشعبي في الوطن العربي فقد باتت تمثل نقطة محورية في نجاحات الربيع العربي وعملية التحول الديمقراطي، ولذلك فإن أي أزمة تتعرض لها هذه الحركات سوف تنعكس على واقع الربيع العربي في المنطقة إيجاباً أو سلباً.

وعلى الرغم من أن حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي تعيش أجواء هذه الأزمة في الوقت الحاضر، حيث تشكل أزمة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، بعد انقلاب الجيش على المسار الديمقراطي في ٣/ ٧/ ٢٠١٣، أبرز معالمها، غير أن هذه الأزمة ليست بالمستوى نفسه في أي من تونس أو اليمن أو ليبيا أو الأردن أوغيرها من الدول العربية، بمعنى أن الأزمة تتفاوت لناحية المستوى والجغرافيا، حيث تبلغ الأزمة ذروتها في مصر، بينما هي دون ذلك في تونس، حيث حقّقت انفراجاً مرحلياً، وتصل إلى درجاتها الدنيا في اليمن التي ما زالت تشهد تحالفات بين حركات الإسلام السياسي والقوى القومية واليسارية.

ثانياً: التحديات الحرجة أمام حركات الإسلام السياسي

رغم ما يتعرض له تيار الإسلام السياسي من استهداف ومحاولات إقصاء، وأنه ما زال يشكّل طرفاً رئيساً في المعادلة السياسية للمنطقة، غير أنه يواجه عدداً من التحديات الحرجة، أبرزها:

١. مواجهة محاولات الإفشال والإقصاء التي تتحالف فيها أطراف عديدة محلية وإقليمية ودولية متضررة من صعود تيار الإسلام السياسي.
٢. تجاوز المرحلة الانتقالية، والحفاظ على المسار الدستوري والديمقراطي، في ظل محاولات بعض الأطراف تغيير الأوضاع بأساليب غير ديمقراطية بعيداً عن الإرادة الشعبية وصناديق الاقتراع.
٣. بناء الشراكات السياسية وتعزيزها مع مختلف الأطراف والقوى السياسية بما يحول دون حصول حالة انقسام سياسي أو شعبي أو مذهبي، والوصول إلى بناء الشراكة الوطنية والجماعة الوطنية.
٤. الاستفادة من الخبرات المتاحة في الدولة، والعمل على اكتساب الخبرة، والقدرة على تقديم تجربة ناجحة في المواقع الجديدة التي تقدّمت إليها بعد التحولات السياسية.
٥. القدرة على إدارة العلاقات الإقليمية والدولية بكفاءة في ظل الهواجس والتخوفات ومحاولات الإعاقة والإفشال والانقسامات والاستقطابات الإقليمية، وهو ما يفرض توفير حزمة من التطمينات المحلية والإقليمية والدولية اللازمة لمختلف الأطراف.
٦. توفير الأدوات القادرة على مواجهة حملات التحريض والتشويه الإعلامي في مواجهة إمكانات إعلامية هائلة لدى خصوم التيار الإسلامي.
٧. تكريس نهج السلمية، وإقناع مختلف الأطراف بعدم اللجوء إلى العنف في إدارة الخلافات السياسية، بدءاً من التزام أفراد حركات الإسلام السياسي بهذا النهج.

ثالثاً: الاحتمالات وتداعياتها

في ضوء ما تشهده المنطقة من حراك سياسي واجتماعي فإن الاحتمالات المتعلقة بأزمة حركات الإسلام السياسي وتداعياتها على الوطن العربي لا تنحصر في احتمالات متماثلة لهذه الحركات، وإنما قد تتنوع لدرجة التباين التام بين مختلف الأقطار، ويعود ذلك في الأساس إلى التباين الجيوسياسي والاعتبارات الخاصة بكل حركة من حركات الإسلام السياسي، والسمات الاجتماعية والاقتصادية للدولة ووزنها الإقليمي والدولي، ومن أبرز هذه الاحتمالات:

١. تصاعد المواجهة والصراع بين تيار الإسلام السياسي من جهة والأطراف المنافسة والمتضررة من جهة ثانية، وبهذا المفهوم فإن تصاعد حالة الأزمة لدى حركات الإسلام السياسي يعني بالضرورة تأزيم المنطقة والقوى السياسية الأخرى، ويزيد من حدة المواجهة، ويطيل أمدها، خاصة في ظل ما تمتلكه الأطراف من عناصر قوة مادية وشعبية وشعور بالخطر، مما يزيد من هشاشة النظام السياسي والأمني وتدهور الاقتصاد، ومن أبرز تداعيات هذا الاحتمال:

- تعطيل المسار الديمقراطي والدستوري.
- إضعاف الدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنيه من خلال استنزافها في المواجهة، وإضعاف معنويات الكوادر والمرتبات وتراجع كفاءتهم، وتعطيل برامج التدريب، وتراجع مخزون الاحتياط من الذخائر والأسلحة، وزيادة استهلاك الأسلحة والمعدات والآليات.
- تهيئة الظروف لأعمال العنف والعنف المضاد والتحريض المتبادل، وتفشي العنف والفوضى في المجتمع، وما ينتج عنه من انتشار الجريمه والحقد والكراهية والتفكك والانقسام السياسي والمجتمعي، الأمر الذي يضعف المجتمع ومكوناته، ويتسبب بتراجع ثقة المجتمع بالدولة.
- إضعاف البنية الإنتاجية، وطرد الاستثمار والسياحة، وتعطيل

المؤسسات الخدميه العامة، ما قد يؤدي إلى انهيار اقتصادي يزيد من احتمالات فشل الدولة وانتشار الفوضى والعنف في الإقليم والعالم.

٢. التوصل إلى حلول وتوافقات سياسية تضمن ما يلي:

- الخروج من الأزمة القائمة وانفراج الأوضاع بشراكات وطنية متوازنة لإدارة المرحلة وعبور الأزمات.
- استكمال متطلبات إنهاء المرحلة الانتقالية، وتحقيق استقرار النظام السياسي والدولة والأمن.
- تدعيم استمرار المسار الديمقراطي والدستوري نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي والاستراتيجي.

٣. استمرار الوضع القائم من حيث المواجهات والصراعات السياسية وحالة الانقسام السياسي والشعبي، وما يحمله من فرص التحول نحو فقدان السلم الاجتماعي وتفشي البطالة والجريمة وضعف إنجاز الدولة، وإطالة المرحلة الانتقالية، بل وتهديد المسار الديمقراطي ومستقبل البلاد وأمنها واستقرارها.

رابعاً: محددات الاحتمالات وتحولاتها

في ضوء هذه الاحتمالات يمكن الحديث عن مؤشرات أساسية تشكل محددات حاكمة حرجة لفرص الاحتمالات وتحولاتها، ومن أبرزها:

١. تطورات الأوضاع في مصر، والتي لا تحمل إشارات إيجابية، وتتجه نحو مزيد من الانسداد والاستعصاء وتقليص فرص الحلول والتوافقات السياسية، حيث تُبدي السلطات الجديدة تمسُّكاً بما أسمته "خريطة المستقبل" التي أعلنتها، وتغلق الأبواب على الحوار ومحاولات الوصول إلى تفاهمات، وتصعّد من حملات استهداف التيار الإسلامي والقوى السياسية الشعبية المعارضة لما تعتبره هذ القوى "انقلاباً عسكرياً" على النظام المنتخب.

٢. نجاح القوى السياسية المشاركة في الائتلاف الحكومي في تونس وعدد كبير من القوى السياسية الأخرى في تجاوز الأزمة والوصول إلى توافقات سياسية على إدارة المرحلة الانتقالية، تمهيداً لاعتماد الدستور ولإجراء الانتخابات والعبور إلى استقرار النظام السياسي.

٣. تمسك الأطراف السياسية في اليمن باتفاق المرحلة الانتقالية والحوار الوطني، رغم استمرار بعض المعيقات في محاولة لإفشال المسار.

٤. نجاح الأطراف السياسية في ليبيا في تجاوز حالة التأزم التي أعقبت التغييرات في مصر، فيما يتواصل التحدي الأمني المتعلق بالمليشيات المسلحة، وربما بعض بقايا النظام السابق وفلوله المسلحة، وكذلك السعي الحثيث نحو التوصل إلى دستور للبلاد تجري بعده انتخابات تؤسس لنظام سياسي مستقر، وكذلك استيعاب واحتواء محاولات إقليمية لتصعيد الصدام بين المسلحين في البلاد.

خامساً: التوصيات

١. إعلان الإسلاميين رسائل تطمين تتجاوز المرحلة بسلام ونجاح، وتخفف حدة النزاعات والخلافات الداخلية والعربية، لمصلحة إنجاز أهداف الثورات وحركات الإصلاح، وذلك على مستويات عدة، أبرزها:

- التطمين على مستوى الشعب الذي اختار الإسلاميين لتمثيله تمثيلاً حقيقياً.
- التطمين على مستوى القوى السياسية الأخرى في الدولة.
- التطمين على مستوى الدول العربية بأن حركات الإسلام السياسي تعتبر الأمن القومي العربي جزءاً من أمنها القطري، وتسعى إلى التكامل وتصفير الخلافات مع كل الدول العربية.
- التطمين على مستوى دول الجوار غير العربية، باستثناء إسرائيل، بأن حركات الإسلام السياسي تتبنى سياسة التعاون والانفتاح والتكامل مع الجوار.

- التطمين على مستوى دول العالم بأن حركات الإسلام السياسي تحمل فكراً حضارياً منفتحاً، وتؤمن بالشراكة بعيداً عن التبعية الدولية.

٢. تأكيد حركات الإسلام السياسي التزامها بمدنية الدولة التي تستند إلى المرجعية الإسلامية، والتي تختلف كلياً عما يعرف بالدولة الدينية (الثيوقراطية) بالمعنى العلمي، وأنها ستلتزم بأن الأمة مصدر السلطات، وبتداول السلطة من خلال صناديق الاقتراع.

٣. تمييز الإسلاميين بين الدعوي والسياسي في التعامل مع مكونات المجتمع الأخرى وإدارة الدولة.

٤. عرض الإسلاميين لأفكارهم وبرامجهم وفق خطاب منسجم على المستوى الداخلي والخارجي يفتح المجال أمام المواطنين للتعامل مع هذه البرامج بحرية ودون أي نوع من الإجبار.

٥. تقديم الإسلاميين لأفكارهم وبرامجهم من خلال وسائل إعلام ترقى بمستوى الإعلام العربي الذي تغلب عليه حملات التشويه والإقصاء.

٦. مباشرة جميع القوى السياسية العربية، إسلامية وقومية ويسارية وغيرها، في إجراء حوار معمَّق بعيد عن الإعلام، وذلك في اتجاهين: **أولهما** تجاوز الخلافات والانقسام الذي لا يخدم بالضرورة مصالح هذه القوى، فضلاً عن المصالح العربية العليا، **وثانيهما** الالتقاء على قواسم مشتركة يمكن أن تؤدي إلى إنجاح الربيع العربي وفق أطروحات واقعية تفضي إلى استراتيجية عميقة ومدروسة للنضال الديمقراطي.

٧. إدراك الدول العربية المتخوِّفة من الثورات أن حركات الإسلام السياسي هي مكون أساسي في الوطن العربي، وأن من شأن التعامل الأمني مع هذه الحركات بعيداً عن التعامل السياسي أن يهدد السلم المجتمعي، لأن ذلك قد يؤدي إلى إغلاق الأبواب أمام هذه الحركات التي تؤمن بالنهج السلمي والديمقراطي بوصفه آلية للتغيير، وبالتالي دفع قطاعات واسعة من الشباب

العربي نحو العنف، ما يجعلهم عرضة لاستقطاب الجماعات المتطرفة، وسيكون ذلك بالطبع على حساب أمن المنطقة العربية واستقرارها، وهدر مواردها وطاقات شبابها، وهو ما يتيح المجال أمام المشاريع الأخرى لتسود في المنطقة، وخاصة المشروعين: الإسرائيلي والأمريكي، على حساب "المشروع العربي" الغائب.

ونظراً لطبيعة العلاقة التاريخية والسائدة اليوم بين الحركة الإسلامية مع النظام في الأردن، والتي تستند على الاختلاف السياسي دون اللجوء إلى أي قمع أمني من قبل النظام أو أي عنف من قبل الإسلاميين، فإن المحافظة على هذا الحال يلزمه توسيع دائرة الحوار المجتمعي بين النظام الحاكم والقوى السياسة والاجتماعية، وعلى رأسها الحركة الإسلامية، وبالتالي استبعاد أفكار الإقصاء والتهميش وأفكار العنف والتطرف من منهج إدارة الخلاف، والدفع بالإصلاح السياسي والاقتصادي في البلاد إلى الأمام، متمسكين جميعاً بالأمن والاستقرار أساساً لإنجاح المسار الديمقراطي.

consequences to the Arab World are not necessarily similar in all these countries. The geopolitical factors for each of these movements as well as each country's social and economic features and regional, international significance are essential in this regard.

Major scenarios here are considered as follows:

- escalation of the conflict between these movements and rival and affected parties
- reaching political settlements
- persistence of the status quo, in terms of political and public division

The following main recommendations are made:

1. Islamists should send messages of reassurance in order to pass the stage peacefully and successfully; alleviate internal and pan-Arab disputes; and accomplish the targets of uprisings and reform movements.
2. They should emphasize their commitment to a civil state with an Islamic reference, which is totally different from a theocratic state in its scientific sense, pledging to maintain the nation as the source of power whose circulation takes place through balloting.
3. Islamists should present their thoughts and programs within a consistent discourse in internal and external terms, so that citizens could deal with their propositions freely without feeling any kind of compulsion.
4. All Arab political powers (Islamists, Arab-nationalists, leftists, etc.) should resort to deep dialogue away from media.

The Arab states which fear revolts should realize that political Islam movements represent an integral of the Arab World. Dealing with them in security rather than political terms jeopardizes societal peace.

international concerns due to their possible medium- and long-run consequences, mainly in terms of better democracy, public participation, political independence and comprehensive development as well as political Islam movements' access to power, whether by themselves or with partners.

In spite of the nature of ideological alignment in some Arab countries with respect to politics, the ACT believes that the current crisis is merely centered on authority and ruling, even if ideology is employed by relevant parties. The ACT also asserts that it is basically a shift towards democracy after 6 decades of that kind of independence void of genuine societal, democratic dialogue.

It was natural for political Islam movements assuming power in the aftermath of uprisings in Egypt, Tunisia and Morocco to encounter problems. That is basically attributed to their attempt to go into new areas of public affairs – like ruling – from which they had been excluded with other opposition parties during previous dictatorships. In fact, the miserable political, social and economic conditions inherited from those regimes and the high expectations by citizens after the revolts added to their dilemma. Furthermore, due to the absence of the theory of national partnership for different political parties, political Islam movements – despite their massive public support in ballot boxes – did not manage to cooperate with such parties. Therefore, they had to bear the responsibility of the interim stage by themselves.

As they have such a heavy presence in the Arab World, these movements have become central to the success of the Arab Spring and Democratic shift. Thus, if they are faced by any crisis, it will positively or negatively affect the reality of the Arab Spring.

In light of the current political and social developments, the possibilities of the political Islam movements' crisis and its

In spite of the difficult situation of the ruling AKP party, the results have more significant signs than its victory in major municipal elections. One of these is the rise of votes for the AKP in contrast with the 2009 elections by 5 million, increasing its share of local councils from 45 to 49. Another outcome is its more widespread winning throughout the country, including 6 councils which consist of 79 municipalities. That is unprecedented in Turkish elections and confirms AKP's overcoming of other parties in their traditional strongholds as well as its domination in areas out of their influence.

Serious Challenges to Political Islam Movements in the Arab World

Arab Crises Team

Since early 2011, the Arab World has witnessed a series of political shifts ranging between uprisings and reform movements. Revolts broke out first in Tunisia and Egypt, and then in Libya, Yemen and Syria, whereas reform activities took place in Jordan, Morocco and Iraq. After that, more than one country saw an interim stage, which was featured by several political, social and economic crises extending to security and military fields. Such turbulence was attributed by some to the revolts and reform movements per se and, later, to the political powers which led the scene. Some historians, sociologists and economists believe that they represent a product of structural state- and society-level problems which the Arab regimes failed to solve over the past 60 years. The accumulation of these miserable conditions could only be uncovered by the activists in both tracks.

As an atmosphere of change and fighting of corruption, injustice and dictatorship, the political Islam movements were not the only players in the Arab Spring. They constituted part of a broader national leadership inclusive of all public parties. However, the activities were accompanied by regional and

Economic impact of inflation in Jordan and its reflections on the Jordanian citizen

Ahmad Siam

This study aims at identifying the impact of economic inflation in Jordan and its effects on the Jordanian citizen via standing on what inflation phenomenon haunt and even threaten the social balance and interdependence of community, even become a living citizen and food security - the red line - uncovered to large extent.

Because a state of uncertainty prevails in the visions of the future, though language of figures seems easy, its illustration is difficult, and interpretation and analysis are more difficult, and therefore the researcher used the books, references, previous studies as well as reports of the Department of Statistics of Jordan.

It has been shown that the phenomenon of inflation - including the mean higher prices and the lower purchasing power - has effects and clear implications on the size of savings and demand deposits, and stagger the investment process, and the spread of the behavior of dangerous social undesirable, in addition to dumping the citizen in debts and borrowing, and that the vast majority of citizens are under the absolute poverty line, which is eight hundreds and fourteen Jordanian Dinars.

A Reading of Turkish 2014 Municipal Elections

Mohammad Abed

The latest local elections in Turkey represented a key challenge to the various parties and movements. According to national media, they were of the most heated and polarizing political races, though only concerned municipalities.

is a meeting point of different worlds. It is not purely African nor Arab; not purely Muslim nor Christian: but a mixture of all.

In spite of the availability of economic resources, basically oil, the besieged location makes it dependent on its ties with the neighbours, resulting in incomplete state institutions. On the other hand, it has been too difficult to build a unified army due to the ethnic issue in its racial, tribal, religious and linguistic aspects.

It is necessary to remark that the more homogenous the population of a country, the more stable the internal situation is likely to be – which directly contributes to its political significance. This is not found in South Sudan. Multiple ethnicity represents a major cause of political problems and prevents the government from performing its functions unless it can reconcile those groups as well as meet their demands of participation in authority. In fact, such differences, having started in 2013, are hard to control, threatening the very existence of the state. It may have negative influence on both the disputing parties on the national level and then on the regional level.

The present report sheds light on those changes in the fledgling state. The analysis draws attention to its historical, political, economic, racial and religious connections with Uganda, Kenya and Ethiopia – the natural allies – in addition to Egypt. On the other hand, Central Africa and Congo are the least close neighbours in terms of influencing and being influence by Juba, due to their economic impotence and real internal problems.

negotiation settlements is paid little attention, especially when the initiatives launched are unreliable. Another aspect of the issue is the government policies adopted in light of the struggle. They represent an extension of the political dispute beginning with the presidential elections of 2012. That race uncovered the fragility of that order taking shape during political escalations, both in terms of weak internal structures and dependence on foreign factors. In sum, without easing the tension and having a clear track for dialogue and comprehensive national reconciliation, going into the presidency phase would raise the levels of political and economic risks.

Shift in South Sudan and Its Impact on Regional Stability

Anwar Sayed Kamel

The State of South Sudan shares political borders with 6 African countries, namely: Uganda, Kenya, Ethiopia, Sudan, Central Africa and Congo. This may constitute a weakness in the composition of the state, as the large number of neighbours is considered a strategic and security flaw. There would be higher expectations of problems between such neighbours as well as aspirations of the powerful countries in the sites and wealth of the weak ones. Furthermore, the ideologies spread in those close states and the length of boundaries could raise different disputes. In other words, neighbours are affected by each other's potentials, population, standards of living, sites and balance of power or weakness, influencing the mutual political behaviour.

Since its establishment, South Sudan suffers from various fundamental problems. The first is the lack of the basic foundations of a state. The second is that the borders have not been finally demarcated. The third is related to the disputes over the three areas of Abyei, South Kordofan and Blue Nile. However, the fourth, multiple ethnicities, could be the most serious as it threatens the very existence of the state. The country

Strategic Analysis

Cultural Background of US-Iranian Rapprochement

Rasheed Yalouh

Cultural Background of US-Iranian Rapprochement

The recent US-Iranian Rapprochement constitutes an attempt towards a realistic approach of international relations. On the one hand, Tehran would guarantee avoiding an economic collapse as well as putting an end to its international isolation. On the other hand, it would save Washington high costs of a military confrontation with Tehran. However, such calculations may not be sufficient without reviving the cultural dimension dating back to over a century, when each party had a good impression of the other. Accordingly, the cultural potentials between the two countries are likely to enhance the chances for future political harmony.

To prove the hypothesis, the present analysis reviews the major historical incidents in their cultural relations, in addition to a number of cultural tracks they employ to maintain the minimum of such common interests.

The conclusions at the end of the study confirm the above hypothesis

Reports And Articles

Egypt: Challenges to Political Stability after 2014 Amended Constitution

Khyri Omar

Since July 3, Egypt has been seeing a transitional stage faced by incessant challenges due to the lack of political horizons comprising all players. The thought of political accord based on

security for the Hebrew State and energy for the West. Secondly, some regional powers intervene to abort the revolts in a bid to protect their interests or royal thrones. Thirdly, deep national institutions are allying with counter-revolutionary powers to contain and inhibit those uprisings.

Rivalry on Middle East Regional Hegemony in Light of Arab Spring (2011-2014)

Adnan Hayajneh

The present study represents a scientific analysis of the impact of the Arab Spring on the hegemony on the Middle East region. The main question raised here is: To what extent are internal and regional shifts in the Arab World influential on the ME order? In other words, what is the impact of the change in each state's properties resulting from public and official developments on the nature of the ME order? These would lead to major question: What is the impact of the new ME order on regional hegemony and then on the entire Arab World? How will the new ME order facilitated by some Arabs affect the way international powers deal with the strategic issues of the region?

The following topics are explored: factors of regional balance and strategic map; pre-uprising regional balance; post-uprising regional balance; elements of regional balance and forthcoming regional hegemony; measuring new regional order and analyzing the future foreign policies of the Arab states and influential countries in the new ME order; and the future of the strategic files in the ME in light of regional shifts.

It is concluded that the immature Arab Spring and its decline the military force have negatively impacted the Arab role in the ME order. In addition, the leading role of the region is limited to Israel, Iran and Turkey, with rising expectations for Saudi Arabia

Research & Studies

Arab Spring Uprisings' Potential Impact on Middle East Regimes

Abeer Al Gandour

The present study explores the future of the Middle East regimes in the post-Arab Spring era, and whether it will change the quality of those elites, who have been ruling since the independence.

The study focuses on the interaction between the forces of political change and those resisting it, describing the interim stage of the Arab Spring states. The developments in the regimes of the region are investigated by means of reviewing the possible impact of the acting powers – the US, EU, Russia, China, India, Brazil, Turkey and Qatar – in the new ME order, regardless of these public uprisings' success or failure.

It is found that those changes will not be limited to the democratic shift in each country. The major international players will be so interested in participating in composing the regimes currently taking shape. On the other hand, the relations between the forces of the region are likely to be influenced by the output of the uprisings in other Arab countries, the ending of the Syrian crisis and the possible unrest in Arab royalties. The repercussions of the uprisings will affect not only neighbouring Arab countries, but also the balance of power for several states in the region, such as Turkey, Iran, Saudi Arabia and Egypt.

It is the forces calling for change in the Arab Spring countries which would determine the destiny of those uprisings, which are currently encountering resistance due to various factors. Firstly, some international powers concerned about Israel are pressing to re-form the ME order in a way that guarantees

Editorial

Crisis-Making Threatens Arab Security and Stability

Editor in Chief

The Arab World is suffering from escalating crises at diverse levels and in various directions. In spite of the realistic understanding of problems in the processes of stability and state reconstruction in the Arab Spring countries, the intervention by Arab and other foreign powers deepens and adds to the already existing crises. A fierce internal war is waged against political Islam, as the states' security, military and financial capabilities are mobilized in a fabricated conflict. The size and seriousness of such attrition damage the Arab ability to face internal and regional economic and security challenges, including Israeli and Iranian policies.

Not only do those countries and powers limit themselves to uncalculated risks, but also dispute with the Turkish government for "sympathizing" with political Islam. They share an illusory battle with the Hebrew State and some Western countries by offering their financial, intelligence and journalistic potentials to bring down PM Erdogan's cabinet. They will not gain any benefit, but will actually miss a possible strategic ally of the same faith when countering any Israeli or Iranian aggressions. In addition, such artificial crises may uncontrollably cross the borders, aiming at making up problems without promoting political solutions, which would create an environment encouraging extremism and violence extending to other countries in the region. However, the question – which is absent from their minds – remains: Who can put an end to those crises?

Contents

page	***Editorial***
7	*Crisis-Making Threatens Arab Security and Stability* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
13	*Arab Spring Uprisings' Potential Impact on Middle East Regimes* ***Abeer Al Gandour***
45	*Rivalry on Middle East Regional Hegemony in Light of Arab Spring (2011-2014)* ***Adnan Hayajneh***
	Strategic Analysis
75	*Cultural Background of US-Iranian Rapprochement* ***Rasheed Yalouh***
	Reports And Articles
97	*Egypt: Challenges to Political Stability after 2014 Amended Constitution* ***Khyri Omar***
111	*Shift in South Sudan and Its Impact on Regional Stability* ***Anwar Sayed Kamel***
121	*Economic impact of inflation in Jordan and its reflections on the Jordanian citizen* ***Ahmad Siam***
133	*A Reading of Turkish 2014 Municipal Elections* ***Mohammad Abed***
141	*Serious Challenges to Political Islam Movements in the Arab World* ***Arab Crises Team***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Spring 2014

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, info@mesj.com

http://www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 18 **No. 67** **Spring 2014**